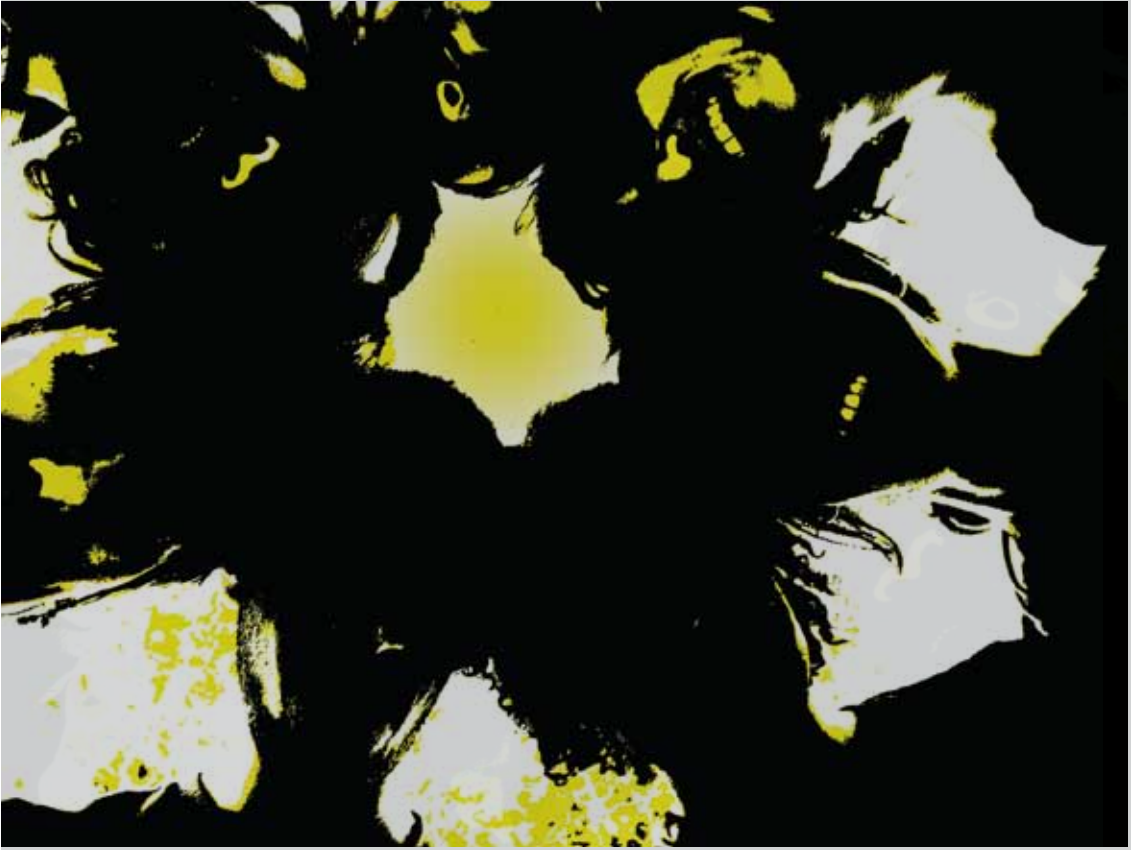


# المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني ظلال الماضي تحاصر المستقبل



زياد عثمان

**RCHRS**

Ramallah Center for Human Rights Studies

مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

# المشاركة السياسية للشباب الفلسطينيين

ظلال الماضي تحاصر المستقبل

زياد عثمان

٢٠٠٨

**Supported by:**



Westminster Foundation for Democracy

جميع الحقوق محفوظة  
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

ص . ب 2424 ، رام الله ، فلسطين

هاتف : 02 2413001

فاكس : 02 2413002

بريد الكتروني : [rchrs@rchrs.org](mailto:rchrs@rchrs.org)

موقع الكتروني : [www.rchrs.org](http://www.rchrs.org)

ملاحظة :

الأفكار الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر  
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

تصميم الغلاف : بشار الحروب

## المحتويات

٥	..... تقديم
٧	..... مقدمة
١٣	..... الفصل الأول، مشاركة الشباب السياسية: إطار مفاهيمي
٤١	..... الفصل الثاني، واقع المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني
٦٧	..... الفصل الثالث، مشاركة سياسية ملتبسة
١١١	..... الفصل الرابع، المشاركة السياسية للشباب: عرض وتحليل
١٤١	..... الاستنتاجات والتوصيات
	ملحق رقم (١)
١٥٧	..... قائمة باسماء القيادات السياسية والشبابية التي تم مقابلتها
	ملحق رقم (٢)
١٥٩	..... مسح حول: مشاركة الشباب في الحياة السياسية
١٧٨	..... ملخص باللغة الانجليزية



بالعادة، ليس من السهل على جيل أن يدرك هموم واهتمامات الجيل الذي يليه، خاصة في مثل هذا العصر الذي نعيشه، والذي يحفل بمتغيرات سريعة يصعب على الإنسان العادي مواكبتها. هذا ما يحدث عادة في بلدان العالم، ويبدو انه ينطبق على فلسطين أيضا.

فالشباب الفلسطيني الذي يعيش أوضاعا وتناقضات فريدة، حيث الاحتلال والتنكيل والقتل والحواجز وجدار الفصل العنصري وسياسة الإخلاء العرقي المتمثلة بالاستيطان، وحيث السلطة والبطالة والفقر والفساد...، وكذلك الانقسام والاستقطاب السياسي والتوتر والمصير المجهول، هذا الشباب يسعى بطرقه المختلفة، أحيانا عبر الانضمام إلى الحركات السياسية والمنظمات الشبابية، أو بالعزوف عن المشاركة في هذه الحركات والمنظمات إلى إيصال رسالة للسلطة والنخب السياسية والاقتصادية جوهرها احتجاجه على وضع السلطة، ورفضه لواقعه، وتمرده على ما يعتقد انه سبب بؤسه في السياسة والاقتصاد وكذلك الاجتماع.

وإدراكا من مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان لهذا الواقع الذي يعيشه الشباب، وتأكيدا منه لدور الشباب الفلسطيني الذي رغم كل الصعاب الذي تحدثنا عنها، استطاع دائما أن يجد السبل للصمود والإبداع ولتأكيد الذات، قام المركز بإجراء هذه الدراسة حول مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية وفي العمل السياسي إجمالا حيث يعتبر ذلك مؤشرا على مدى وعي الشباب الفلسطيني لأهمية هذا الموضوع إيجابا بالمشاركة أو سلبا بالعزوف؟

تحتوي هذه الدراسة، وان كانت قد اقتصرت على الشباب الفلسطيني في داخل الأراضي المحتلة، على العديد من النتائج التي نعتقد أنها تهتم صانع القرار في السلطة الفلسطينية أو في المنظمات الشبابية ومنظمات العمل الأهلي عموما، التي نأمل أن تأخذ توصياتنا بعين الاعتبار لتولي الشباب أهمية استثنائية وتعيد

الاعتبار لهذه الفئة الهامة التي أخذت تعد من الفئات المهمشة من المجتمع .

باعتقادنا من أهم ميزات هذه الدراسة أنها سوف تشكل أساساً لدراسات وأنشطة أخرى تتعلق بالشباب، وتعيده إلى واجهة العمل والتغيير ودائرة الاهتمام .

أخيراً، لا يسع مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان إلا أن يشكر كل الذين ساهموا عبر ملاحظاتهم واقتراحاتهم في تطوير الدراسة وتعميق محتواها، ونخص بالذكر الأكاديميين والأساتذة الذين تبرعوا بجهدهم مشكورين لقراءتهم الدراسة في مسودتها الأولى، ووضعوا ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة عليها .

مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

ربما لا اضيف جديدا بالقول إن مشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية باتت اليوم واحدة من المواضيع التي تستقطب اهتمام وعناية راسمي السياسات وصناع القرار في مختلف المجتمعات والبلدان لأكثر من سبب واعتبار، أهمها: أن مشاركة الشباب باتت تشكل أحد المؤشرات الوازنة التي يتم على أساسها تقييم وقياس مساحة الحريات المتحققة، وطبيعة وطابع أنظمة الحكم، وكفاءة مؤسسات الدولة؛ وعدا عن هذا وذاك لكون الشباب بحسابات الحاضر والمستقبل هم الرصيد الاستراتيجي للمجتمع، وهذا التوصيف لا يأتي من قبيل المبالغة أو التهويل، بل هو تعبير عن إدراك عميق لكون الشباب موردا بشريا متجدد العطاء وعالي الجودة، ورأسمال اجتماعيا يمتلك من الإمكانيات والطاقات الإبداعية ما يجعل منه في حال تأطير فعله ضمانا للتقدم في طريق التنمية والمنعة الداخلية والتمكين الذاتي لأي مجتمع من المجتمعات. ومن البديهي أن المجتمع الفلسطيني للاعتبارات التي نعرفها جميعا من أكثر المجتمعات البشرية احتياجا لطاقة الشباب الإبداعية لكي ينهض في مهماته الوطنية والمجتمعية.

شكل الشباب على المستوى الفلسطيني في الماضي والحاضر عمود الخيمة الأساس التي استظل بها الشعب الفلسطيني، ولا اخالنا نبالغ بالقول إنه ومنذ الملامسة الأولى للتاريخ السياسي الفلسطيني يتبين دون كبير عناء الارتباط التاريخي بالشباب الذين هبوا لنجدة الوطن من المحتل الغاصب منذ البدايات الأولى له في أثناء الانتداب البريطاني على فلسطين، وتجلّى آنذاك بجمعيات شبابية، وحرركات سياسية واتحادات نقابية لعبت دورا مشهودا في زرع بذرة الوعي الوطني، وتعزيز الممانعة الوطنية برفض الاحتلال والإصرار على استعادة الحقوق الوطنية.

وبعد انطلاق مسيرة الثورة الوطنية المعاصرة ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائل العمل الوطني التي انضوت في إطارها، شكل الشباب الفلسطيني



بمختلف فئاته صفحة مجد مشرقة تمثلت بتولي الشباب موقع القيادة الأولى في الفصائل التي بادروا هم لتشكيلها؛ وكانوا بحق مادة الثورة ووقودها الذي أضاء جذوتها وزادها توهجا من خلال التضحيات المتنوعة وغير المحدودة التي قدمها الشباب على مذبح الحرية والاستقلال. وبعملية مراجعة سريعة يمكن بكل بساطة وجلاء إدراك حقيقة الدور الطليعي الذي لعبه هذا القطاع؛ وليس أدل على ذلك من أن الانتفاضة الأولى كان ثلث شهدائها و٧٠٪ من الجرحى من الشباب، وفي الانتفاضة الثانية كان الوضع أكثر وضوحا؛ إذ شكل الشباب ٦٢٪ من الشهداء و٧٤٪ من الجرحى و٦٩٪ من الأسرى.

ويجب أن لا يغيب عن بال أي باحث ولو للحظة أن المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني ليست متسقة بل يعترئها الكثير من أوجه التباين والتفاوت، لأسباب موضوعية خارجة عن إرادة الشباب وإرادة المجتمع الفلسطيني ككل؛ حيث شكل تعاقب قوى الاستعمار على فلسطين وتشتت الشعب الفلسطيني في أكثر من بلد ومجتمع اختلافا في التجربة بسبب تباين الواقع الموضوعي وتشتت الشباب الفلسطيني في أكثر من بلد وبالتالي خضوعه لتجارب ومؤثرات متباينة.

## هذه الدراسة

لم يكن إجراء هذه الدراسة مجرد مصادفة، ولا ترف فكري بطبيعة الحال، وهو ما يعني أن هناك قصدية ودافعا من وراء اقتحام هذا العنوان. وفي حقيقة الأمر، هناك جملة من الأسباب والاعتبارات الجوهرية وفي مقدمتها تسليط الضوء على مسألة مهمة حاضرا ومستقبلا، وتكتسي قيمة إستراتيجية عليا تتمثل بمشاركة الشباب الفلسطيني في الحياة السياسية، ولاسيما أن هذا القطاع تحمل ولا يزال يتحمل الجهد الرئيس من الأعباء الوطنية والمجتمعية في آن معا، وبالتالي من حقه أن يتبوأ مواقع قيادية في المجال العام بعد قيام السلطة الوطنية وأن يتبوأ أيضا مواقع مقرررة في الأحزاب السياسية تتناسب وحجم تمثيله القاعدي ترتقي بدوره إلى الحد الذي يمكنه من الوصول إلى مستوى المشاركة في رسم القرارات والسياسات التي تتعلق بمجمل الوضع الوطني بشكل عام

والدافع الآخر وراء إعداد مثل هذه الدراسة يتمثل في الفقر الملحوظ للدراسات التي تتناول مشاركة الشباب السياسية في مختلف المراحل والمحطات التي مرت بها، حيث وخلال الجهد المسحي الذي قمنا به كمقدمة لإعداد هذه الدراسة تبين لنا أن هناك عددا محدودا جدا من الدراسات المتناثرة هنا وهناك، حيث يغلب على المواد المتوافرة البعد الإخباري الحداثي والذي غالبا ما يفتقر لمعطيات مفيدة للباحث، عدا عن أن ما هو متوافر في المكتبات لا يغطي بشكل مرض ومقبول المشاركة السياسية للشباب، الأمر الذي يعني أن هناك قصورا غير مبرر في هذا المجال الحيوي، وما قمنا به في هذه الدراسة لا يعدو كونه محاولة جادة لسد الفراغ الحاصل من خلال رسم سياق عام لمشاركة الشباب السياسية، ورغم اقتناعنا بما قمنا به من جهد بحثي وتوثيقي، مع ذلك فإننا لا ندعي أو نزعم أن ما قمنا به لم يترك شاردة أو واردة في موضوع المشاركة السياسية للشباب؛ ولكنه رسم الملامح الرئيسية لعملية المشاركة السياسية للشباب وبما يعطي المنظمات الشبابية والمعنيين بمشاركة الشباب أن يستندوا إلى ما قمنا به من جهد لينوا عليه وينطلقوا في خططهم التطويرية ويرسموا استراتيجياتهم التعزيزية والتمكينية اللازمة للارتقاء بمشاركة الشباب السياسية.

## هدف الدراسة

الهدف الرئيس للدراسة يتمثل في فحص مشاركة الشباب السياسية كواقع راهن سواء على المستوى الرسمي وبنى النظام السياسي الفلسطيني الذي تشكل بعد العام ١٩٩٤ أو على مستوى بنى الأحزاب السياسية، والسعي الجاد من أجل وضع مشاركة الشباب في دائرة اليقين العلمي بالقدر الممكن، من أجل الخروج من حالة التقدير العفوي والتخمينات التي تبقي المشاركة في اللاحقين؛ لما تمثله هذه المسألة من أهمية ليس بحسابات الحاضر فحسب بل بحسابات المستقبل أيضا، إذ لا يمكن الانطلاق في عملية المشاركة بشكل منهجي ومدروس دون توافر معطيات بواقع مشاركة الشباب السياسية التي يمكن البناء عليها في رسم السياسات التي من شأنها تعزيز مشاركة الشباب في مختلف الميادين

## فرضيات الدراسة

- ولما كان الهدف الرئيسي فحص مستوى ودرجة المشاركة السياسية للشباب فإن الفرضيات التي تم طرحها تمثلت في ثلاث فرضيات هي :
- الفرضية الأولى: إن المشاركة السياسية للشباب جيدة وتحظى برضا الشباب .
  - الفرضية الثانية: إن المشاركة السياسية للشباب مقبولة وتحتاج الى تعزيز وتفعيل .
  - الفرضية الثالثة: إن المشاركة السياسية للشباب ضعيفة، وهناك تغييب شبه كامل للشباب في بعض المجالات والميادين .

## حدود الدراسة

ولكي تحقق الدراسة أهدافها المرجوة منها كان لزاما علينا الانطلاق في طرح الأسئلة بما يصب ويخدم أهداف الدراسة المحددة في أعلاه، ويوضح حدود وتخوم المشاركة السياسية للشباب في الأراضي الفلسطينية الواقعة ضمن نطاق السلطة الوطنية بشكل عام (الأراضي الفلسطينية ضمن حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧) لأنه من المتعذر قياس مشاركة الشباب السياسية في بلدان الشتات لاعتبارات عديدة لسنا الآن بوارد بحثها .

## منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة منهجية بحث متنوعة غلب عليها المنهج الوصفي حيث شكل الجانب الميداني سواء من خلال الاستبانة أو من خلال المقابلات المباشرة والمنتقاة مع صناع القرار من الأحزاب السياسية والمنظمات الشبابية المحيطة بالحزب السياسي محورا مهما، وهذا الخيار في الدراسة لم يكن خيارا مزاجيا إنما أملته ضرورات البحث بعدما بينت عملية المسح ان المادة المتوفرة عن مشاركة الشباب

لا تفي بغرض البحث أو الدراسة؛ ولكي نغطي النقص الكبير في المعطيات لم يكن بد من اللجوء إلى الميدان لأخذ المعلومة الخام منه كمرحلة أولى ثم التعامل مع هذه المعطيات تقنيا، أي معالجتها، من خلال التشخيص والقراءة والتحليل كمرحلة ثانية بهدف الوصول إلى خلاصات وتعميمها.

اشتملت الدراسة على مقدمة عامة وأربع فصول وخاتمة بالاستنتاجات والتوصيات وملحق جداول:

**الفصل الأول:** هو عبارة عن مدخل نظري تعريفي بمفهوم الشباب وتوضيح التعريفات المختلفة لهذا المفهوم ثم التطبيقات الإجرائية له. كما تضمن تعريفاً بهوم المشاركة وتطور هذا المفهوم تاريخياً، ثم تعريف مفهوم المشاركة السياسية وتفصيل لأهداف المشاركة ومعوقاتهما والدوافع الخاصة والعامة لها.

**الفصل الثاني:** عرض معطيات مقتضبة عن الشباب العربي وواقعه الراهن؛ أما على المستوى الفلسطيني فقد تم التركيز على واقع الشباب الفلسطيني ومشاركته السياسية بشكل تاريخي وصولاً إلى يومنا الحاضر مع التركيز أكثر على مرحلتين هما: مرحلة منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تشكل الكيان السياسي والمعنوي للشعب الفلسطيني في الخارج، ومرحلة ما بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية. كذلك قمنا بفحص البيئة التشريعية الفلسطينية لتتعرف على مضمونها ولنتبين ملاءمتها للمشاركة السياسية للشباب أو عدمها، كذلك تعرضنا خلال هذا الفصل إلى المعطيات والمؤشرات المتوافرة حول المشاركة السياسية للشباب.

**أما الفصل الثالث:** فكان عبارة عن استبانة تم تصميمها خصيصاً بهدف الدراسة وقمنا بتطبيقها على الفئة المستهدفة وهي فئة الشباب الجامعي؛ وبعد ذلك قمنا بعرض النتائج الرئيسة للاستبانة في مرحلة ثانية، ثم تحليل وقراءة النتائج في مرحلة ثالثة.

**الفصل الرابع:** تضمن هذا الفصل من الدراسة قراءة ومناقشة للمقابلات التي

تم إجراؤها مع مسؤولين حزبيين ومسؤولين شباب يتولون مسؤولية منظمات شبابية محيطة بالحزب السياسي؛ وقد ركزنا في العرض والقراءة على العناوين الرئيسية التي تتقاطع مع أسئلة الاستبانة، لنقارن بين ما يقوله الشباب وما يقوله السياسيون والحزبيون الذين لهم وجهة نظر غير متوافقة بالضرورة مع المنظور الدولي للمشاركة السياسية للشباب أو حتى المعايير الدولية فيما يتعلق بالحد الأقصى لسن الشباب .

**النتائج:** وقد تضمنت تكثيفا لأبرز نتائج الدراسة إضافة إلى التوصيات التي تشكل إجراءات وتدابير، في حال الأخذ بها يمكن التقدم في المشاركة السياسية للشباب وتعزيز ما هو قائم .

## مشاركة الشباب السياسية: إطار مفاهيمي

---



من الطبيعي أن تستحضر الخصوصية التي يتميز بها الشباب الفلسطيني بحكم واقعه السياسي المعقد جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي استهدفت الشباب على وجه الخصوص باعتبارهم رأس الحربة التي كانت ولا تزال تتحمل العبء الرئيسي لإنجاز مهام المشروع الوطني التحرري .

ولا اخالني ابالغ بالقول إن التاريخ السياسي الفلسطيني ارتبط وإلى حد بعيد بالدور الطليعي والمبادر للشباب، وفصائل العمل السياسي التي تشكلت بعد عام ١٩٦٧ وكانت الغالبية العظمى من قياداتها من الشباب القادم من الجامعات، وهذا ما ستبينه الدراسة لاحقا بشكل مفصل .

وما تجدر الإشارة له في هذا السياق أن الشباب الفلسطيني وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية دخل في وضعية أكثر تعقيدا؛ فهو من جهة مطالب باستكمال دوره المتمثل بالتصدي للاحتلال بما يترتب عليه من أعباء ومسؤوليات، ومن جهة ثانية مطالب بالانخراط في البنى المجتمعية والسياسية التي نشأت بعد قيام السلطة من جهة ثانية وبما يؤكد حق هذا القطاع في موقع المسؤولية والريادة. وهو ما استوجب إعطاء اهتمام أكبر للمشاركة السياسية لدى الشباب سواء من الشباب أنفسهم أم من قبل المؤسسات المدنية المهتمة برصد مشاركة الشباب .

ومن المهم، بل من الضروري، التوقف أمام بعض المفاهيم التي على صلة وعلاقة مباشرة في موضوع المشاركة السياسية للشباب؛ ومن هذه المفاهيم، لا بل في مقدمتها، مفهوم الشباب الذي يحتمل العديد من المعاني والتعريفات الإجرائية التي سنأتي عليها تفصيلا، وبما يمكن القارئ والمتابع من الإمام بجمع المعاني والتعريفات المتداولة في العلوم الاجتماعية. أيضا هناك ضرورة لإدراك معاني وتعريفات المشاركة بشكل عام، التي تعد حقا أصيلا من حقوق الإنسان، وهي حق ديمقراطي بل هي الديمقراطية ذاتها لأن المشاركة تعني بالنهاية مشاركة أناس متساوين في الحقوق والواجبات على أساس مبدأ المواطنة .



ربما لم يعد جديدا القول إنه لا يوجد تعريف واحد للشباب، وإن هناك صعوبة في إيجاد تحديد واضح وحصري لهذا المفهوم، ولاسيما أن الشباب كقطاع يمتاز بكونه قطاعا أفقيا يتداخل مع كافة القطاعات في المجتمع. وهناك من يرى أن عدم الاتفاق على تعريف موحد وشامل للشباب، يعود لأكثر من سبب، أهمهما: اختلاف الأهداف المنشودة من وضع التعريف، وتباين المفاهيم والأفكار العامة التي يقوم عليها التحليل النفسي والاجتماعي الذي يخدم تلك الأهداف؛ لذلك فإن مفهوم الشباب يتسع للعديد من الاتجاهات التالية:

١. **الاتجاه البيولوجي**: وهذا الاتجاه يؤكد الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية أو طوراً من أطوار نمو الإنسان، الذي فيه يكتمل نضجه العضوي الفيزيقي، وكذلك نضجه العقلي والنفسي والذي يبدأ من سن ١٥-٢٥، وهناك من يحددها من ١٥-٣٠.
٢. **الاتجاه السيكولوجي**: يرى هذا الاتجاه أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة ولثقافة المجتمع من جهة أخرى، بدءاً من سن البلوغ وانتهاء بدخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار، حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي. وهذا التعريف يحاول الدمج بين الاشتراطات العمرية والثقافة المكتسبة من المجتمع (الثابت والمتغير).
٣. **الاتجاه السوسولوجي (الاجتماعي)**: ينظر هذا الاتجاه للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شباباً.

وهناك تعريف آخر للشباب لا يختلف جوهرياً عما ذكر في أعلاه وإن كان يركز أكثر على الدور الذي من خلاله يمكن أن نميز الشباب حيث يقول: ”ونبدأ بالفرد، فحسب علم النفس لا يوجد تعريف خاص لمرحلة الشباب باعتبارها مرحلة نمو وتطور ذات سمات خاصة مثل الطفولة أو المراهقة مثلاً، إنها تعتبر مرحلة نمو تجمع بين خصائص مرحلتين في التطور النفسي والاجتماعي (Psychosocial)، وهما: المراهقة والرشد؛ وخصائصها هي التي تبني

في المراهقة لتهدياً وتعد الفرد للدخول في مرحلة الرشد، واستخدام مصطلح الشباب هو مفهوم جديد ومرتبطة بالحدثة أي زمنياً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر. وهو تعريف اجتماعي سياسي مرتبط بنشوء مفهوم الدولة الأمة (Nation State)، وتحديد المواطنة ومتطلبات هذا الدور، إذن مفهوم الشباب مفهوم يصف الدور الاجتماعي السياسي، والانتماء الثقافي وعلاقات القوة بالمجتمع<sup>٢</sup>. وهذا التعريف هو الأقرب لاهداف الدراسة باعتبار ان البحث في المشاركة السياسية للشباب تعني البحث في الدور الاجتماعي والتغيير للشباب بصفتهم اهم روافع المجتمع حاضرا ومستقبلا.

أما التعريف الإجرائي الذي تم اعتماده من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيعرف الشباب بأنهم السكان في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة ويتم تقسيم حياة الأفراد ونموهم إلى فئتين، الأولى من ١٥-١٩ وهي فئة المراهقين والثانية فئة الشباب ٢٠-٢٩ سنة.

## تعريف الأمم المتحدة للشباب

”لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً للشباب. وقد تم وصف الشباب بطرق مختلفة جداً أحياناً كفئات من عمر معين أو كمرحلة من الحياة أو كموقف محدد. ولأسباب إحصائية عرّفت أولاً الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٥ الشباب بأنهم أشخاص تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة. وعندما اعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٩٥ برنامج العمل العالمي من أجل الشباب لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها عرّفت مجدداً الشباب على أنهم الفئة من ١٥ إلى ٢٤ سنة ولكنها نوّهت بأن فئة العمر تتراوح بين بلدان ومجتمعات مختلفة“<sup>٣</sup>.

وهناك من يرى في هذا التعريف انه يتعارض مع ما جاء في اتفاقية الطفل التي تعرف الطفل حتى سن ١٨، فيما لا تجد وجهة نظر اخرى أي تعارض في التعريف وكل ما هنالك أن مد سن الأطفال حتى ثمانية عشر عاما يعني توفير المزيد من التغطية والحماية لهذه الشريحة.

وتأكيدا من الامم المتحدة على تعزيز دور ومكانة الشباب في الحياة العامة والسياسية «اقرت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (القرار ٥٤/١٢٠ أولاً)، توصية المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب (لشبونة، ٨-١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨) بإعلان ١٢ آب/أغسطس اليوم الدولي للشباب. وأوصت بتنظيم أنشطة إعلامية لدعم ذلك اليوم كوسيلة لتعزيز الوعي ببرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، الذي اعتمده الجمعية العامة عام ١٩٩٥ (القرار ٥٠/٨١)».

## الشباب بين المعاني اللغوية والصفات النفسية

وفي إطار الإحاطة بمفهوم الشباب من مختلف الجوانب فإننا سنعرض لمعنى الشباب لغة واصطلاحاً كما وردت في التعريفات العربية، وهي على النحو التالي:

فقد أورد ابن منظور كل المعاني المشتقة من الجذر اللغوي (شَبَبَ) واخترنا منه معاني تجمع مفهوم الشباب والصفات المتعلقة به وهي كالآتي:

الشباب: هو من جاوز البلوغ، والفتوة هي متوسط الشباب.

وشباب النهار أوله، ويتضمن معنى التفتح والاستبشار بالحياة والمستقبل، وأشب أي هيّج، والشباب مرحلة تهيج فيها غرائزه.

رجل مشبوب أي ذكي الفؤاد، ذو القلب المتوقد بالحوية والحركة.

المشبوب كذلك حسن الوجه وبخاصة إذا كان أبيض الوجه أسود الشعر، والشباب هو الذي تكتمل فيه تقاسيم الوجه واكتناز عضلاته وحيويتها.

الشبوب وهو ما توقد به النار، وهو وصف حماسة الشباب وحرارته وسرعة تأثره بالأحداث وثورته على الظلم.

والشبوب كذلك هو تقوية الشيء وزيادته، والشباب يتميز بكمال القوة الجسمية والعقلية والعاطفية، وبالتالي يكون مادة لحمل الأفكار بقوة وحب واستماتة إذا آمن بها.

الشباب هو الفرس القوي الذي يشبُّ على قدميه، والشباب كذلك يتسم بالقوة والمغامرة وتحدي الصعاب.

المشايب أي القادة، ومن يقود المجتمعات إلا الشباب فهم أداة كل تغيير

اجتماعي، وسياسي، وأخلاقي .  
ولذلك قيل: ”شباب اليوم أشياخ الغد“ .  
ويقول صاحب القاموس المحيط، الفيروزآبادي: ”والشباب في اللغة من  
(شَبَّ) وهذه اللفظة تدل على: الفتوة، والقوة والنشاط، والحركة، والحسن،  
والارتفاع، والزيادة في النماء .

وعليه فالتعريف - أي الشباب - : ”هو تلك المرحلة العمرية والنفسية التي  
تميز بها الفرد المتسم بالنمو والفورة والقوة، والشعور بالذات، ورقة المشاعر،  
والاستعداد للتضحية في سبيل اختياره لمساره في الحياة، وهي تبدأ بالبلوغ  
وتنتهي بالرجولة“ .  
وكما قال الثوري عندما سئل عن الشباب: ”الشباب جمع شاب، ويجمع على  
شَبَّان وشبيبة، والشاب من أصحابنا من بلغ ولم يجاوز الثلاثين سنة“ .

أما الشباب لغة: فقد ذكر الثعالبي في كتابه ”فقه اللغة“ أن الشباب جمع شاب  
وهو ما بين الثلاثين والأربعين، وأما اصطلاحاً: فالشباب هو قوة بين ضعفين،  
قوة بين ضعف الطفولة وضعف الشيخوخة، ومن العلماء من تحدث عن حقيقة  
الشباب فقال: إن الشباب ليس في قدرة الجسد ولا في قوة الشهوة، وإنما  
الشباب في صلابة العزيمة وحماسة الروح<sup>١</sup> .

## معطيات حول واقع الشباب اليوم

يشكل قطاع الشباب خمس سكان العالم ويصل تعدادهم حسب العديد من  
الإحصائيات قرابة المليار و٢٠٠ مليون نسمة . وهذا العدد بدون شك يمثل طاقة  
إبداعية هائلة فيما لو تم توظيفها بطريقة مناسبة .

ولكن ما يجب لفت الأنظار له أن الشباب ما زال يعيش وضعاً يستحق التوقف  
والتأمل في غير مستوى، كما يبين التقرير العالمي الذي أصدرته الأمم المتحدة  
في العام ٢٠٠٥ حول الشباب وبعد مضي عشر سنوات على انعقاد المؤتمر  
العالمي الأول للشباب، وقد تضمن التقرير جملة من المعطيات المثيرة حول

الشباب وهنا نذكر أبرزها وهي :

بالنسبة للفقر، يعيش أكثر من ٢٠٠ مليون شاب أو ١٨٪ من مجموع الشباب، بدخل يقل عن دولار واحد في اليوم، ويعيش ٥١٥ مليون شاب بدخل يقل عن دولارين في اليوم. وليس من الواضح إن كان مستوى الفقر بالنسبة للشباب في مستوى العالم قد ازداد أو أنخفض منذ عام ١٩٩٥. ويضيف التقرير انه بوجود ١٣٠ مليون شاب أمي و ٨٨ مليون شاب عاطل عن العمل و ١٠ ملايين شاب يعانون من مرض الإيدز، فإن مبررات إعادة تجديد الالتزام بتحقيق أهداف البرنامج العالمي للعمل باتت واضحة.

وحول التعليم يذكر التقرير أنه ومنذ عام ١٩٩٥ يستمر عدد الأطفال الذين ينهون مرحلة الدراسة الأساسية في الزيادة، كما أن أربعة من أصل خمسة شباب ممن هم في سن تمنحهم الحق في الدراسة هم الآن في المدارس الثانوية. وبالإضافة إلى ذلك زاد الالتحاق في المرحلة الثالثة للتعليم حيث يقدر أن هنالك ١٠٠ مليون شاب في مرحلة التعليم الجامعي في مستوى العالم. ويعتبر الجيل الحالي من الشباب هم الأفضل إلى الآن من ناحية التعليم وعلى الرغم من ذلك فإن ١١٣ مليون طفل لا يذهبون إلى المدارس، مقارنة مع ١٣٠ مليون شاب أمي.

ويشير تقرير الجمعية العامة إلى أنه وعلى الرغم من تلقي الشباب تعليماً أكثر، فإن نسبة البطالة بينهم في العالم قد ارتفعت إلى مستويات قياسية. وتعتبر بطالة الشباب بما مجموعه ٨٨ مليون شاب هي الأعلى في غرب آسيا، وشمال أفريقيا والمناطق شبه الصحراوية في أفريقيا. وهناك ضغط متزايد على الشباب للمنافسة في سوق العمل الذي يتسم بالعولمة<sup>٧</sup>.

## واقع الشباب في المستوى العربي

يمثل الشباب العربي أكثر من ٤٠٪ من نسبة السكان في العالم العربي. وفي الواقع يمثلون أكثر من ٦٠٪ من القوى الفاعلة في المجتمعات العربية<sup>٨</sup>.

البطالة هي الظاهرة الأكثر خطورة التي يعيشها الشباب وتشير الأرقام التي

أوردها تقرير مكتب العمل الدولي الذي صدر في جنيف عام ٢٠٠٣، إلى أن نسبة البطالة في العالم قد وصلت مستوى لم يسبق له مثيل، وأضاف التقرير أن حظوظ تحسين الأوضاع خلال السنوات القليلة القادمة ضعيف إلى حد كبير.

وتعتبر منطقة العالم العربي من أكثر المناطق التي عرفت تدهورًا خطيرًا أدى إلى زيادة بطالة الشباب جراء الركود الاقتصادي ونتيجة لإعادة هيكلة القطاع العام، وتخلف النظام التعليمي وعدم مواكبته لمتطلبات سوق العمل؛ كما إن التدهور الذي أصاب سوق العمل أدى إلى التأثير سلبيًا على الجهود المبذولة للنهوض بمستوى العمال من أصحاب الدخل الضعيف.

ويعد النمو السكاني الكبير الذي يشهده العالم العربي أحد الأسباب المهمة التي تؤدي إلى زيادة ظاهرة البطالة في عالمنا اليوم، حيث يتطلب توفير حوالي خمسة ملايين فرصة عمل جديدة سنويًا للشباب العربي؛ كما أن تخلف نظام التعليم العربي وعدم مواكبته لمتطلبات سوق العمل، يؤدي إلى إضافة الأعداد الهائلة من خريجي الجامعات إلى صفوف العاطلين عن العمل<sup>٩</sup>.

ولقد اعتبر تقرير منظمة العمل الدولية، المنطقة العربية من المناطق التي تعيش تدهورًا خطيرًا في وضعها الاقتصادي، حيث يشير التقرير إلى تراجع نسبة النمو الإجمالي للناتج القومي الداخلي من ٦٪ في العام ٢٠٠٠ إلى ١,٥٪ في العام ٢٠٠١؛ نتيجة لإعادة هيكلة النظم الاقتصادية والتجارية والمالية في البلدان العربية أو ما يسمى اليوم بعملية خصخصة القطاع العام، تم تسريح أعداد كبيرة من العمال وفي مختلف المجالات والاختصاصات، وبلغت نسبة البطالة أكثر من ٦٪، ١٧ من مجموع القوى العاملة أي حوالي ٢٢ مليون عاطل عن العمل. وتأتي الجزائر في المقدمة بحوالي ٣٠٪ تتبعها المغرب ثم سلطنة عمان فالمملكة العربية السعودية<sup>١٠</sup>.

## نظرة إلى الشباب في البلدان النامية

يشكل الشباب في البلدان النامية أسرع شريحة من سكان العالم تزايداً. ولهم

- تأثير كبير على بلدانهم، كما تظهر الإحصاءات التالية<sup>١١</sup> :
- تبلغ نسبة الأطفال والشباب حوالي ٥٠٪ من تعداد السكان في البلدان النامية .
  - ٨٥٪ من الشباب في الفئة العمرية ١٥ و ٢٤ عاماً يعيشون في البلدان النامية .
  - تزيد معدلات العاطلين عن العمل من الشباب مرتين أو ثلاث مرات على معدلات العاطلين عن العمل من الكبار .
  - يوجد ١١٣ مليون شاب أمي .
  - في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، تقل نسبة الشباب الذين يُتمون مرحلة الدراسة الثانوية عن ٢٠٪ .
  - ترتفع معدلات الحمل المبكر في هذه الفئة من السكان، حيث تلد ١٣ مليون فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٧ و ١٩ عاماً كل عام .
  - نصف الإصابات الجديدة بفيروس الإيدز تقريباً تحدث بين الشباب .
  - يزيد احتمال نشوب حرب أهلية مرتين في البلدان التي يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاماً فيها نسبة ٤٠٪ أو أكثر .

## الشباب في المستوطنات الفلسطينية

يشكل قطاع الشباب حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حوالي ٢٧٪ من إجمالي السكان (منهم ٣, ٤٠٪، مراهقون و ٧, ٥٩٪ الشباب). ويظهر التوزيع العمري للسكان أن الشعب الفلسطيني هو شعب فتي حيث إن الهرم السكاني هرم ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب، مما يعني أنه ولسنوات طويلة قادمة سيبقى المجتمع فتياً<sup>١٢</sup> .

شكلت الأسر التي يرأسها شباب في المجتمع الفلسطيني ١٠٪، وقد بلغت نسبة الفقر فيها ٥٤٪ وشكلت ٩٪ من إجمالي الأسر الفقيرة، فيما بلغت نسبة الفقر الشديد بين صفوفهم حوالي ٣٩٪ وشكلت ما نسبته ٩٪ من إجمالي الأسر التي تعاني من الفقر الشديد<sup>١٣</sup> . بلغ معدل البطالة بين الشباب حوالي ٣, ٣٠٪، حيث سجل أعلى معدل للبطالة بين الأفراد ضمن الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) بواقع ٣٦, ٠٪ مقابل ٢٣, ٨٪ بين الأفراد (٢٥-٢٩ سنة). من جهة أخرى، تركز العاطلون عن العمل للأفراد (١٥-٢٩ سنة) لأولئك الذين أنهوا ١٣ سنة

كما أشارت الإحصاءات إلى أن معدلات التسرب (سواء التحق الفرد وترك أو لم يلتحق بالتعليم) لفئة الشباب (١٥-٢٩) سنة في الأراضي الفلسطينية قد بلغت ٤, ٣٠٪ (٤, ٣٣٪ للذكور و٤, ٢٧٪ للإناث).

من ناحية أخرى أشارت البيانات أن نسبة الذكور (١٥-٢٩ سنة) الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي الأولى بكالوريوس فأعلى بلغت ٥, ٧٪ وارتفعت لدى الإناث (١٥-٢٩ سنة) لتصل إلى ٨, ٧٪. أما بالنسبة لمن لم ينهوا أية مرحلة تعليمية، فبلغت النسبة لدى الذكور ٣, ٤٪ مقارنة مع ٤, ٣٪ للإناث لنفس الفئة العمرية. ما زال ٩, ٠٪ من الشباب (١٥-٢٩ سنة) أميين بواقع ٩, ٠٪ للذكور و٠, ١٪ للإناث ١٥.

## فئات الشباب

الشباب قطاع اجتماعي عريض، وهذا يعني أنه من غير الصحيح التعامل معه باعتباره مجموعة مغلقة أو وحدة واحدة متساوية، بل إنه يتشكل من فئات تتباين في المواقف والتعليم والثقافة وكذلك موقع العمل والسكن والوضع الطبقي؛ وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الشباب إلى الفئات التالية<sup>١٦</sup>:

١- فئة الشباب المتعلم والمثقف ذو الخبرة، وهذه الفئة تصنف على أنها فئة قيادية.

٢- فئة الشباب الواعي وهي تلك الفئة التي تلم بقدر من الثقافة والتعليم وامتلاك بعض الخبرات، لكنها من ناحية النشاط والفعل المباشر تبدو خاملة أو أن نشاطها لا يتوازى مع إمكانياتها، وجزء من هذه الفئة فاعل ونشط ويمكن أن يتقاطع مع الفئة الأولى.

٣- فئة الشباب التابعون وهي فئة واسعة وعريضة، ولكنها تتصف بتدني الوعي والتعليم وغير مبادرة؛ هؤلاء يشاركون في النشاط، ولكنهم لا يبادرون إلى فعله بل ينتظرون من يقودهم ويوجههم إليه.



## وتقسيم على أساس المهنة أو العمل<sup>١٧</sup> :

١- فئة الطلاب، وتشمل هذه الفئة طلاب الثانوية، والمعاهد المتوسطة، والعليا، وطلاب الجامعات. وهي فئة واسعة بحكم موقعها وامتلاكها الثقافة والتعليم ووجود أطر حزبية ونقابية فإنها تتسم بالديناميكية والنشاط ولديها استعداد عال للانخراط في النشاط السياسي والاجتماعي. وما يجب لفت النظر له أن التركيز هنا على دور الشباب الجامعي باعتباره البنية الحقيقية لأي مشروع تغييرى أو إصلاحى، فقد أكد الباحث الاجتماعى الألماني (كاس) أن هناك فروقاً بين الشباب الطلبة وغير الطلبة، وبخاصة فيما يتعلق بالاهتمامات السياسية، والآراء السياسية والإيديولوجيات، وأشار كاس إلى أن المظاهرات التي حدثت في فرنسا عام ١٩٦٨ واشترك فيها ٩٥٪ من الطلاب تقريباً، ونسبة ٥٪ ممن ليسوا بطلبة، أكدت على أن الطلاب أكثر اهتماماً وتأثراً بالقضايا السياسية والإيديولوجية من غيرهم من الشباب، ومن باقى أفراد المجتمع<sup>١٨</sup>.

٢- فئة العمال، وهذه الفئة تعتبر من الفئات الواسعة في المجتمع، ويمكنها أن تلعب دوراً في حال تنظيم فعلها وتأطيره من خلال النقابات والمؤسسات المهنية.

٣- فئة الموظفين، وهي فئة غير متجانسة من حيث الاهتمامات ومستوى المعيشة ومستوى التعليم. ودرجة انخراطها في العمل العام والمشاركة السياسية متباينة ومتقلبة.

٤- فئة العاطلين عن العمل، وهي فئة مهمشة، وهذه الفئة تصنف بأنها الأسوأ من حيث الواقع المعيشي، والاستقرار النفسى، وخياراتها واهتماماتها يشوبها التشوش والضبابية بسبب وضعها الاقتصادى غير المستقر وتميل في الغالب نحو الانكفاء وتتسم بضعف المشاركة.

## تقسيم على أساس جغرافى<sup>١٩</sup> :

- فئة الشباب الذين يسكنون المدن.
- فئة الشباب الذين يسكنون الأرياف.

- فئة الشباب البدو .
- فئة الشباب في المخيمات .

ويوجد بين هذه الفئات من الشباب تمايزات عديدة، حيث يتميز شباب المدن بالفتح وامتلاك قدر أعلى من التعليم والثقافة، والخبرات العلمية؛ وذلك بحكم وجود وتمركز المؤسسات التعليمية والثقافية والاقتصادية والترفيهية في المدن، ووجود مناخات اجتماعية أكثر انفتاحاً تسمح بحرية الاحتكاك والاختلاط وتبادل المعرفة .

أما شباب الأرياف، خصوصاً في البلدان الفقيرة، فهي فئة تعاني من التهميش الكلي أو الجزئي ونصيبها أقل في التعليم والمستوى المعيشي والحصول على وظائف؛ والتواصل الاجتماعي والثقافي محكوم بتوافر المؤسسات التي عادة ما تكون محدودة وإن توفرت فهي تعاني من ضعف في الإمكانيات؛ وبالتالي تبقى محدودة ومسقوفة بالأجواء الاجتماعية المحافظة قياساً بالمدن .

وبخصوص الشباب البدو فهم فئة مهمشة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، ويعيشون على أطراف الحضارة الإنسانية بشكل عام، وبما يعكس نفسه على واقعهم المعرفي والثقافي ووعيهم المجتمعي .

أما شباب المخيمات فهي فئة مهمشة ومحرومة وتعاني من ازيمات اجتماعية ومعيشية بحكم واقعها وعموماً هذه الفئة هي انعكاس لخصوصية الوضع الفلسطيني ووجود أكثر من نصف الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات داخل المخيمات منذ ما يزيد عن ستين عاماً .

### تقسيم على أساس طبقي :

يدور الحديث هنا عن اتجاهين : الاتجاه الأول يتمثل في التفاوت الطبقي الذي ازداد اتساعاً وعمقاً بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة، إثر سياسات العولمة التي تبدو ظاهرياً تقارب الأمم بعضها من بعض؛ ولكنها بالضمون

تعمق من التفاوت والتبعية وحالة الإفقار، وعلى هذا الأساس فالشباب في دول الشمال الغنية يعيشون بمستوى معيشي وخدمي وثقافي واجتماعي أعلى بكثير من شباب دول الجنوب الفقيرة، الذين ينعكس واقع بلدانهم ومجتمعاتهم الفقيرة عليهم بخدمات أقل وقدرة أقل على تلبية الاحتياجات. وهنا يجب الإشارة إلى أنه ما زالت هوة واسعة قائمة بين الشباب في البلدان المتقدمة والشباب في البلدان النامية لأسباب تتعلق بالقدرات المالية، وعدم توافر الخطط والبرامج الكافية للتأهيل والتنشئة والتربية، إضافة إلى أسباب داخلية تتعلق بالمروروث الاجتماعي وطبيعة القيم والعادات والتقاليد، وتركيبية المجتمع والعائلة وطبيعة النظم السياسية القائمة، حيث تضافت كل تلك العوامل لتحد من دور الشباب كما ساهم تفاقم الأزمات المستشرية في أوساط الشباب كالبطالة، وسوء العناية الصحية، وتدني المستوى المعيشي، ونقص المؤسسات الراعية له<sup>٢٠</sup>.

أما الاتجاه الثاني، فهو على مستوى البلد الواحد، ويتشكل نتيجة الفوارق الطبقة القائمة ما بين الشباب المنحدر من أصول طبقية فقيرة والمنحدرين من أصول طبقية مترفة أو غنية، وهذه الفوارق بالإمكان تلمسها في شتى المجتمعات وبتفاوت؛ ولكنها أكثر تعبيراً ووضوحاً في المجتمعات الفقيرة بسبب ما بات يعرف بسياسات التعديل الهيكلي وخصخصة القطاع العام ورفع الدعم عن السلع الأساسية من قبل الدولة، وهذه السياسات المعولة تطال فئة الشباب المنحدر من أصول شعبية بالعمق لأنها تتركها بدون شبكة أمان اجتماعي؛ مما يؤدي بأوضاعها نحو المزيد من التدهور، وبالنتيجة فإن آثارها الاجتماعية تتجلى في وجود طبقتين في المجتمع: الفقراء الذين يزدادون فقراً والأغنياء الذين يزدادون غنى فيما الطبقة الوسطى تتأكل دون رحمة.

## خصائص وسمات الشباب

تعتبر مرحلة الشباب من أهم المراحل التي يمر بها الفرد، حيث تبدأ شخصيته بالتبلور. وتنضج معالم هذه الشخصية من خلال ما يكتسبه من مهارات ومعارف، ومن خلال النضج الجسماني والعقلي، والعلاقات الاجتماعية

التي يستطيع الفرد صياغتها ضمن اختياره الحر . وإذا كان معنى الشباب أول الشيء، فإن مرحلة الشباب تلخص في أنها مرحلة التطلع إلى المستقبل بطموحات عريضة وكبيرة .

أما سمات وخصائص الشباب في هذه المرحلة، فهي عديدة وان كانت هناك خاصيتان أساسيتان للشباب بشكل عام وهما<sup>٢١</sup>:

- ١- إن الشباب اجتماعي بطبعه، وهذا يعني الميل الطبيعي للانتماء لمجموعة اجتماعية يعطيها وتعطيه .
- ٢- إن الشباب طاقة جبارة للتغيير والتشكيل .

أما الخصائص والمميزات الأخرى للشباب فهي<sup>٢٢</sup>:

- ١- طاقة إنسانية تتميز بالحماسة، والحساسية، والجرأة والاستقلالية وازدياد مشاعر القلق، والمثالية .
٢. فضول وحب استطلاع، فهو يبدو دائم السؤال والاستفسار في محاولة لإدراك ما يدور من حوله والإلمام بأكبر قدر من المعرفة المكتسبة مجتمعياً .
- ٣- بروز معالم استقلالية الشخصية، والنزوع نحو تأكيد الذات .
- ٤- دائما ناقد، لأنه ينطلق من مثاليات أقرب إلى الطوباوية، ونقده يقوم على أساس أن الواقع يجب أن يتطابق مع تفكيره المثالي .
- ٥- لا يقبل بالضغط والقهر مهما كانت الجهة التي تمارس هذا الضغط عليه سواء أكانت سلطة أم أسرة، وهذا السلوك جزء من العنفوان الداخلي للشباب والاعتداد بالنفس وعدم الامثال للسلطة بسهولة .
- ٦- درجة عالية من الديناميكية والحيوية والمرونة، المتسمة بالاندفاع والانطلاق والتحرر والتضحية .
- ٧- قدرة على الاستجابة للمتغيرات من حوله وسرعة في استيعاب، وتقبل الجديد المستحدث وتبنيه والدفاع عنه، وهذه السمات تعكس قناعة الشباب ورغبته في تغيير الواقع الذي وجد فيه وإن لم يشارك في صنعه .

## المشاركة: التعريف والمزايا والمعوقات

كثيرة هي التعريفات التي تناولت مفهوم المشاركة بشكل عام والمشاركة السياسية بوجه خاص، وتميل بعض التعريفات إلى اختصار المشاركة بكل أشكالها بالمشاركة السياسية؛ باعتبارها الشكل الأكثر تعبيراً أو رقياً لأنها تعني قدرة الشباب على اختيار الحكام ومناقشة سياسات الحكومة ومراقبة أداؤها وتقييمه.

في كل الأحوال فإن المشاركة بكل أنواعها ومستوياتها ودرجاتها تشترط الديمقراطية كمنهج شامل وناظم لمجمل مناحي الحياة في المجتمع والدولة، وهذا يعني أن المشاركة السياسية تتسع مساحتها وتضيق ارتباطا بطبيعة بنية النظام السياسي؛ فالنظم السياسية التي لا تلتزم المنهج الديمقراطي من الطبيعي أن لا تعبر أي اهتمام لمبدأ المشاركة لأن منظورها العام ينطلق من زاوية ضيقة نخيوية، ويقوم على أساس استبعاد الناس بصفتهم مصدر السلطة والشرعية، بينما النظم السياسية الديمقراطية تحرص على المشاركة باعتبارها جزءاً من الثقافة الديمقراطية والسلوك المدني المعزز بالحقوق القائمة على أساس المواطنة وتوسيع قاعدة الحكم، من خلال جذب المزيد من الفئات للمشاركة عبر توسيع التفويض والنظام اللامركزي في الحكم.

### تعريف المشاركة

تعددت تعريفات المشاركة، فهناك من عرفها بأنها «اندماج الأفراد عقلياً وعاطفياً في مواقف الجماعة مما يشجعهم على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة وتحمل المسؤوليات المناطة بها؛ وتقوم فكرة المشاركة على أن العقل البشري لا يستطيع أن يلم بكل جوانب الموضوع أو المشكلة بمفرده، ولما كانت المتغيرات التي تواجه المنظمات مختلفة ومتسارعة ومتشعبة فإن الأمر يتطلب مشاركة الموارد البشرية في تقديم الحلول والأفكار الإبداعية المختلفة»<sup>٢٣</sup>.

كما أن هناك تعريفاً آخر للمشاركة "المشاركة قد تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة

كذلك هناك من يعرفها على "أنها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة.

وهي قد تعنى لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وصنع السياسات ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي<sup>٢٥</sup>.

كما تعني المشاركة "إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو التعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية.

كما قد تعني تلك الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطط مرسومة، وفي حدود السياسة الاجتماعية للجميع<sup>٢٦</sup>.

## مزايا المشاركة

عملية المشاركة هي عملية تربوية، وهي عملية مهدفة لتحقيق جملة من المزايا والصفات التي تشكل بالحصلة بيئة صالحة داخل المنظمة أو المؤسسة؛ ومن أبرز هذه المزايا تنمية مشاعر الولاء والانتماء للمنظمة، وزيادة التزام العاملين بتنفيذ القرارات التي شاركوا فيها، وفتح قنوات اتصال بين الإدارة والعاملين، وارتفاع الروح المعنوية، وزيادة الرضا الوظيفي، وإتاحة المجال للرؤساء للتفرغ لمهامهم الرئيسية، وزيادة ثقة العاملين بأنفسهم.

كما أن المشاركة تمكن المنظمة من الاستفادة من كل الطاقات والقدرات التي لديها، وتحسين أساليب العمل، واستشعار العاملين للمسؤولية الكاملة، واكتشاف الطاقات الكامنة لدى الموارد البشرية في المنظمة، وقلة الإشراف والرقابة، وزيادة الإنتاجية كماً وكيفاً، وقبول التغيير المخطط له، وتهئية البيئة المناسبة للإبداع، وتنمية المهارات، وتطوير القدرات، وتشجيع الحوار<sup>٢٧</sup>.

## معوقات المشاركة

معوقات المشاركة متعددة، منها ما هو ذاتي أي بفعل واع ومدروس، ومنها ما هو ناجم عن تخلف بنى وهياكل وأنظمة إدارة تحد موضوعياً من المشاركة حتى لو رغب راسمو السياسات بتوسيع قاعدة المشاركة. ومن أبرز تلك المؤثرات السلبية أو المعوقات ما يلي<sup>٢٨</sup>:

- القيم الإدارية لبعض الرؤساء: إن بعض الرؤساء ينظرون للمشاركة على أنها بداية النهاية بالنسبة لهم، وأن ذلك يعني تخليهم عن سلطاتهم وقوتهم؛ وعليه فالمشاركة في نظرهم تمس كرامتهم الإدارية، وبالتالي فهم يضيقون بأي رأي أو اقتراح لأن ذلك في نظرهم القاصر يعد تحدياً صارخاً لسلطاتهم.
- الهياكل التنظيمية الجامدة المبنية على الطريقة الهرمية التقليدية والتي تعمل على تركيز خطوط السلطة في أيدي أشخاص محدودين؛ مما يؤدي إلى الجمود وبالتالي التراجع التنظيمي. والحل هنا هو تحويل هذه الهياكل التنظيمية من هرمية تقليدية إلى مسطحة تتشابه فيها فرق العمل المختلفة.
- المعرفة: إن نجاح برنامج المشاركة يعتمد على توافر المعرفة لدى الموارد البشرية في المنظمة مما يستلزم وجود إدارة للمعرفة لتعمل على نشر هذه المعرفة في جميع أجزاء المنظمة وعدم احتكارها.
- تخوف بعض المرؤوسين من المشاركة حتى لا يطالهم أي تعسف أو ظلم من قبل رؤسائهم، وأحياناً زملائهم، بسبب هذه المشاركة فيؤثرون السلامة.
- عدم وجود نظام للحوافز.
- عدم وجود ثقافة المشاركة في أجزاء المنظمة.

بدأ مفهوم المشاركة السياسية في التشكل منذ بداية القرن التاسع عشر بموازاة تشكل وعي جديد بضرورة مراقبة السلطة السياسية عشية ميلاد ما اصطلاح عليه بـ "المجال العام Public Space"، والذي كان قد أعطى شكلا جديدا لاجتماعية الفرد. وسيعتمد مفهوم المشاركة السياسية كميّار لتقييم العمل السياسي، من جهة، والحكم على مشروعية أي نظام سياسي ديمقراطي، من جهة أخرى. وهذا بالتحديد ما عبرت عنه كتابات علماء السياسة الرواد في الغرب من أمثال مونتيسكيو، وتوكيفيل، وجون ستوارت ميل، وغيرهم عندما ركزت على دور المواطن الفاعل في تحديد شكل ومضمون المجال العام<sup>٢٩</sup>.

### ماذا نعني بالمشاركة السياسية بالتعريف؟

إن تنوع الظروف البيئية وتوجهات المفكرين سببا طرح تعاريف مختلفة للمشاركة السياسية وهنا سنأتي على ذكر أهمها، وهي:

"لقد عرفها الكتاب الذين تناولوا ثقافة علم الاجتماع بأنها المشاركة في المناسبات السياسية التي تؤدي إلى اختيار القادة السياسيين وتعيين السياسة العامة أو التأثير فيها. وقد اعتبر مايكل راش أن تنافس الشخص في المستويات المختلفة للفعاليات في النظام السياسي يعتبر مشاركة سياسية وليس عدم التنافس وكذلك السعي لاستلام منصب رسمي سياسي"<sup>٣٠</sup>.

أما دائرة معارف العلوم الاجتماعية فقد عرفت المشاركة السياسية بأنها "عبارة عن فعاليات ذاتية تنجز من قبل أعضاء المجتمع لانتخاب حكامهم بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية تشكيل السياسات العامة".

واعتبر عالم الاجتماع البريطاني (انطوني جيننز) المشاركة السياسية "بمثابة الحق السياسي إذ كتب في تعريف الحقوق السياسية قائلاً: حقوق المشاركة السياسية مثل حق الرأي في الانتخابات المحلية والوطنية"<sup>٣١</sup>.



ويمكن استجماع دلالات التعريفات التي تم إيرادها بالقول إن المشاركة السياسية تعني ببساطة الحق في اتخاذ القرار وصنع السياسات، وباتت اليوم حقاً أساسياً ثابتاً لكل المواطنين باعتبارها الوسيلة التي يمكن من خلالها اختيار الحكام ومسؤولي الإدارات المحلية ومراقبة أداؤهم وتقييمه والانخراط في بنى المجتمع كافة بدون قيود أو تمييز؛ وبالتالي فالمشاركة السياسية لم تعد مرتبطة بتقديرات أو محددات مزاجية بقدر ارتباطها بمحددات تشريعية وسياسية وبالثقافة السياسية السائدة في المجتمع، فالمجتمعات التي تعطي وزناً للمشاركة الديمقراطية تعطي ذات الاهتمام لثقافة المشاركة وتكرسها كثقافة مجتمع بأكمله. وبالعموم فالمشاركة السياسية عندما نتأملها باعتبارها تغييراً يجب الانتباه في شأنها إلى الظروف المكانية- الزمانية، وفي أي مجتمع تتم، وفي إطار أي تركيبة اجتماعية ثقافية، وعلى أساس أية شروط وأية سياسة.

## مستويات المشاركة السياسية

كما هو معروف فالمشاركة السياسية لا تتم بقرار إجرائي بل تتدرج بشكل تراكمي عدا عن أن المشاركة لدى الأفراد والمجموعات ليست بذات المستوى من الاهتمام والمتابعة؛ وبحسب الدراسات والمختصين بشأن المشاركة يمكن الحديث عن أربعة مستويات<sup>٣٢</sup> هي:

أ- المستوى الأعلى: أي ممارسو النشاط السياسي بشكل نشط ومبرمج: ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاث شروط من ستة: عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ب- المستوى الثاني: المهتمون بالنشاط السياسي: ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ج- المستوى الثالث : الهامشيون في العمل السياسي : ويشمل من لا يهتمون بالأمر السياسي ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له ، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة .

د- المستوى الرابع : المتطرفون سياسياً : وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ، ويلجؤون إلى أساليب العنف .

ومن الملاحظ أن الأفراد أو المجموعات أو الفئات التي تجد نفسها مهمشة أو في عدا مع النظام القائم إما أن تنكفي وتنسحب من أي نشاط أي تأخذ اتجاهها سلبيا في الرفض يتمثل في عدم المبالاة مما يحصل من حولها ، والاتجاه الآخر هو ذلك الذي يعبر عن رفضه بتحدي النظام ويبنى منهج مشاركة من خارج الأطر الشرعية أساسها العنف والتمرد .

## مراحل متعددة للمشاركة السياسية

تبدأ المشاركة السياسية بمراحل متعددة يمكن إجمالها في النقاط التالية<sup>٣٣</sup> :  
أولاً: الاهتمام السياسي ، وذلك من خلال الاهتمام في متابعة القضايا العامة .

ثانياً: المعرفة السياسية والمقصود بها المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي كأعضاء المجلس المحلي وأعضاء البرلمان وقادة الرأي العام ، ومن إليهم .

ثالثاً: التصويت السياسي والمشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية .

رابعاً: المطالب السياسية التي تتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية .

## خصائص المشاركة السياسية

- تتسم المشاركة السياسية بمجموعة من السمات والخصائص الهامة، وهي:
- ١- "المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي حيث إن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسئولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف.
  - ٢- المشاركة سلوك مكتسب فهي ليست سلوكاً فطرياً يولد به الإنسان أو يرثه، وإنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد في أثناء حياته وخلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.
  - ٣- المشاركة سلوك إيجابي واقعي، بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير، فهي ليست فكرة مجردة تخلق في الأجواء ولا تهبط إلى مستوى التنفيذ.
  - ٤- المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية، في المعرفة والفهم والتخطيط والتنفيذ والإدارة والاشتراك والتقييم وتقديم المبادرات والمشاركة في الفوائد والمنافع.
  - ٥- لا تقتصر المشاركة على مجال أو نشاط واسع من أنشطة الحياة، بل إن للمشاركة مجالات متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية يمكن أن يشارك فيها الفرد من خلال اشتراكه في أحدها أو فيها كلها في آن واحد.
  - ٦- المشاركة حق وواجب في آن واحد؛ فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهتمه، وأن ينتخب من يمثله في البرلمان، وأن يشرح نفسه إذا ارتأى في نفسه القدرة على قيادة الجماهير والتعبير عن طموحاتهم في المجالس النيابية.
  - فالمشاركة هي الوضع السليم للديمقراطية فلا ديمقراطية بغير مشاركة؛ كما أن المشاركة واجب على كل مواطن، فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع.
  - ٧- المشاركة توحد الفكر الجماعي للجماهير حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف، والمصير المشترك، والرغبة في بذل الجهود

## دوافع المشاركة السياسية

المشاركة ليست هدفا بحد ذاته بل إن الدافع نحو المشاركة مرتبط بدافع عام له صلة بالمجتمع أو الحزب أو المجموعة التي يتشارك معها الفرد لكي يغير أو يعبر عن رؤيته وتطلعاته؛ وعلى المستوى الخاص يوجد أيضا دوافع للمشاركة تتجلى في الرغبات والاحتياجات والطموحات أيضا؛ لذلك فإن المشاركة السياسية بالمجمل هي عملية مهدفة بالبعدين العام والخاص وليست عشوائية أو عفوية.

وعلى هذا يمكن الحديث عن نوعين من الدوافع:

### الدوافع العامة، وتمثل في:

”الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، مما يستوجب مشاركة الجماهير وبفاعلية في الحياة العامة للمجتمع، فيعبرون عن آرائهم وأفكارهم ورغباتهم فيما يجب اتخاذه من قرارات وقوانين وسياسات وفي البرامج والسياسات التي تتخذ استجابة لاحتياجات المواطنين. إضافة إلى الرغبة في لعب دور محوري ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم والعمل على تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع وجماعته بغية تحقيق نوع من التكامل. والتفاعل بين هذه الفئات بما يحقق المصالح المشتركة لهذه الفئات والجماعات. كما أنها تعكس الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة. فالمشاركة الجماهيرية تزداد مع زيادة الرضا عن السياسات والعكس صحيح. كما أن المشاركة ترتبط بعوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية في محيط الأسرة أو المدرسة أو النادي أو الأحزاب أو وسائل الاتصال وغيرها، والتي تنمي في الفرد قيمة المشاركة، وتجعل منه مواطناً مشاركاً<sup>٣٥</sup>.”

### الدوافع الخاصة، وتمثل في:

”محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع والتي تعود بالنفع عليهم، وفي تحقيق

المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع واكتساب الشهرة والحصول على التقدير والاحترام؛ كذلك تمثل الدوافع الخاصة في إشباع الحاجة إلى المشاركة، حيث تنقسم حاجات الإنسان إلى مستويات خمس هي: الحاجات الأساسية كالمأكل والملبس، والحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والحاجة إلى المشاركة، والحاجة إلى العاطفة والتقدير، والحاجة إلى تحقيق الذات<sup>٣٦</sup>.

## متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة

تتطلب المشاركة السياسية الفاعلة توافر مجموعة من العوامل التي تضمن بقاءها واستمرارها، وتساعد على تحقيق أهدافها بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة. وأهم هذه المتطلبات<sup>٣٧</sup>:

١- ضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير، مثل: الغذاء، والكساء، والمسكن اللائق، والصحة، والتعليم، وفرص العمل، وحرية التعبير، وغيرها من الاحتياجات التي تحقق الإشباع المادي والنفسي للإنسان، ويتيح له قدرًا من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه.

٢- ارتفاع مستوى وعي الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي: إما عن طريق سعى الأفراد لبلوغ القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع مثل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية، كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة، والاتحادات...، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.

٣- الشعور بالانتماء للوطن، وإحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجباً تفرضه العضوية في هذا الوطن.

٤- الإيمان بجدوى المشاركة: فيحساس المواطن بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسؤولين، يعمق من شعوره بجدوى مشاركته ومردودها المباشر على تحسين صورة حياته وحياة الآخرين داخل المجتمع.

٥- إيمان القيادة السياسية واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وإتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية، وإتاحة المجال أمام الجماهير للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم ورأيهم في قضايا مجتمعاتهم ومشكلاته في ظل مناخ آمن ودون تعرضهم لأي مساءلة قانونية .

٦- وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة، وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقترحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار .

٧- وجود القدوة الصالحة في كل موقع من مواقع العمل مما يستلزم التدقيق في اختيار القيادات، والتأكد من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب . فهذه القدوة الصالحة من شأنها أن تكون مشجعة وليست معوقة للمشاركة . كما يفترض فيها إيمانها بإمكانات الشباب ودوره في عملية التنمية .

## الهوامش والمراجع:

- <sup>١</sup> زياد عثمان، دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي، مجلة تسامح، عدد ١ كانون الثاني ٢٠٠٣، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين، ص ٧٩
- <sup>٢</sup> الواقع السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي وتأثيره على الصحة النفسية للشباب الفلسطيني، المركز الفلسطيني للإرشاد، فلسطين، أيار ٢٠٠٣
- <sup>٣</sup> تعليم سكان الريف، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، البرنامج الرئيسي
- <sup>٤</sup> انظر موقع الامم المتحدة، قسم توزيع الاخبار وتغطية الاجتماعات بادرة شؤون الاعلام.
- <sup>٥</sup> د. ليث سعود القيسي، التحديات المعاصرة وآثارها على سلوك الشباب الدعوي ٢/١، موقع الإسلام اليوم ٢٩/١٠/٢٠٠٧
- <sup>٦</sup> هاشم محمد علي المشهداني، موقع الكتروني [www.islamdoor.com](http://www.islamdoor.com)
- <sup>٧</sup> مقتطفات من ملخص تقرير الأمم المتحدة العالمي للشباب لعام ٢٠٠٥، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان
- <sup>٨</sup> مشروع القانون الدولي للشباب الدول العربية والتشريعات المتعلقة بحقوق الشباب، الدراسة الثانية، الاتحاد الكشفي
- <sup>٩</sup> للبرلمانيين العرب وبالتعاون مع البرنامج البرلماني لجامعة الدول العربية، ص ٩
- <sup>٩</sup> المرجع السابق ص ٨
- <sup>١٠</sup> المرجع السابق ص ٩
- <sup>١١</sup> البنك الدولي أخبار وإعلام- الشباب، نيسان ٢٠٠٦. <http://go.worldbank.org>
- <sup>١٢</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومؤسسة إنقاذ الطفل يصدران بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للشباب الذي يصادف ١٢/٠٨/٢٠٠٨
- <sup>١٣</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للشباب ١٢/٨/٢٠٠٧ شباب فلسطين أرقام وإحصائيات
- <sup>١٤</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨، مصدر سبق ذكره
- <sup>١٥</sup> المصدر السابق
- <sup>١٦</sup> دور الشباب في التغيير المجتمعي، مجلة تسامح عدد ١، مصدر سبق ذكره ص ٧٨
- <sup>١٧</sup> المصدر السابق ص ٨٠
- <sup>١٨</sup> ياسر عبد الحسين، دور الشباب في الإصلاح الوطني، الحوار المتمدن - العدد: ٢١٨٣ - ٢٠٠٨ / ٢ / ٦
- <sup>١٩</sup> دور الشباب في التغيير المجتمعي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩
- <sup>٢٠</sup>
- <sup>٢١</sup>
- <sup>٢٢</sup> ياسر عبد الحسين، دور الشباب في الإصلاح الوطني، مصدر سبق ذكره.
- <sup>٢٣</sup> زياد عثمان، دور الشباب في التغيير، مرجع سبق ذكره ص ٧٩
- <sup>٢٤</sup> المصدر السابق ص ٨٠
- <sup>٢٥</sup> عيضة بن سالم حمدان، إدارة المشاركة إبريل ٢٠٠٦ مجلة "عالم السعودية"
- <sup>٢٦</sup> موسوعة الشباب السياسية، الفصل الأول، مفهوم المشاركة السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٣. ص ١

- ٢٧ المصدر السابق، ص ١
- ٢٨ المصدر السابق، ص ٣
- ٢٩ عيضة بن سالم حمدان، مصدر سبق ذكره
- ٣٠ عيضة بن حمدان، إدارة المشاركة، مصدر سبق ذكره
- ٣١ عبد الحق لبيض، أية مشروعية لسؤال المشاركة السياسية في العالم العربي، المركز المغربي لحوار الثقافات، قضايا ومناقشات ٢ / ١ / ٢٠٠٨ .
- ٣٢ المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي مجلة الديمقراطية والإسلام، العدد ١٢-٢٠٠٨
- ٣٣ المصدر السابق
- ٣٤ موسوعة الشباب السياسية، الفصل الأول، مفهوم المشاركة السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٣ . ص ٤
- ٣٥ الموسوعة السياسية للشباب، مصدر سابق. ص ٦
- ٣٦ الموسوعة السياسية للشباب، مرجع سابق ص ٧ .
- ٣٧ المرجع السابق، الفصل الأول ص ٨
- ٣٨ المرجع السابق، ص ٩
- ٣٩ الموسوعة السياسية للشباب، الفصل الأول ص ١١





## واقع المشاركة السياسية للشباب الفلسطينيين

---



صحيح أن البحث الرئيسي يستهدف تظهير تجربة المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني من خلال الحزب السياسي بشكل رئيس؛ ولكن هذا التحديد لا يلغي على الإطلاق التطرق ولو بالخطوط العامة إلى المشاركة السياسية للشباب في المستوى العربي، نظرا للتقاطعات ما بين التجريبتين، ارتباطا بتشابه بنية المجتمعات العربية وأنظمة الحكم والثقافة السائدة؛ وذلك بالرغم من وجود خصوصيات لا يمكن إنكارها هنا أو هناك، خصوصا في المستوى الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وهو ما صبغ تجربة الشباب الفلسطيني بصبغة خاصة طغى عليها المشاركة الوطنية للشباب وتغييب المجالات الأخرى من المشاركة.

## لمحة موجزة عن واقع المشاركة السياسية للشباب العربي

إن إطلالة سريعة من القراءات والمراجعات لتجارب المشاركة السياسية للشباب العربي في أكثر من بلد عربي تبين أن هناك ضعفا عاما في مستوى ومنسوب المشاركة السياسية من قبل الشباب؛ ولكي لا يسجل علينا التسرع في الوصول إلى مثل هذا الاستنتاج الأولي، فإننا سنعرض معطيات ومؤشرات حول مشاركة الشباب السياسية قد تجلي الأمر وتبدد أي اتهام لنا من أي نوع كان.

”في مصر يشكل الشباب نسبة ٣٩٪ من السكان حاليا، وعلى الرغم من رغبة الشباب في المشاركة فقد تجلت ظواهر عزوف لشباب عن المشاركة السياسية في العديد من الصور والمؤشرات؛ فإذا كان الطلبة عازفين عن المشاركة في الانتخابات الطلابية فإن الشباب بصفة عامة أكثر عزوفا عن أنماط المشاركة المتعلقة بالأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية، مع مشاركة محدودة في التنظيمات الإسلامية، وتؤدي هذه الظواهر إلى أزمة شبابية عامة تلقي بظلالها الكئيبة على مشاركة الشباب في الحياة السياسية، وتشير الأبحاث إلى أن ٩١٪ من الطلاب لا يشاركون في المنتديات الفكرية أو الثقافية أو السياسية، وتشير الإحصاءات والأرقام الرسمية إلى أن ٨٧٪ من الشباب لا يملكون بطاقة انتخابية، وقد بلغت نسبة الذين شاركوا في الانتخابات البرلمانية المصرية عام

ضمن هذا الإطار تضمن "تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢" استطلاعاً لقياس اهتمامات الشباب أجري تحت رعاية مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان العربية. وكان الاستطلاع يهدف إلى معرفة آراء عدد محدد من الشباب العربي حول أكثر القضايا أهمية في كل دولة عضو في الجامعة العربية. غير أن الأجوبة التي تضمنها التقرير تعود إلى شباب ستة بلدان عربية (مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، الإمارات، السعودية).

تشير إجابات عينة المجموعة الشابة إلى أنهم يرون أن أكثر القضايا أهمية من بين المواضيع التي نظر فيها التقرير هي: "أولاً: فرص العمل بنسبة ٤٥٪ من الإجابات، يليها التعليم بنسبة ٢٣٪ فالبيئة بنسبة ١٢٪، ثم توزيع الدخل والثروة بنسبة ٨٪، فالمشاركة السياسية بنسبة ٥٪، فالرعاية الصحية بنسبة ٤٪ وأخيراً الفقر بنسبة ٤٪ أيضاً. وقد أظهرت الشباب اهتماماً بالتعليم والمشاركة السياسية والرعاية الصحية أكبر من الاهتمام الذي أظهره الشباب. ولعل أكثر ما يلفت النظر في نتائج الاستطلاع أن نسبة ٥١٪ من الشباب قد عبروا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، مبيّنين بوضوح عدم رضاهم عن واقع الحال وفرص المستقبل في بلدانهم<sup>٣٩</sup>.

## أسباب وخلفيات التراجع

إن تفسير ضعف مشاركة الشباب العربي في الحياة السياسية يحتاج بدون شك إلى التوقف أمام بنية النظام السياسي العربي الرسمي، ويتطلب أيضاً قراءة للواقع العربي بأبعاده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية، ومساحة الحريات العامة والسياسية المعطاة أو المتحققة، وهيمنة الدولة المستبدة على المجال العام. لذا ونظراً لأكثر من اعتبار أهمها عدم تشتت القارئ والتقيّد بموضوع البحث المحدد بالمشاركة السياسية للشباب في فلسطين لن نخوض في التفاصيل؛ وإنما سنكتفي ببعض المواضيع التي تشير إلى بعض العوقات التي تعترض مشاركة الشباب في البلدان العربية بشكل فعال، ومن ضمنها بطبيعة

ولإعطاء فكرة ولو أولية عن تلك المعوقات تم اختيار بعض النماذج، ومنها الدساتير العربية؛ حيث تبين عملية الاستعراض الأولية لها «أن (١٤) دولة من الدول العربية لم يشر دستورها أو قانونها الأساسي إلى كلمة الشباب أو الشبيبة»<sup>٤٠</sup>، ومن هذه الدول فلسطين؛ أما الدول التي أشار دستورها إلى الشباب أو الشبيبة فهي (السودان، سوريا، الجزائر، البحرين، مصر)، لكن أغلبها ركزت على حماية ورعاية النشء والشباب، والعمل على الحفاظ عليهم وعلى كرامتهم وشؤونهم ضمن الإطار الأكبر الخاص بحقوق الإنسان. إن ورود التزام الدول العربية الخمس ببعض الجوانب الحقوقية للشباب ضمن منظومة القوانين الوطنية لا يعني بالضرورة أنها جاءت كتعبير صميمي وقناعة أكيدة تعكس نضجا وتطورا طبيعيا لتعزيز دور ومكانة هذا القطاع الحيوي، بل أغلب الظن أنه جاء من ضمن التزامات الدول الموقعة على الصكوك والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، حيث تفترض مثل تلك الالتزامات إجراءات وتدابير دستورية وتشريعية في المستوى الوطني.

كما أن الدول العربية تختلف فيما بينها في «سن مباشرة الحقوق السياسية، حيث تتراوح بين ٢٢-١٨ سنة لمباشرة الحقوق السياسية أي المشاركة في الانتخابات سواء العامة أو المحلية، في حين أن هناك العديد من الدول الأوروبية على سبيل المثال يبدأ فيها سن مباشرة الحقوق السياسية من ١٦ سنة»<sup>٤١</sup>.

كما يلاحظ أن غالبية الدول العربية تربط ما بين الشباب والرياضة، حيث إن الهياكل التنفيذية بها أي الوزارات تكون للشباب والرياضة وليس الشباب فقط، وأن الرياضة هي التي تغلب في الاهتمام عن الشباب. باستثناء مصر التي تفرد وزارة خاصة بالشباب، ولكن جانب الرياضة يطغى عليها. كما أن بعض الدول الأخرى مثل تونس ولبنان تأتي الوزارات الخاصة بالشباب فيها مع التعليم أو الثقافة، وحتى تكون أكثر اهتماماً بهذه الشريحة الهامة، وهناك الجزائر التي تسمي عيدا وطنيا للشباب. وهناك دول مثل فلسطين في سبيلها لإقرار قانون خاص بالشباب وحمايتهم أقرب في التعبير عن حقوق

الشباب وواجباتهم»<sup>٤٢</sup>. (وعلى ما يبدو، إن الحديث عن قانون لرعاية الشباب الفلسطيني قد أجل إلى أجل غير معلوم بسبب تجميد أعمال المجلس التشريعي الفلسطيني وغياب الجدلية في إنجاز هذا القانون قبل ذلك).

وجدير بالملاحظة أنه وضمن دراسة مشروع القانون الدولي للشباب التي أتينا على ذكرها آنفا لا يوجد قانون خاص في كافة الدول العربية يشير إلى حقوق الشباب وواجباتهم؛ وهذا الأمر ينطوي على أكثر من دلالة على درجة الاهتمام الرسمية في المشاركة السياسية للشباب وفي رعاية الشباب العربي بشكل عام خصوصا وأن أحد الأهداف المهمة لسن القوانين هو قوننة التغيير والتأثير في الثقافة السائدة باتجاه قبول التغيير، والتعامل معه كمتطلب حيوي لتقدم المجتمع ومواكبة المتغيرات الانعطافية المتسارعة التي يشهدها العالم راها.

## الشباب العربي والعولمة

يعد موضوع العولمة من أهم القضايا التي دخلت كمستجد على حياة الشباب في البلدان النامية وبضمنها طبيعة الحال البلدان العربية، باعتبارها منظومة متكاملة ومتعددة الأبعاد وتطال مختلف مناحي الحياة وتحاكي المجتمعات بثقافتها، ومنظورها العام القائم على أساس أن النموذج الرأسمالي هو نهاية التاريخ على حد زعم المفكر الأمريكي "فوكوياما"؛ وهو ما يعني أن الشباب العرب أصبحوا الآن أمام تحد من نوع جديد، تحد يطال الهوية الثقافية والخصوصية والذاكرة، وهذه الحالة المستجدة بما تطرحه من تحديات تفرض نفسها بشكل دراماتيكي على الشباب، تتطلب منهم إعادة تعريف للدور والماهية وكيفية التعامل معها بمفهوم اشتباك لا تلق فحسب، عموما يمكن تقسيم الشباب في البلدان العربية إلى فئات رئيسية ثلاث تبعا لتفاعلها مع العولمة وهي:

- فئة اولى: وتشكل من شباب "حصل على فرص تعليم جيد وامتلك مهارات متعددة وأتقن أكثر من لغة، هذه الفئة بالطبع تنتمي اقتصادياً إلى الأثرياء القادرين على شراء خدمات تعليمية أرقى من المتاح، وفرص تطوير معرفي؛ وبالتالي فإن أسواق العمل أمامهم متاحة وواسعة، تلك الفئة تجيد

استخدام تكنولوجيا الاتصال بمهارة وتستفيد منها في إنجاز أعمالها . بصورة عامة لا ينشغل شباب تلك الفئة بالقضايا السياسية المحلية ولا بتبعات السياسات المتبعة طالما لم تمسه<sup>٤٣</sup> .

- **وفئة ثانية :** «وهم هؤلاء الشباب الذين يتعاطون الإمكانات الوطنية المتاحة التي غالباً ما تكون محددة العطاء (باستثناء دول الخليج) والتي تتيح لهم الحصول على شهادات دراسية متنوعة، إلا أنها لا تمدهم بالمهارات والمعارف التي تفتح لهم سوق العمل، وهو ما يفسر أن ٥٣٪ من طالبي العمل في الوطن العربي شباب تتراوح أعمارهم ما بين ١٥- ٢٥ سنة . هذه الفئة هي الأكبر حجماً في الوطن العربي، وهي القوة الشرائية لمنتجات العولمة، وهي التي تغذي الطموحات الاستهلاكية .

شباب هذه الفئة هم أبناء الطبقة الوسطى بكل سماتها الحافظة للثقافة المحلية والناقلة لها . هذه الفئة من الشباب هم في الغالب القوة الشبابية الفاعلة في منظمات المجتمع المدني العربي وبخاصة الجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان وهم القوة المرصودة من قبل الأجهزة الحكومية الشبابية لاستقطابها<sup>٤٤</sup> .

- **وفئة ثالثة من الشباب** «وهم الشباب الذين لم يتعلموا أو لم يتخرجوا أو أولئك الحاصلون على مؤهلات متوسطة والخارجون من عمق الفقر والإهمال . وبخاصة القادمين من القرى الفقيرة والمناطق الحضرية الفقيرة ومناطق العشوائيات، هؤلاء إما محرومون حرماناً تاماً من تكنولوجيا العولمة أو مستهلكون للمواد الإعلامية المنبثة عبر الإعلام المرئي والمسموع . وهم فئة واسعة يختلف حجمها من بلد لآخر، وتكنولوجيا العولمة تكرر الشعور بالدونية والحرمان لدى تلك الفئة من الشباب، وتدفع بهم إلى اليأس أو العنف . هذه الفئة تشكل القوة الأساسية) للجريمة . وللمخدرات . وللعنف المنظم في كل أشكاله<sup>٤٥</sup> .



## المشاركة السياسية للشباب الفلسطينيين: لمحة تاريخية مكثفة

لا اجازف بالقول إن المشاركة الشبابية في فلسطين ارتبطت بمسيرة الكفاح الوطني والتاريخ السياسي التي مضى عليها ما يقارب القرن أو أكثر قليلا . وهذا الاستنتاج ليس استنتاجا اعتباطيا أو عاطفيا، بل هو استنتاج واقعي موضوعي تعززه وتسندة معطيات ووقائع تاريخية رسمت لها سياقها، وعبرت عن نفسها عبر محطات مختلفة، اتخذت عناوين لها علاقة مباشرة بالمعطى السياسي الوطني بشكل رئيسي .

تعود بدايات مشاركة الشباب السياسية إلى مطلع القرن الماضي ، أي مع نهاية الحكم العثماني وحلول الانتداب البريطاني ، وهي لم تكن معزولة عن حركة الوعي القومي التي انبثقت في الأقاليم العربية ردا على سياسة التتريك وتغييب المعالم العربية ، وردا على سياسة التجهيل التي مارسها بوعي سلطة الانتداب البريطاني تجاه الشعب الفلسطيني ؛ ثم قامت بالانخراط في مؤسسات شبابية لمقاومة الاستيطان الصهيوني ووعده بلفور وصولا إلى تشكيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين ؛ ومن ثم إطلاق الأحزاب والفصائل الفلسطينية المعاصرة بمبادرات من الشباب وقيادتهم .

سأعرض وبشكل موجز ومكثف لتجربة الشباب التاريخية في المشاركة السياسية، والتي مرت بمحطات ومراحل كانت لها سماتها الخاصة في كل مرحلة، ارتباطا بمعطيات الواقع والتطورات السياسية الحاصلة آنذاك، وصولا إلى وقتنا الحاضر .

### المرحلة الأولى من ١٩٠٨ - ١٩٤٨

ابتدأت مع قرب انتهاء الحكم العثماني في فلسطين وبداية الانتداب البريطاني ، حيث بدت الجمعيات الطلابية هي المعبر عن المشاركة الشبابية، وقد أخذت طابعا منظما من خلال المبادرة أو إنشاء جمعيات ونواد ومنتديات وأحزاب

سياسية، وكانت منها (جمعية الإخاء العربي) في الاستانة، وقام إسماعيل الحسيني بتأسيس فرع القدس، التي تشكلت عام ١٩٠٨، ثم جمعية "العلم الأخضر" التي أسسها كل من عاصم بسيسو ومصطفى الحسيني وشكري غوشه عام (١٩١٢)، وهي جمعية طلابية هدفت لتقوية الروابط بين الطلاب العرب والنهوض بأوضاع الأمة. وفي العام ١٩١٣ تأسست في نابلس جمعية مكافحة الصهيونية، وركزت على مواجهة الخطر الصهيوني في فلسطين ودعت لاستنهاض حال الأمة. وفي العام ١٩١٨ أسس الحاج أمين الحسيني النادي العربي في القدس، وانتخب النادي للجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربي الفلسطيني، واستمر في النشاط لعدة سنوات. وفي العام ذاته قام شباب آخرون بإنشاء النادي الأدبي<sup>٤٦</sup>.

وقد لعبت تلك الجمعيات والنادي دورا كبيرا في بث روح اليقظة القومية في أوساط الشباب بهدف دفعهم للانخراط في مكافحة الهجرات الصهيونية آنذاك، التي بدأت بالازدياد بعد وعد بلفور بحماية مباشرة من قبل الانتداب البريطاني. ومن الملاحظ أن المدن الفلسطينية الكبرى كالقدس ويافا ونابلس كانت مراكز النشاط الأهم للجمعيات الشبابية الفلسطينية.

بعد هبة البراق في العام ١٩٢٩ «انعقد المؤتمر الطلابي في عكا في شهر آب ١٩٣٠، واتخذ قرارات مهمة أبرزها تشجيع البضائع الوطنية وطرح مشروع قرش الطالب.

وانعقد المؤتمر الأول للشباب في يافا في شباط ١٩٣٢ واتخذ صبغة سياسية قومية اقتصادية، فيما عقد المؤتمر الشبابي الثاني عام ١٩٣٦، وقد انضم مؤتمر الشباب لاحقا بعد الإضراب الكبير إلى اللجنة العربية العليا.

استمر النشاط الشبابي والطلابي في الأربعينات من خلال المنظمات الطلابية الشبابية (منظمتي النجادة والفتوة) ومن خلال الجمعيات الإسلامية المسيحية والأحزاب السياسية التي كانت منتشرة في فلسطين آنذاك بشكل كبير<sup>٤٧</sup>.

## المرحلة الثانية : ١٩٤٨-١٩٦٨

بعد النكبة اتخذ العمل الشبابي من ساحات الخارج مركز نشاطه الأساس وتركز في أوساط الشباب الجامعيين الدارسين في الجامعات العربية، ”على شكل روابط وكان أقدمها رابطة القاهرة التي تأسست عام ١٩٥٤ وتتوج هذا النشاط بإنشاء الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي عقد مؤتمره الأول في ٢٩/١١/١٩٥٩“ ٤٨ أي في يوم ذكرى تقسيم فلسطين من قبل الأمم المتحدة استنادا للقرار ١٨١ الذي أعطى لليهود ٥٤٪ من فلسطين، و٤٥٪ للفلسطينيين، وقد شكل الاتحاد وعلى مدار أكثر من ثلاثة عقود عنوانا رئيسيا للشباب الفلسطيني في الجامعات العربية وفي مناطق الشتات وفي المحافل العربية والدولية، ومما زاد من دوره وفعله الوطني والسياسي أنه أضحي أحد الاتحادات الشعبية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومع دخول منظمة التحرير الفلسطينية في خريف عمرها بعد اتفاقات أسلو وإقامة السلطة الفلسطينية، همش الاتحاد وفقد الكثير من أهميته في أوساط الشباب .

## المرحلة الثالثة: ١٩٦٨-١٩٧٨

بدأت المرحلة الثانية في العمل الشبابي الفلسطيني مع ظهور تجربة العمل الفلسطيني الفصائلي وتشكيل ما عرف بالثورة الفلسطينية المعاصرة التي اتخذت من منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٨ عنوانا عريضا وموحدا لها في الداخل الفلسطيني وفي الخارج، مع تركيز القيادات في الخارج وكذلك القرار السياسي . وغالبية القيادات التي شكلت الفصائل السياسية كفتح والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية كانت بالأساس من أوساط طلابية شبابية، قامت بعد هزيمة ١٩٦٧ بإطلاق مبادرات وطنية أفضت إلى إنشاء تلك الفصائل وسواها في الساحة الفلسطينية .

وبالتالي ما يميز هذه المرحلة هو أن المشاركة السياسية للشباب كانت بمثابة العصر الذهبي حيث كانت بصمات الشباب واضحة دون أي التباس، وكان الشباب بجهدهم الرئيسي منخرطا بكليته في الأحزاب السياسية بعناوينها الصريحة

والمباشرة. والأهم أن الشباب أنفسهم هم من كان يتربع على رأس الهرم القيادي فيها حيث كانت السمة العامة لتلك الفصائل سمة الشباب.

## المرحلة الرابعة: ١٩٧٨ - ١٩٩٣

برزت في النصف الثاني من عقد السبعينات اتجاهات عمل شبابية في الداخل الفلسطيني عبرت عن نفسها بعناوين شبابية أكثر منها سياسة مباشرة، كلجان العمل التطوعي التي انطلقت بمبادرة شبابية ١٩٧٦ وتطورت الفكرة وتمأسست لنفصي إلى حركة شعبية شبابية واسعة النطاق والانتشار في مختلف أرجاء الأراضي الفلسطينية. لكن التجيير السياسي الفصائلي لهذه الحركة أفسد اتجاهها وحولها إلى تابعيات حزبية متنافرة، وساهم إلى جانب عوامل أخرى في تفككها واندثارها كلياً أثناء الانتفاضة الأولى التي اندلعت نهاية العام ١٩٨٧.

كذلك بدأت حركات شبابية ثانوية وجامعية أواسط السبعينات ومطلع الثمانينات من القرن الماضي بالتبلور باعتبارها تعبيرات منظمة عن مبادرات شبابية وطنية ومجتمعية، وهذه الأطر والاتحادات الطلابية شكلت عنواناً لمرحلة جديدة للعمل الجماهيري والديمقراطي الفلسطيني مطلع الثمانينات، حيث بدأت أطر شبابية طلابية في الجامعات الفلسطينية بالانطلاق (كتلة جبهة العمل الطلابي، كتلة الاتحاد التقدمية، كتلة الوحدة الطلابية، كتلة الشبيبة الطلابية، وهكذا) وقد عكست تلك الأطر حالة من النضج في الفكر السياسي الفلسطيني الذي مثلته آنذاك الفصائل السياسية المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وتمثل في انطلاق عمل شبابي بعناوين صريحة وواضحة بعيداً عن الحزبية المباشرة، وهذا التطور النوعي كان من الممكن أن يؤسس لعمل شبابي فلسطيني يفضي نهاية لحركة شبابية فلسطينية واحدة موحدة، لكن إشكالات الأطر الشبابية نفسها والتي دخلت في أزمة مبكرة مع نفسها وبرنامجهما الشبابي جراء تدخل غير مبرر للأحزاب السياسية والتنافس الانتخابي، وبسبب أزمة العمل الجماهيري الفلسطيني ما بعد الانتفاضة الأولى والتي نجم عنها حالة من التشرذم والنكوص وافتقاد الكثير من العناوين الشبابية (منظمات الشباب)

وبقناعتني أن المرحلة الرابعة كان من الممكن أن تشكل علامة فارقة في مفهوم العمل الشبابي بعناوين واضحة ومجسدة وان تضع الشباب على أبواب مرحلة جديدة تدفع بدورهم ومشاركتهم إلى مستويات جديدة تجعل منهم قوة منظمة ووازنة؛ ولكن إصرار النخب السياسية على استخدام الشباب ضمن لعبة المنافسة أفضل كل التوقعات الايجابية، وبدد كل التقديرات الواعدة التي برزت بداية مع انطلاق التجربة الجديدة .

## المرحلة الخامسة: ١٩٩٣-٢٠٠٨

يمكن القول إن المرحلة الخامسة من العمل الشبابي بدأت بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد اكتست هذه المرحلة سمات وميزات مختلفة في العديد من الأوجه والعناوين أبرزها وجود سلطة رسمية فلسطينية انبثق عنها مؤسسات تمثيلية ووزارات وتشريعات؛ وهذا المستجدات يتطلب برامج عمل وسياسات شبابية تتوافق معه من حيث الشكل والمضمون، فعلى سبيل المثال أصبح لدى الشباب عنوان رسمي هو وزارة الشباب والرياضة، ومن المفترض أن تتوضح ماهية العلاقة ما بين قطاع الشباب ومؤسساتهم القائمة قبل تشكيلها وبين الوزارة بهدف التكامل وتقديم أفضل خدمة ممكنة للشباب الذي عانى وضحي وطنيا في السنوات السابقة، ولم ينتظر أن يكافئه أحد على ذلك باعتباره ضريبة الانتماء للوطن؛ ولكن بعد قيام كيان تمثيلي أصبح من حق الشباب أن يتساءل أين موقعه من هذا التشكيل .

وأصبح اتحاد طلبة فلسطين الذي كان ومنذ تشكيله يجمع ما بين العنوانين الشبابي والطلابي بحسب نظامه الاساسي أمام وضعية جديدة أيضا؛ فهو وإن كان نظريا يمثل كافة طلبة فلسطين فإنه واقعا كان دوره مقصورا على طلبة وشباب فلسطين في الخارج، أما طلبة فلسطين في الأراضي الفلسطينية المحتلة فكانت لهم أطرها الطلابية التي لا تربطها فعليا أية روابط بالاتحاد العام؛ وعودة الاتحاد العام بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية تعني

انه أصبح مطالباً أكثر من السابق بتحديد ولايته الفعلية تجاه الشباب ، مثلما هو مطالب بإجراء انتخابات لتجديد هيئاته خصوصاً ان آخر انتخابات أجريت في الاتحاد تمت في العام ١٩٩٠ ، وهو ما يعني أن إعادة تعريف ولايته مربوطة بإعادة إصلاحه بشكل ديمقراطي .

المسألة الثانية التي بدأت تثير أسئلة وجدلاً في أوساط الشباب حول الاتحاد العام لطلبة فلسطين تتمثل في قدرته على تمثيل الطلبة والشباب بشكل مستقل عن أية تبعية أو جهة رسمية ، وخصوصاً بعد أن شغل أعضاء الهيئة التنفيذية للاتحاد مناصب وظيفية عليا في السلطة الوطنية الفلسطينية ؛ الأمر الذي كان وما زال يتطلب أن يجيب الاتحاد عن تلك الأسئلة وبما يتفق مع رسالته .

## سمات مشاركة الشباب الفلسطيني

اتسمت مشاركة الشباب الفلسطيني السياسية في المراحل الخمس آنفة الذكر في اعلاه بمجموعة من السمات العامة والخاصة ، يمكن إيجاز أهمها على النحو التالي :

- شكلت مشاركة الشباب الفلسطيني معلماً رئيسياً من معالم المشروع الوطني الفلسطيني منذ بداياته الأولى ولاسيما بعد هزيمة ١٩٦٧ وانطلاق فصائل العمل الوطني التي تشكلت ، وكان يقف على رأسها قادة شباب غالبيتهم قدم من الجامعات ؛ وهذا شيء يحسب لصالح الشباب .
- لم تكن المشاركة السياسية للشباب بشكل أو بآخر بعيدة عن الحزب السياسي ، وذلك لخصوصية الوضع الفلسطيني وتقديم البعد الوطني كأولوية على ما سواها من قضايا ؛ وهذا الترابط إن كان له ايجابيات فقد ترتب عليه سلبيات أيضاً أهمها أن العمل الشبائي غلب عليه البعد الفئوي الفصائلي ، وهو ما حال إلى جانب أسباب أخرى دون توحيد أو بلورة حركة شبابية فلسطينية (كحركة اجتماعية تعبر عن قطاع الشباب الفلسطيني بغض النظر عن الانتماء السياسي أو الديني أو غيرهما) .
- صحيح أن المشاركة الشبابية امتدت على مدار قرن ، لكن الصحيح أيضاً أن هذه المشاركة لم تبلور بشكل محدد وواضح وضمن عناوين شبابية صريحة

إلا بعد تشكل منظمات وأطر شبابية فلسطينية تحمل هموم قطاع الشباب وتسعى لتحقيق احتياجاتها والارتقاء بمشاركتها في العمل السياسي والمهني وصناعة القرار الوطني . ونكوص هذه الأطر للأسباب والاعتبارات التي تم شرحها في أعلاه هو الذي تسبب في ارتداد الحركة التي كانت متصاعدة، وهو ما تسبب أيضا ببروز منظمات شبابية أهلية موجهة لقطاع الشباب ببرامج عمل مموله تعمل على رفع قدرات الشباب وتعزيز مشاركتهم السياسية في مختلف المجالات .

- في كل المراحل وإلى وقتنا الحاضر شكل الطلاب ولاسيما طلبة الجامعات عماد الحركة الشبابية الفلسطينية رغم ما اعتور مسيرة الحركة الطلابية في الآونة الأخيرة من ثغرات .

## واقع المشاركة السياسية للشباب الفلسطينيين

### أولا : على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية

#### ١- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

كانت مشاركة الشباب على مستوى اللجنة التنفيذية سلبية للغاية حيث تشير الإحصاءات إلى أن اللجنة التنفيذية للمنظمة لم تشرك الشباب فيها، وهي بمنزلة مجلس الوزراء الفلسطيني، وعلى مستوى منظمة التحرير الفلسطينية فهي أعلى هيئة تنفيذية .

#### ٢- المجلس الوطني الفلسطيني

يعتبر المجلس الوطني الفلسطيني برلمان الشعب الفلسطيني وبالتالي هو أعلى هيئة تشريعية فلسطينية، ولم يسجل أو يوثق أية مشاركة للشباب في رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني منذ تشكيله حتى الآن . كما لم يسجل أيضا أية مشاركة للشباب في مكتب رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، وهذا دون شك مؤشر سلبي على صعيد مشاركة الشباب السياسية . اما على مستوى العضوية فهن غير المعروف ان كان هناك شباب في المجلس الوطني ولاسيما ان المجلس عدا عن عدم انتظام انعقاد دوراته حسب النظام الاساسي حيث

عقدت اخر دورة له قبل ١٢ سنة وعضويته لم تتغير منذ اكثر من ٢٠ عاما .

### ٣- المجلس المركزي الفلسطيني

وهو هيئة وسيطة بين اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني وينوب عن المجلس الوطني أثناء دورتي انعقاده، أي أن له مكانة مهمة على مستوى القرار الوطني وهو أيضا يخلو من الشباب في هيئاته القيادية .

### ٤- دوائر منظمة التحرير

كدائرة شؤون اللاجئين، الدائرة السياسية . . الخ، ينطبق عليها الشيء ذاته عدم وجود سجل واضح لمشاركة شبابية فيها على مستوى مسئوليتها، وهناك دوائر مضى عليها عدة عقود ومسئولوها لم يتغيروا على الإطلاق .

٥- في مستوى السفارات والسلك الدبلوماسي، تكرر المنظر ذاته فيها، أي أن بعض السفراء مضى على خدمتهم عدة عقود دون تغيير، وإن كانت في الآونة الأخيرة قد حصلت بعض الإصلاحات في هذا المجال المهم إلا أنها ما زالت دون المستوى الذي يمكن الشباب من المشاركة الفاعلة والملموسة .

وبالمحصلة يبدو أن مشاركة الشباب السياسية ضمن تجربة منظمة التحرير الفلسطينية خصوصا في العقدين الاخيرين كانت ضعيفة بشكل ملحوظ، رغم أن الشباب كانوا الوجود الذي كرس منظمة التحرير ومكانتها في أوساط الشعب الفلسطيني وفي المستويات الإقليمية والدولية والعربية في البدايات .

## ثانيا : المشاركة الوطنية للشباب

### ١- الشهداء

تشير البيانات إلى أن ٦٢,٢٪ من الشهداء في الأراضي الفلسطينية هم ضمن الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، بواقع ٦١,٥٪ في الضفة الغربية و٦٢,٧٪ في قطاع غزة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة الشهداء كانت حتى ٢٠٠٨/٦/٣٠ في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية<sup>٤٩</sup> .

### ٢- المعتقلون

استنادا إلى إحصاءات دائرة الإعلام في وزارة الأسرى والمحربين التي نشرتها



بتاريخ ١٧/٤/٢٠٠٨ بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي يصادف ١٧ نيسان من كل عام "فقد بلغ عدد المعتقلين من الشباب ٧٥٨٢ معتقلا خلال انتفاضة الأقصى الثانية ويشكل هؤلاء ٦٩,١٪ من إجمالي عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. (وهنا يجب التنويه إلى أن النسبة المثبتة هنا هي اجتهاد من قبلنا تم اعتماده كمحدد لسن الشباب على أساس نسبة المعتقلين من غير المتزوجين، وهذه النسبة من الممكن ان تنطوي على خطأ بنسبة معينة، كأن يكون بعض المعتقلين ما زال عازبا وقد تجاوز سن الشباب، وهذا وارد، أو أن يكونوا معتقلين في سن الشباب ومتزوجين أيضا، لذا يمكن التعامل مع النسبة هنا بحذر) إضافة إلى ٦٠٠٠ طفل تم اعتقالهم خلال الانتفاضة منهم ٣٣٠ طفل ما زالوا في الأسر (ما نسبته ٥,٣ ٪ من إجمالي عدد الأسرى).

### ٣- الجرحى

حسب مصادر إحصائية فلسطينية متعددة وصل عدد الجرحى منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية حتى الآن أكثر من ٣٠ ألف جريح وغالبية هؤلاء الجرحى ٧٤٪ هم من الشباب°. ومن هؤلاء الجرحى نسبة غير قليلة من المعوقين بسبب خطورة إصاباتهم.

### ثالثا: على صعيد قادة الأحزاب والهيئات القيادية

صحيح أن قادة الأحزاب السياسية الفلسطينية عند تشكيل الفصائل الفلسطينية في مطلع ومنتصف الستينيات من القرن الماضي كانوا من الشباب وتحديدًا من الشباب الذين درسوا في الجامعات العربية؛ ولكن بعد تخطي مرحلة التأسيس بسنوات لم يعد وجود الشباب منظورا في القيادة الأولى لكافة الفصائل السياسية في مستوى الهيئات القيادية، بسبب ثبات الهيئات على من فيها من قيادات والتجديد لهم دون مراعاة لعملية التجديد وإدماج الشباب في القيادة؛ وفي مستوى قادة الفصائل فهم أيضا لم يتغيروا منذ تشكيل الأحزاب قبل عدة عقود وبسبب غياب الانتظام لعقد المؤتمرات وتباعد انعقادها ساهم في تكريس القديم وتغييب الشباب؛ عموما سنغطي هذا الموضوع أكثر في الباب الثالث.

كان من الطبيعي أن يحصل تغيراً على مشاركة الشباب بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ولأول مرة يجد الشباب الفلسطيني نفسه أمام كيان رسمي من المفترض به أن يعبر عن آماله وطموحاته الوطنية والمجتمعية، ويفتح أمامه الأفق من خلال الخيار الديمقراطي للمشاركة السياسية الفاعلة واخذ مكانته التي تليق بدوره ومشاركته الوطنية المشرفة والممتدة تاريخياً.

## البيئة التشريعية

ولكون الدراسة هنا تقوم برصد وتتبع المشاركة السياسية للشباب في مختلف المحطات مع التركيز على الراهن، فإن فحص البيئة التشريعية الفلسطينية يبدو مهماً للغاية لأن التشريعات الفلسطينية تعكس وإلى حد بعيد ثقافة المشرع تجاه الشباب، وتعرض توجهات النظام السياسي تجاه مشاركة الشباب بوجه عام والمشاركة السياسية بوجه خاص. فماذا قالت تلك التشريعات؟

### أولاً: النظام الأساسي الفلسطيني

لا يوجد في النظام الأساسي الفلسطيني المعدل أية إشارة موجهة إلى الشباب؛ وهذا دون شك له دلالاته على المستوى الواقعي وهي دلالات سلبية بالطبع ولاسيما أن النظام الأساسي هو بمنزلة دستور مؤقت. وكما ذكرنا في اعلاه فإن فلسطين تعتبر من ضمن ١٤ دولة عربية لم يات دستورها على ذكر الشباب تحت أي مسمى.

### ثانياً: القوانين الانتخابية

١- الانتخابات التشريعية والرئاسية عام ١٩٩٦  
جرت أول انتخابات تشريعية ورئاسية فلسطينية في ٢٠/١/١٩٩٦، وأجريت تلك الانتخابات على أساس قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات.

وما يهمننا من هذا القانون مادتين لهما علاقة بمشاركة الشباب السياسية وهما:

- المادة رقم ٩ بخصوص الاشتراطات لمرشح لمنصب الرئيس، حيث تنص المادة في بند "ب" على "أن يكون أتم الخامسة والثلاثين من العمر أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع".

- أما المادة ١٢ من ذات القانون والتي تختص باشتراطات الترشح لعضوية المجلس التشريعي فتتضمن على أنه "لكل شخص فلسطيني ذكر أم أنثى أتم الثلاثين من عمره أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع وكان اسمه مدرجا في جدول الناخبين النهائي وتوافرت فيه الشروط الواجب توافرها في الناخب الحق في ترشيح نفسه لعضوية المجلس".

ومما سبق يتضح أن قانون الانتخابات الذي أجريت على أساسه انتخابات الرئيس الفلسطيني والمجلس التشريعي الأول تتجاوز مشاركة الشباب على أساس التعريف الدولي ٢٥ عاما، وعلى أساس التعريف الإجرائي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي حدده من ١٥-٢٩ عاما.

## ٢- الانتخابات التشريعية والرئاسية عام ٢٠٠٦

وفي الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية التي أجريت في ٢٥/١/٢٠٠٦ كان الأساس فيها قانون انتخابات معدلا وهو قانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات، وما يهمننا من هذا القانون مادتان هما ١٢ و ١٥ لأن لهما علاقة مباشرة بالمشاركة السياسية للشباب، لنر ماذا تضمنتا:

- المادة رقم ١٢ تتعلق بالترشح لمنصب الرئيس حيث ينص بند ٢ منها على "أن يكون قد أتم الأربعين من العمر أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع".

- أما المادة ١٥ التي تتعلق بأهلية المرشح لعضوية المجلس التشريعي فتشترط في بند ٢ منها: "أن يكون قد أتم الثامنة والعشرين عاما من العمر أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع".

وفي ضوء نص المادتين يتضح أن ما يتعلق بانتخاب الرئيس جاء التعديل فيه أكثر تطرفا في تجاوزه للشباب؛ إذ تم رفع سن الترشح للرئاسة من سن ٣٥ في قانون ١٣ لسنة ١٩٩٥ إلى سن أربعين في قانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥؛ أما ما يخص

عضو المجلس التشريعي فقد جاء التعديل فيه مناسبا بعض الشيء لأنه يسمح بالترشح لمن بلغ الثامنة والعشرين فأكثر، وهو بهذا التحديد بقي في نطاق السن الشبابي، علما بأن منظمات الشباب طالبت قبل إقرار التعديل بتخفيض سن الترشح للتشريعي إلى سن ٢٥ عاما وهو ما يسمح بمشاركة أوسع للشباب وإدماجهم في سن مبكرة في الحياة السياسية.

وبعد الانقسام الداخلي الفلسطيني عقب الحسم العسكري بغزة وانفراط عقد حكومة الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة طوارئ ثم تسيير أعمال، وفي ضوء تجميد دور المجلس التشريعي وعدم ممارسته لمهامه المنوطة به كالتشريع والرقابة، فقد قام الرئيس بإصدار قانون بقرار لتعديل قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ٢٠٠٧ بقانون يقوم على أساس مبدأ النسبية الكاملة في الانتخابات بدلا من المختلط. على أية حال ما يهمنا من هذا القانون هو مادة ٣٦ ومادة ١٠ ومادة ٤٥ لعلاقتها بمشاركة الشباب السياسية.

- المادة ٣٦ والمتعلقة بأهلية الترشح لمنصب الرئيس نصت وفي البند ٢ منها على "أن يكون قد أتم الأربعين عاما على الأقل في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع". وبالتالي لم تغير شيئا مما كان واردا في المادة ١٢ من قانون ٩ لسنة ٢٠٠٥.

- أما المادة ٤٥ والمتعلقة بشروط الترشح لعضوية المجلس التشريعي، وفي بند ٢ منها ورد ما يلي "أن يكون قد أتم الثامنة والعشرين عاما من العمر أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الانتخابات". وهنا أيضا لم يجر أي تغيير على ما كان عليه الأمر في مادة ١٥ من قانون رقم ٩.

وبخصوص المادة ١٠ من قرار بقانون لسنة ٢٠٠٧ بشأن الانتخابات العامة، ورد فيه وتحت عنوان لجنة الانتخابات وفي البند ٢ ما يلي: يشترط فيمن يتم اختياره عضوا أو رئيسا في اللجنة أن "لا يقل عمره عن ٣٥ عاما". ومن خلال هذا التحديد فإن الشباب لا يجدون فرصة للترشح في اللجنة المشرفة على الانتخابات وليس المشاركة؛ وهذا الجحاف غير مبرر لأنه من المفترض أن توضع معايير مهنية لعضوية اللجنة لا معايير عمرية تتجاوز سن الشباب خصوصا وإن

أما بخصوص انتخابات مجالس الهيئات المحلية فقد جرت الانتخابات على أساس قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وهو تعديل لقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٦ . ما يهمننا من القانون هو المادة ١٨ التي لها علاقة بمشاركة الشباب السياسية والتي نصت في بند "أ" منها على "بلوغ سن الخامسة والعشرين في يوم الاقتراع"؛ وهي تعديل للمادة ٢٤ من قانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٦ التي كانت تشترط سن الثلاثين لرئيس المجلس و سن الخمس وعشرين للعضوية . وهنا يبدو أن التعديل الذي تم على القانون أعطى الشباب مساحة اوسع من المشاركة عندما خفض شروط الترشح إلى ٢٥ عاما فأكثر .

### ثالثاً: مشروع قانون رعاية الشباب

كان من المفترض ان يعطي المشرع الفلسطيني في المجلس التشريعي الاول اهتماما اكبر بالشباب خاصة ان النظام الاساسي لم يات على ذكرهم ، وشكل الاهتمام المطلوب يتمثل في اقرار قانون رعاية الشباب الذي تم الالتفات له من المشرع بعد تاخير كبير غير مبرر وبخاصة ان هناك قوانين اقل اهمية تم تجاوزها فيما اجل قانون حيوي كقانون رعاية الشباب ، حيث عرض للمناقشة العامة في المجلس دون ان يستكمل لان ولاية التشريعي انتهت مع اعلان الانتخابات التشريعية الثانية وها قد مر ثلاثة اعوام على ولاية المجلس التشريعي الثاني دون ان يرى مشروع قانون الشباب النور اويتقدم خطوة جديدة ، الامر الذي يتطلب من منظمات الشباب ومناصري تعزيز المشاركة السياسية للشباب ان يضعوا المطالبة بانجاز قانون رعاية الشباب على اجندتهم كمطلب دائم ، كي لا يغيب طويلا او يدخل في غياهب النسيان .

### رابعاً: البيئة السياسية الداخلية

يعد فحص دور البيئة السياسية الداخلية ومدى استجابتها لمعايير المشاركة السياسية للشباب امرا حيويا ، لان طبيعة البنى الرسمية تعكس بشكل أو بآخر

ثقافة وبيئة صانعي القرار والنخب السياسية عموماً، وبهذا الصدد يمكن التوقف أمام البنى التالية :

### ١- مجلس الوزراء الفلسطيني

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية حتى وقتنا الراهن، تشكلت ١٣ حكومة فلسطينية منها حكومة طوارئ استمرت مدة شهر حسب القانون، "وفي كل تلك الحكومات لم يشرك إلا ثلاثة شباب، منهم اثنان في الحكومة العاشرة، وواحد في الحكومة التاسعة"<sup>١٥</sup>، وهذا يعني أن الشباب كقطاع رئيسي مهم وفعال لم يكن مدرجا على أجندة صانع القرار الفلسطيني واللافت أن أول وزيرين ما دون الأربعين وهم مجازا محسوبين على الشباب أدخلوا في عهد الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس ووزير سابق في الحكومة التاسعة التي كان يرأسها أحمد قريع .

### ٢- في مستوى السلك الدبلوماسي

يعتبر حق تولي المناصب العليا وتمثيل البلد في الخارج من الحقوق السياسية التي أكدتها مواثيق حقوق الإنسان ولاسيما الإعلان العالمي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية، وعلى مستوى الالتزام والتطبيق فيما يخص الشباب فلسطينيا لا يبدو أن قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥ أعطى اهتماما من أي نوع لمشاركة الشباب في هذا المجال الحيوي، حيث لم يرد أي نص أو إشارة إلى الشباب ومشاركتهم؛ والتجربة الفلسطينية على هذا الصعيد أي مشاركة الشباب في السلك الدبلوماسي ليست ايجابية لأسباب واعتبارات عديدة بدءا من الاعتبار السياسي الحزبي وانتهاء بعدم وجود نظام استبدال وتدوير يعمل بشكل منظم، أي غياب المؤسسة حيث أمضى عدد غير قليل من السفراء او من بحكمهم عدة عقود في نفس السفارة أو البعثة التمثيلية دون تغيير أو تقييم للأداء وهو ما انعكس ترهلا على الجهاز ككل .

### ٣- في مستوى المجلس التشريعي

كما هو معلوم، أجريت الانتخابات التشريعية في الأراضي الفلسطينية مرتين: الأولى في العام ١٩٩٦ وتم انتخاب ٨٨ عضوا هم قوام المجلس التشريعي

الفلسطيني . أما الانتخابات التشريعية الثانية فقد جرت في نهاية كانون الثاني ٢٠٠٦ وتم انتخاب ١٣٢ عضوا هم قوام المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني . وحسب المعطيات الإحصائية المتوافرة فقد فاز في الانتخابات الأولى للمجلس التشريعي ١٥ عضوا دون سن الأربعين ، وهو ما يمثل ١٧٪ من عضوية المجلس التشريعي . وقد اعتبر أو صنف هؤلاء على أنهم شباب بمعايير فلسطينية لا تستند إلى أي معيار علمي سوى أنها ترى أن الشباب يمتد حتى عمر الأربعين وربما أكثر قليلا .

أما انتخابات المجلس التشريعي الثاني التي تمت عام ٢٠٠٦ فقد "ترشح لها ١٢٢ شابا منهم ١٨ من الإناث و ١٠٤ من الذكور، وقد فاز منهم ١٨ فقط : شابتان و ١٦ شابا، وتوزعوا على كتلتي حماس "١٢" وفتح "٦" في حين أن باقي الكتل لم يحالفها الحظ في إيصال شباب إلى مقاعد التشريعي"<sup>٥٢</sup> . وإذا ما قارنا بين مشاركة الشباب في التشريعي الأول والثاني نجد أن مشاركة الشباب في انتخابات ٢٠٠٦ قد تراجعت حيث حصلوا على نسبة ٥, ١٣٪ قياسا بـ ١٧٪ في انتخابات ١٩٩٦ .

#### ٤- في مستوى الوظائف الحكومية

تشير الإحصاءات إلى "أن ١٪ فقط من الشباب ينتمون للفئات العليا من الوظائف الحكومية وغير الحكومية"<sup>٥٣</sup> وهي نسبة متدنية جدا ومجحفة بحق الشباب إلى أبعد حد .

#### ٥- الانتخابات المحلية

شارك في الانتخابات المحلية التي تمت على أربع مراحل ٢٩٥٤ شابا منهم ٧٦١ من الإناث و ٢١٩٣ من الذكور وقد فاز ما مجموعه ٨٧٠ شابا منهم ١٧١ من الإناث و ٦٩٩ من الذكور<sup>٥٤</sup> . وحسب الإحصاءات والمعطيات المتوافرة فقد شكلت انتخابات المجالس القروية والبلدية فرصة حقيقية لمشاركة واسعة للشباب ؛ فوجود هذا العدد من الشبان والشابات في أكثر من ٢٢٠ مجلسا بلديا وقرويا يعد نجاحا مهما للشباب يجب البناء عليه وتعزيزه ، من خلال إعطاء الشباب فرصة العمل المستقل في تلك المواقع بعيدا عن التوجيهات السياسية

الحزبية التي وفي كثير من الأحيان تفسد أجواء الشباب وتصادر خصوصياتهم من خلال سياسات ولاء قاصرة .

## المؤسسات الشبابية في فلسطين

رغم التحسن الملحوظ الذي طرأ على وضع المؤسسات الشبابية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فهي ما زالت دون امتلاك القدرة على تلبية احتياجات الشباب المباشرة وغير المباشرة وهو ما يعني أن هناك حاجة دائمة للتطوير كما ونوعا في المؤسسات وفي نوعية الخدمات التي تقدمها .

وحسب إحصاءات وزارة الرياضة والشباب للعام ٢٠٠٨ فقد بلغ عدد المؤسسات الشبابية في الأراضي ٤٨٣ مؤسسة منها ٣٩٢ ناديا ومركزا رياضيا، وبواقع ٥٠ ناديا في قطاع غزة و٣٤٢ ناديا في الضفة الغربية . أما على صعيد المؤسسات الشبابية الأهلية فقد بلغ عددها ٩١ منظمة في الضفة الغربية وأما في قطاع غزة فان الوزارة لا تعلم بالضبط كم هو عددها هناك نتيجة حالة الانقسام الحاصلة .<sup>٥٥</sup>

وبحسب إحصاءات موقع وزارة الشباب والرياضة الذي تديره راهنا الوزارة المقالة بقطاع غزة، فقد تم تسجيل ٢٥ مؤسسة شبابية أهلية<sup>٥٦</sup>، ولكن الأمر اللافت بشأن هذه المؤسسات أنها بدون استثناء حاصلة على تسجيل منذ عام تقريبا أي أنها جميعا أقيمت أو سجلت في عام ٢٠٠٧؛ والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن مباشرة هو: ألم يكن قبل عام ٢٠٠٧ أية مؤسسة شبابية أهلية في قطاع غزة؟ من الطبيعي أن تكون لأنه لا يعقل أن يكون في الضفة الغربية ٩٠ مؤسسة ولا يكون في القطاع أية مؤسسة؛ قد يكون عددها اقل لكن أن تغيب كلياً ثم تظهر فجأة كلها في عام واحد فهذا يحتاج إلى تدقيق .

على، أية حال يبدو أن عدد المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية يتفاوت بين جهة إحصائية وأخرى، ففي دراسة حديثة صدرت في العام ٢٠٠٨ بعنوان مشاركة الشباب في صنع القرار عن مركز بيسان، نجد أن إجمالي عدد المؤسسات



الشبابية حسب مسح ميداني قامت به المؤسسة ضمن الدراسة المذكورة بلغ ٣٧٢ مؤسسة في مجمل الأراضي الفلسطينية، تركزت غالبيتها في الضفة الغربية بواقع ٣, ٨٢٪ مقابل ٧, ١٧٪ في قطاع غزة، وأشارت الدراسة إلى أن أكثرية المؤسسات الشبابية هي أندية رياضية .

وأظهرت الدراسة ذاتها إن نسبة عالية من المؤسسات الشبابية تأسست بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تأسس ٧, ٤٨٪ منها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية<sup>٥٧</sup>.

ومن خلال ما سبق، يبدو واضحاً أن هناك فارقاً في عدد المؤسسات الشبابية بين دراسة مركز بيسان وإحصاءات وزارة الشباب والرياضة وبفارق كبير يتجاوز مئة مؤسسة؛ وهذا بالطبع يحتاج إلى تفسير ومناقشة وبخاصة لأن الجهتين تعتبر إحصاءاتهما حديثة ومتقاربة زمنياً .

وحسب التعداد الذي اجراه الجهاز الفلسطيني للإحصاء عام ٢٠٠٧ لمنظمات غير الحكومية الفلسطينية «فقد لوحظ ازدياد المنظمات غير الحكومية التي تعتبر ان من اهدافها تمكين الشباب وتنمية الطفل، وفيما يتعلق بالهدف الرئيس الذي حددته المنظمات لنفسها يلاحظ ان المنظمات التي تعتبر هدفها الرئيسي تمكين الشباب عبر أنشطة رياضية واجتماعية وثقافية بقيت هي الاعلى على الرغم من انخفاضها قياساً بنتائج تعداد العام ٢٠٠٠ وبلغت ١٨٪ من اجمالي المنظمات الفاعلة في الضفة وقطاع غزة، وتتفوق هذه النسبة على نسبة المنظمات التي تعتبر هدفها الرئيسي غير هذا الهدف حيث ان النسبة التي تليها تبلغ ٥, ١٢٪ من اجمالي المنظمات وهي المنظمات التي تعتبر هدفها الرئيسي رفع الكفاءة المهنية من خلال التدريب والدورات المهنية»<sup>٥٨</sup>.

## الهوامش والمراجع:

- <sup>٣٨</sup> الشباب المصري وصور المشاركة جريدة شباب مصر الالكترونية ٢٩/٤/٢٠٠٨
- <sup>٣٩</sup> كريم أبو حلاوة، التحولات المجتمعية ودور المنظمات الأهلية، ماذا يريد المجتمع من الشباب، دراسة منشورة على موقع [hem.bredband.net/dccls/ab-halaoh.htm](http://hem.bredband.net/dccls/ab-halaoh.htm)
- <sup>٤٠</sup> مشروع القانون الدولي للشباب، الدراسة الثانية، الدول العربية والتشريعات المتعلقة بحقوق الشباب وواجباتهم، الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب بالتعاون مع البرنامج البرلماني بجامعة القاهرة، بدعم من UNDP برنامج تعزيز حكم القانون في الدول العربية، ٢٠٠٧، ص ١٨
- <sup>٤١</sup> المرجع السابق، ص ٢٠
- <sup>٤٢</sup> ٤٠ المصدر السابق، ص ٣٢
- <sup>٤٣</sup> مقتطفات من ورقة عمل لجيهان أبو زيد تم تقديمها في ورشة عمل بعنوان « الشباب والأهداف التنموية للألفية في الوطن العربي» والتي عقدت بمدينة صنعاء خلال الفترة من ٢٢-٢٣/٦/٢٠٠٥.
- <sup>٤٤</sup> المرجع السابق
- <sup>٤٥</sup> المرجع السابق
- <sup>٤٦</sup> بكر أبو بكر، نبذة عن الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ١٤/٩/٢٠٠٦ مندييات صوت فتح المصدر السابق
- <sup>٤٧</sup> د. جوني الأطرش، تاريخ الحركة الطلابية الفلسطينية، موقع الكتروني باسم اتحاد لجان الطلبة الثانويين، مقالات
- <sup>٤٩</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومؤسسة إنقاذ الطفل يصدر أن بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للشباب الذي يصادف ١٢/٠٨/٢٠٠٨
- <sup>٥٠</sup> وزارة شؤون الأسرى والمحررين، دائرة الإعلام ١٧/٤/٢٠٠٨، صفحة الكترونية
- <sup>٥١</sup> حقائق حول الشباب الفلسطيني وقيادة المجال العام، مطوية من إصدار المبادرة الوطنية لتعميق الحوار العاميو الديمقراطية (مفتاح) بدون تاريخ القدس، فلسطين.
- <sup>٥٢</sup> المرجع السابق
- <sup>٥٣</sup> حقائق حول الشباب الفلسطيني وقيادة المجال العام، مرجع سبق ذكره.
- <sup>٥٤</sup> المصدر السابق.
- <sup>٥٥</sup> إحصاءات وزارة الرياضة والشباب للعلم ٢٠٠٨، رام الله، فلسطين.
- <sup>٥٦</sup> الصفحة الالكترونية لوزارة الشباب والرياضة، إحصاءات النوادي والمؤسسات الشبابية بغزة.
- <sup>٥٧</sup> تقرير عن دراسة مشاركة الشباب في صناعة القرار، نشرة بدائل، نشرة تنموية يصدرها مركز بيسان للبحوث والإثراء، أيلول ٢٠٠٨
- <sup>٥٨</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي صدر بتاريخ ١٥-٨-٢٠٠٧ حول نتائج تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ٢٠٠٧.



## مشاركة سياسية ملتبسة

---



يهدف إثراء دراسة المشاركة السياسية للشباب والحصول على معطيات ومؤشرات أكثر موثوقية مما هو متوافر، تم تصميم استبانته بحث تتمحور حول موضوع أساسي هو مشاركة الشباب السياسية، وقد كان خيار تطبيقها قد استقر على طلبة الجامعات الفلسطينية لاستقراء آرائهم بشكل منهجي علمي حول واقع المشاركة السياسية للشباب، ولاسيما أن شباب الجامعات وحسب كل المعطيات التي تم جمعها هم الفئة الأكثر تعبيراً عن الشباب بحكم مجموعة من الأسباب أبرزها أن منظمات الشباب الجامعي تصنف على أنها من أكثر منظمات الشباب استتباباً وانتظاماً في ممارسة الحياة الديمقراطية.

ولانجاز هذه الاستبانة فقد تم جمع (٣٠٠) استمارة استهدفت الفئة العمرية من ١٧\_٢٤ سنة، في الفترة الواقعة ما بين شهري أيار وحزيران ٢٠٠٨. وشملت الاستبانة كافة الجامعات في الأراضي الفلسطينية والبالغ عددها ١٢ جامعة وتضم حوالي ١٨٠ ألف طالب وطالبة، وتم تعبئة البيانات على اساس العينة العشوائية، وروعي في توزيعها على الجامعات نسبة وتناسب عدد الطلبة في كل جامعة.

وهنا يجب لفت النظر إلى ملاحظة منهجية فحواها أن الاستبانة التي تم تطبيقها ضمن خطة البحث تم تصميمها ضمن منهجية بحث محددة وظيفتها فحص الآراء والمواقف والقناعات للشباب في مسألة المشاركة السياسية بمعزل عن اللحظة الراهنة أو البعد الحدوثي المباشر، ولم تغفل حقيقة أنه لا يمكن عزل اللحظي بشكل نهائي من الناحية العلمية والعملية؛ مما يعني أنه سيتترك أثر على المواقف والقناعات بحدود معينة، ولكنه لن يصل إلى حد التأثير الجوهرى في نتائج الدراسة.

فيما يلي سيتم عرض وتحليل للبيانات وقراءتها حتى لا تبقى الأرقام والمعطيات التي أفرزتها الاستبانة مجرد أرقام جافة، فهدف الدراسة ليس عرض معلومات فقط؛ فهناك العديد من المراكز الإحصائية والبحثية التي تقوم بهذا الدور وأهمها

## قراءة وتحليل البيانات

القسم الأول :

إجابات الشباب غير المشاركين في منظمات شبابية تحيط بالحزب السياسي

ثلاثا الشباب الجامعي يعيان جيدا معنى المشاركة السياسية

عكست إجابات الشباب الجامعيين وعيا جيدا بمفهوم المشاركة تمثل في إجابة ٤١٪ بأنها تعني الاندماج في قضايا المجتمع السياسية والتنمية . ٢٨٪ أجابوا بأن أشرك في اتخاذ القرار ورسم السياسات ، وبالمحصلة فإن ٦٩٪ من الشباب المستطلعة آراؤهم مدركون لجوهر المشاركة السياسية ، وهذه النسبة تعد نسبة جيدة وتعكس متابعة واهتماما واضحين لديهم . وبطبيعة الحال فإن إدراك هذه الفئة من الشباب لمعنى ومضمون المشاركة السياسية والمشاركة بوجه عام لا يعني بالضرورة أن قطاع الشباب بمختلف فئاته يمتلك ذات الوعي والمعرفة به ، لكون الفئة المستطلعة من الشباب تشكل طليعة فئات الشباب وهي الفئة الأكثر تنورا ومتابعة واطلاعا بحكم واقعها المعرفي المرتبط بالعلم والثقافة ، وبحكم واقعها الاجتماعي الاقتصادي المريح نسبيا والمتحلل من المسؤوليات لاعتماده على الأسرة وهو ما يمنحه مزيدا من الوقت للمتابعة والانخراط في أطر وفعاليات لها بعد تثقيفي تدريبي تربوي ، بينما فئات أخرى من الشباب ذكر إنه لا يجد متسعا من الوقت للقراءة أو المتابعة .

ثلاثا الشباب ليس لهم تجارب سابقة في المشاركة السياسية

كشفت إجابات الشباب حول انخراطهم في تجارب سابقة في المشاركة السياسية ان ٤ ، ٣٢٪ لهم تجارب سابقة في المشاركة السياسية ؛ فيما أجاب ٧ ، ٦٧٪ بأنهم لم يشاركوا أو ليس لديهم تجربة سابقة في المشاركة السياسية وهنا يمكن قراءة

النتيجة ببعدين: بعد اول، يرى في نسبة المشاركة المعلنة ايجابية الا لمن كان يعتقد ان شباب الجامعات من المفترض ان ينخرط بشكل اعلى مما هو متحقق راهنا، كما تنكئ هذه القراءة المتفائلة في التقييم الايجابي لنسبة المشاركة اعتقاد الطلبة ان المشاركة السياسية تعني حصر الانضواء في احد الاطر الشبابية المحيطة بالاحزاب وهو ما جعل الذين يشاركون في الانتخابات دون ان يكونوا مؤطرين او في اندية التخصصات والكليات ترشيحا وانتخابا يجيبوا بالنفي.

البعد الثاني يرى الوجه الاخر أي الذين قالوا ان لا تجارب سياسية سابقة لهم يتخطى الثلثين وهذه النسبة لا يمكن القفز عنها بسهولة والقول ان وضع الشباب ومشاركتهم بخير وبالتالي فان هذه القراءة المشائمة ترى ان مشاركة الشباب السياسية ضمن الصورة المتحققة ليست ايجابية وينبغي ان تكون اكثر ديناميكية وتفاعلا، ولا سيما اننا نتحدث عن فئة شباب كانت في مرحلة من المراحل تنصدر قيادة العمل الوطني وتؤثر بشكل ملموس في السياسات الوطنية من غيرها من فئات الشباب، وعليه يجب على النخب السياسية والشبابية ان تعي حقيقة هذا التحلل لكي تعمل على تجاوزه.

### السبب الرئيسي لعدم وجود تجارب سابقة في المشاركة هو في عدم الاقتناع بالمنظمات القائمة

تبين من خلال الاستبانة أن ٣٥, ٥٪ من الشباب المستطلعة آراؤهم في الجامعات عبروا عن عدم مشاركتهم سابقا لأنهم لم يقتنعوا بالمنظمات الشبابية القائمة، وهذا يعني أن هناك إشكالية أو أكثر في تلك المنظمات تحول دون أن تشكل جاذبا للشباب للانخراط فيها والتعبير عن قناعاتهم السياسية كشباب؛ الأمر الذي يتطلب من المهتمين تحليل بنية وبرامج تلك المنظمات لكي يعاد تأهيلها لاستيعاب الشباب.

والسبب الثاني الذي حال دون المشاركة السياسية للشباب سابقا يتمثل في أن ٢٥, ٦٪ من الشباب عبروا عن عدم اهتمامهم سياسيا، وهذه النسبة التي تشكل ربع الشباب ليست قليلة، لكنها نسبة واقعية، لانه من غير المتوقع ان



تكون الاهتمامات السياسية للشباب بذات الدرجة والقدر والمستوى، بل هناك تدرج متعدد المستويات في المشاركة وهناك فئة خاملة او غير مكترثة بهذا النوع من الانشطة.

وعزا ٨, ١٤٪ من الشباب المستطلعين عدم مشاركتهم إلى تأثيرات الأسرة السلبية عليهم، وهو ما يعني أن الثقافة التقليدية المعبر عنها بالأسرة تلعب دورا مثيرا للشباب وهو أمر ليس غريبا أو مستبعدا؛ لأن الثقافة التقليدية السائدة لا تشكل عامل دفع لمشاركة الشباب السياسية بل تلعب دورا كابحا؛ والملاحظ هنا أن نسبة معارضة الأسرة في غزة ٧, ١٧٪ أي أعلى منها في الضفة وقد يكون السبب في ذلك الأحداث والإشكاليات الأمنية هناك أثر الحسم العسكري وما تبعه من مصادمات وعنف أو أن المجتمع هناك أكثر محافظة.

اللافت للنظر أن الذين ربطوا عدم مشاركتهم بالأسباب الأمنية كانت نسبتهم متدنية ٨, ١١٪ وبخاصة لأن العمل السياسي بمختلف مستوياته غالبا ما يترتب عليه تبعات أمنية على الشباب الفلسطيني، فملاحقة الاحتلال للطلبة الناشطين في الجامعات واعتقالهم أو إبعادهم أو وضعهم تحت الإقامة الجبرية، كان ولا يزال سببا كافيا لجعل قطاع لا يستهان بها من الشباب يتجنب السياسة ومتاعبها؛ ولكن هذا لم يعكسه إجابات الشباب وعلى ما يبدو أن الشباب إما أنهم لا يعيرونه الوزن الكافي أو أنهم يكابرون في عدم اعتباره عاملا مهما في العزوف.

وفي ضوء الخلافات السياسية بين الكتل الطلابية كانعكاس مباشر للانقسام السياسي الحاصل ووصول الأمور إلى حد الاشتباك ووقوع إصابات وقتلى، فإنه من الطبيعي أن ترتفع نسبة الحذر والخشية الأمنية في أوساط الشباب؛ وهذا الأمر يمكن لحظه بوضوح في قطاع غزة حيث ترتفع نسبة الذين أجابوا أنهم لم يشاركوا لأسباب أمنية إلى ٢١٪ بينما في الضفة ٧, ٨٪ فقط، وهذا الارتفاع في الحذر بنسبة ثلاثة أضعاف عما هو في الضفة ليس معزولا بحال عما حدث في غزة من ظروف بعد الحسم العسكري الذي قامت به حماس في غزة وفرضها حكما أمنيا وعسكريا ترك أثره على الشباب في الجامعات.

أظهرت إجابات الشباب أن ٣, ٥٩٪ منهم يرون أن هناك فرقا بين المنظمات الشبابية، وترتفع نسبة التمييز بين المنظمات في الضفة عنها بغزة لتصل إلى ٦٤٪ فيما هي بغزة ٥٠٪؛ وبالمقابل فإن ٥, ٤٪ فقط بالضفة لا يرون أن هناك فوارق بين المنظمات الشبابية في حين لا يرى ١١٪ في قطاع غزة أية فوارق بين المنظمات الشبابية. ومن خلال هذه المعطيات يمكن القول إن المنظمات الشبابية في الضفة الغربية أكثر تنوعا في برامجها أو أكثر قربا وقدرة على تلبية احتياجات الشباب، وأن لديها قدرة على التواصل معهم بشكل يجعلهم معها يميزون بين منظمة شبابية وأخرى.

### الشباب يفضلون منظمات شبابية أهلية مستقلة

كشفت نتائج الاستطلاع أن ٧, ٥١٪ من الشباب في الجامعات الفلسطينية يفضلون العمل أو الانتساب إلى مؤسسات شبابية أهلية مستقلة، بينما الذين فضلوا العمل من خلال منظمات شبابية تتبع لأحزاب سياسية ٧, ٢٧٪. وتتساوى النسب بين الضفة وغزة في هذا الأمر.

ومن خلال الإجابات يمكن الاستنتاج بأن الميل العام لدى قطاع الشباب بشكل عام والشباب في الجامعات بشكل خاص، يتجه نحو العمل مع المنظمات الشبابية الأهلية على حساب المنظمات الشبابية التابعة أو المحيطة للأحزاب السياسية الفلسطينية؛ وهذا الأمر مرتبط بالتأكيد بعوامل جذب في المنظمات الأهلية وعوامل منفرة في المنظمات الشبابية المحيطة بالأحزاب، وبرزت تلك الأسباب والعوامل الطوعية التامة في المنظمات الأهلية وانسجام المنظمات الشبابية بشكل أفضل مع توقعات واحتياجات الشباب، بينما المنظمات الشبابية التابعة لأحزاب سياسية غلبت السياسي على ما سواه من قضايا وهموم شبابية ووضعت أولوية التعبير عن سياسة الحزب السياسي الذي تتبع له على حساب البرامج الموجهة للشباب، وهو ما جعلها تغترب رويدا رويدا عن رسالتها وأهدافها الشبابية وبالتالي تفقد جاذبيتها لدى الشباب.

وبالمناسبة فان المؤشرات التي أظهرتها استبانة الدراسة بوجود اتجاه أغلبي في وسط الشباب الفلسطيني يميل للعمل من خلال منظمات مدنية وأهلية شبابية تتقاطع مع نتائج المسوحات التي يجريها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الشباب وميولهم ومشاركتهم وتتوافق مع الاتجاه الذي بينته المؤشرات لدى الشباب العربي، حيث بينت عدة دراسات واستطلاعات لآراء الشباب في عدة بلدان عربية ميل الشباب إلى العمل مع منظمات شبابية أهلية وهجرهم للمنظمات التي تتبع أحزابا سياسية؛ وتفسير هذا الهجران هو وصاية الأحزاب السياسية على تلك المنظمات وقصور برامجها الشبابية بسبب تركيز تلك المنظمات على السياسي في بعده الحزبي وليس الوطني العام، إضافة إلى سيادة الثقافة التقليدية التي لم تحاربها تلك الأحزاب بل كرستها في رؤيتها وثقافتها المنتجة والموجهة نحو الشباب؛ وبالتالي لم يجد الشباب المنتمي لتلك المنظمات فارقا في الثقافة أو مساحات أوسع للتعبير عن الذات عما هو سائد في المجتمع المحيط به وبالتالي فالمنظمة الشبابية لا تعني له الكثير.

### برأي الشباب إن المنظمات الأهلية تصدر اهتمامات الشباب لأنها الأكثر خدمة لهم

أفاد ٣, ٣٥٪ من الشباب أن المنظمة الشبابية الأهلية هي التي تخدم قضايا الشباب أكثر؛ وجاء في المرتبة الثانية المنظمات الشبابية التابعة للحزب السياسي ونسبة ١٨٪، فيما جاء في المرتبة الثالثة منظمة شبابية حكومية حيث أجاب ١٣٪ بأنهم يعتبرونها الأكثر خدمة لقضايا الشباب. ومن خلال الاجابات تبين السبب الحقيقي وراء تفضيل الشباب للمنظمات الاهلية على ما سواها، حيث يعتقد الشباب انها تقدم خدمات للشباب اكثر جودة وتعبر عن تطلعاتهم واحتياجاتهم الشبابية بشكل افضل ايضا.

وما يجب لفت النظر له هنا أن ٧, ٢٠٪ من الشباب اعتبروا كل المنظمات الشبابية بمختلف مسمياتها غير فاعلة ولا تخدم قضايا الشباب. و١٣٪ من الشباب لا رأي لهم وبالمحصلة هناك ٧, ٣٣٪ من الشباب الجامعيين- أي الثلث- لهم موقف سلبي من المنظمات الشبابية ككل، وهذه النسبة يجب

أن تسترعي اهتمام المعنيين ولاسيما الجهات المسؤولة عن التخطيط والتوسع في أوساط الشباب سواء قادة المنظمات الشبابية أو في الهيئات المدنية والحزبية والحكومية التي تعنى بشؤون الشباب .

### البرامج الترفيهية في التلفزيون هي الأكثر جذبا للشباب

ومن خلال سؤال الشباب عن أهم البرامج التي يتابعونها في التلفزيون أكثر من غيرها، أفاد ٣٩٪ بأنهم يتابعون البرامج الترفيهية، ونسبة ٤٤٪ في الضفة و٢٨٪ في غزة، وهو ما يعكس تباينا كبيرا ما بين الشباب في الضفة وغزة .

تلا ذلك وبفارق كبير البرامج الثقافية والتي يتابعها ١٥،٣٪، ثم نشرات الأخبار ١٣٪، والبرامج السياسية ١١،٧٪، والرياضية بنسبة ١١،٣٪، بينما البرامج الدينية بنسبة ٦،٣٪ .

وبالتدقيق في الإجابات الواردة يمكن القول بأن الشباب لديه ميل مطلق في متابعة البرامج الترفيهية، وهذا أمر طبيعي ارتباطا بروحية الشباب وتطلعاته واهتماماته ونظرا للضغوط النفسية والاجتماعية والسياسية التي يعانيها الشباب، فان اهتمامهم ينصرف أكثر نحو البرامج الترفيهية التي قد تشكل تفرغا نفسيا ومتفسا للشباب يخفف من الضغوط المركبة التي يعاني منها .

والنتيجة الثانية التي تستحق التوقف تتعلق بتدني نسبة الشباب المتابعين لبرامج دينية ٦،٣٪ والتي يمكن قراءتها بأكثر من بعد؛ فهي من جانب يمكن الاتكاء عليها للوصول إلى نتيجة تقول أن الشباب في الجامعات الفلسطينية ليسوا متدينين أو أن البرامج الدينية لا تبدو أنها تثير اهتمام هذه الفئة من الشباب . ويمكن قراءتها باتجاه أن البرامج التي يقدمها التلفاز هي برامج دينية روتينية لا ترقى إلى مستوى جذب اهتمام فئة الشباب الجامعي المتدين والذي لا يرى فيها أكثر من تكرار لبرامج تقدم دون تدقيق أو مراجعة أو اهتمام بقياس أثرها على المتلقي . ويمكن قراءة تلك الإجابة باتجاه ثالث مفاده أن قناعات شباب الجامعات لا تبدو منسجمة أو متسقة بين المواقف المعبر عنها في الجامعات وبين المتابعة

أو الاهتمامات الخاصة خارج نطاق الجامعة . وهناك تفسير آخر يتمثل في أن المنظمات الشبابية المرتبطة بالأحزاب السياسية الإسلامية كحماس والجهاد الإسلامي ربما تعيى عناصرها وأنصارها وأعضائها الشباب على أساس سياسي أكثر منها تعبئة عقائدية دينية، ولاسيما أن التنافس في الجامعات يبدو طابعه سياسي بالدرجة الأولى فيما الإيديولوجي يأتي في مرتبة أدنى من اعتبارات تلك المنظمات او انها تعتمد لتوجيه مناصريها من الشباب بالتعامل الحذر مع المقابلات او الاستبانات وبالتالي لنسب لتي ترد لا تعبر بالضرورة لا تعكس واقع الشباب من حيث الاهتمامات الدينية .

### المواضيع الترفهية هي التي تتصدر اهتمام شباب الجامعات في الصحف الفلسطينية

وبسؤال الشباب عن أهم المواضيع التي يحرصون على قراءتها في الصحف الفلسطينية، تتصدر المواضيع الترفهية اهتمامات الشباب إذ يرى ٢٧٪ أنها أهم المواضيع التي يحرصون على قراءتها، يلي ذلك بالدرجة الثانية الأخبار المتنوعة ونسبة ٢٦٪، ويأتي ثالثا المواضيع الثقافية ونسبة ١٨,٣٪، ثم بدرجة اقل المواضيع السياسية ١٣,٧٪ والمواضيع الدينية بنسبة ٤,٧٪.

وقراءة متأنية لهذه الإجابات تفيد أن الشباب من حيث الاهتمامات والمتابعات سواء عن التلفاز أو الصحف يميلون بشكل رئيسي إلى متابعة البرامج والمواضيع الترفهية، وهذا ليس مصادفة بل هو تعبير عن احتياج شبابي مفقود في الواقع المعيش، بسبب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني خصوصا في سنوات الانتفاضة الثانية، وسيطرة أجواء الحصار والرعب والقتل وتراجع مساحة الفرح والترفيه في حياة الناس عموما والشباب على وجه أخص وهم الذين دفعوا فاتورة باهظة الثمن على مختلف المستويات المادية والمعنوية .

كما أن استدامة حالة الاحتقان السياسي في ظل الخلاف السياسي الداخلي وحالة الفلتان والفوضى التي سادت ردحا من الزمن في عموم محافظات الوطن

فاقمت من معاناة الشباب ودفعت بهم للهروب والبحث عن بديل يبعد عنهم الشقاء؛ وعليه فإن قراءة المؤشرات بمنظور استشرافي للمستقبل تستوجب من راسمي السياسات الشبابية والمسؤولين عن السياسات المجتمعية بشكل عام اخذ اهتمامات الشباب وأولوياتهم بعين الاعتبار والعمل على إيجاد برامج ترفيهية، بشكل منهجي، يمكن من خلالها إشباع حاجات الشباب وتعبئة أوقات الفراغ التي يعانون منها بأنشطة لها قيمة وأثر ملموسان على الشباب.

كما يأتي ترتيب المواضيع الدينية في أدنى سلم المواضيع التي يحرص شباب الجامعات على قراءتها في الصحف اليومية أمراً لافتاً، وحتى لا نكرر ما قلناه بهذا الشأن والمتعلق بأهم المواضيع التي يتابعها الشباب في التلفزيون، حيث النسبة ذاتها في الصحف والتلفزيون ٧,٤٪ فإن لتدني اهتمام الشباب في الجامعات في ظل المد الديني وتشكيل المنظمات الشبابية الإسلامية في الجامعات وزنارئيسيا لا يمكن تجاوزه أو القفز عنه أو وصفه بالهامشي، وهو يطرح علامة سؤال عن السبب وراء هذا التناقض، وهل التفسير القائل إن الشباب الممتني لكتلة طلابية إسلامية ليس بالضرورة أن يكون غير مهتم بالبرامج الترفيهية والثقافية والسياسية غير الدينية، أو لا يعني بالضرورة أن يحصر اهتمامه فقط في المواضيع والبرامج الدينية هو تفسير مقنع؟ في كل الأحوال القراءة وطرح الأسئلة هنا مهم برأينا لأنه إن لم يفلح في تقديم تفسير مقنع لما أعلن من نتائج، فإنه يحرض العقل على التفكير في تدني نسبة المهتمين بالمواضيع الدينية لدى شباب الجامعات وربما تساهم لاحقا في فتح نقاش حول العلاقة بين السياسي والأيدولوجي والشبابي والمعرفي العلمي في آن واحد من حيث التأثير والتأثير والتفاعل.

والملاحظة الأخيرة تتعلق بتدني المتابعين للمواضيع السياسية في الصحف قياسا بالترفيهي والثقافي والإخباري من المواضيع، حيث أجاب ٧,١٣٪ أنهم يتابعون أو يحرصون على متابعة المواضيع السياسية، واللافت في الأمر أن طلبة الجامعات الفلسطينية لديهم اهتمامات سياسية واضحة؛ وبالتالي فالوسط الشبابي الجامعي هو وسط ميسر إلى حد قد يفرض عن الحاجة، ومع ذلك فإن الحرص على متابعة المواضيع السياسية لا يتناسب وحجم الواقع الشبابي

الجامعي باهتماماته السياسية المعلنة، وهو ما يحتاج إلى تفسير مقنع يوضح التناقض النظري الحاصل .

قد يشكل حرص الطلبة في الجامعات على متابعة نشرات الأخبار إشارة تجلي بعض الغموض، حيث أفاد ٢٦٪ من الشباب الطلبة أنهم يحرصون على متابعة نشرات الأخبار، ومعلوم أن نشرات الأخبار في أغليتها تتضمن أخبارا سياسية وهذه المتابعة قد تبدو كافية لمن يهتم بالسياسة من الشباب دون أن يصل الأمر إلى حد الانغماس الكامل بها .

والتفسير الثاني الذي يوضح بعض الجوانب الغامضة في الموضوع أن الطلبة وان كانوا كمجتمع شبابي يهتمون بالسياسة بحكم انتمائهم ووجود كتل طلابية تشكل امتدادا لكافة الأحزاب السياسية الفلسطينية، فإن الغالبية من الطلبة لا تتابع بالضرورة القضايا والمواضيع السياسية بذات الاهتمام والدرجة، بل هناك نواة صلبة من الشباب المنضوين في منظمات شبابية طلابية هي، في العادة، الأكثر اهتمام ومتابعة بشكل حثيث باعتبارها فئة أكثر من مهتمة بالسياسة وهي اقرب إلى الاحتراف، فيما الدائرة الأوسع من المناصرين أو المتعاطفين يكون الميل الأكبر لديهم في المتابعة من خلال الاستماع للمحترفين .

### الشباب يعتبرون اهتمام وسائل الإعلام الفلسطيني بقضاياهم سيئة

فقد وصف الشباب المستطلعة آراؤهم اهتمام وسائل الإعلام الفلسطينية بقضايا الشباب أنها سيئة بل سيئة جدا، حيث أجاب أكثر من ٩٠،٩٪ بذلك، فيما اعتبر ٦٩٪ من الشباب أن الاهتمام الإعلامي بالشباب وسط فما دون .

في المقابل فقد وصف ٦٧،٧٪ من الشباب فقط أن اهتمام وسائل الإعلام الفلسطيني بقضاياهم جيد جدا، و٣،٢١٪ منهم وصفوها بالجيدة، وبالمحصلة فان من وصفها بالجيدة فأعلى وصلوا إلى ٢٨٪، وهي أقل بكثير ممن وصفها بوسط فما دون . والسؤال الذي يمكن طرحه في ضوء النتائج المعلنة من الشباب هل توصيف الشباب لاهتمام وسائل الإعلام بقضاياهم كان موضوعيا أم إنه

اعتقد أن الأمر يتطلب عناء البحث والمناقشة لأن الشباب عنصر مهم ومكون أساسي من مكونات المجتمع الفلسطيني، وهذا يفترض أن يحظى بالاهتمام المطلوب من وسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية والحكومية والمستقلة.

ولكن الواقع يقول إنه باستثناء بعض النشرات غير الدورية التي تصدرها بعض المنظمات الشبابية والمواقع الالكترونية التابعة لها، فإن الشباب كقطاع، بما يحمله من خصوصية واحتياجات وقضايا وهموم ودور تغييري، مغيب عن وسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية والحزبية التي تشكل امتدادا للإعلام الرسمي ضمن خصوصية التشكيل الحزبي الفلسطيني؛ وإن ذكر الشباب فإنه يذكر لماما وضمن قضايا وأنشطة لها علاقة بالشباب، أي أنها تغطية إخبارية؛ وبالخلاصة فإن الإعلام الفلسطيني وضمن بنيته الحالية القائمة لا يستطيع أن يتبنى قضايا قطاعات اجتماعية محددة كالشباب والمرأة والعمال بشكل منهجي، بحكم قصور سياساته وغياب الرسالة الاجتماعية التي تعكس برامج وخصوصيات القطاعات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع، ولكون وسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية والحزبية تتعامل مع الشباب بمفهوم استخدامي أكثر منه تعاملًا يخدم مشاركة الشباب وتعزيزها، حيث لا يتذكر الإعلام الشباب ودورهم إلا عندما تكون هناك حاجة مباشرة وملحة للشباب؛ وهذا التناول هو أكثر من سيء ويكرس ثقافة توظيف انتهازية في أوساط الشباب في وقت يحتاج فيه الشباب إلى ثقافة مشاركة تحترم عقول الشباب وتقدر عطاؤهم، وتلتزم بتوفير مساحة من التعبير الحر لهم في مختلف الميادين وبما يسمح لهم كقطاع أن يوصل رسالته الشبابية إلى المجتمع دون وسيط أو وصاية أو فبركات لا علاقة لها بالشباب.

وبهذا الصدد، لا يمكن تصور إعلام فلسطيني قادر على مخاطبة الشباب بصفتهم الصريحة كفتنة رئيسية يعول عليها الكثير إلا إذا كان الإعلام نفسه يحرص على إشراك الشباب في مناقشة السياسات الإعلامية والقضايا الشبابية التي يرى الشباب أن هناك ضرورة لإثارتها ومناقشتها وتتصل بدورهم كنظرة الثقافة التقليدية لهم، والاشتراطات المجتمعية والتشريعية لتعزيز مشاركتهم



وبرأيي إن تقييم الشباب السلبي لاهتمام وسائل الإعلام بقضاياهم يجب أن يشكل حافزا للتفكير والمراجعة من قبل راسمي السياسات الإعلامية لكي ترقى إلى مستوى تطلعات الشباب وتوقعاتهم منها؛ وهو أمر أكثر من ملح وضروري لأن الاستعداد لإعادة النظر في تناول الإعلام كسياسات ومساحات وقضايا من قبل صانعي السياسات الإعلامية ورؤساء التحرير في مختلف الوسائل الإعلامية يشتر بإمكانية إصلاح وسائل الإعلام، وإخراجها من الحالة التي دخلت بها منذ عامين تقريبا حيث أصبحت وسائل الإعلام الرسمية الحزبية مجرد أبواق تنفث التحريض والانقسام وثقافة الكراهية والانقسام وهذا الخطاب الإعلامي الرديء يطال الشباب بالصميم لأن ثقافة العنف المتبادلة في المجتمع امتدت إلى الشباب ولاسيما شباب الجامعات الذين أصبح وضعهم مثيرا للقلق، في ظل تنامي ثقافة الإقصاء ورفض الآخر وانحسار مساحات الحوار والتسامح السياسي إلى حد غيابها.

### قيم الشباب اهتمام الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية بقضايا الشباب بأنها وسط فما دون

قيم الشباب اهتمام الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية بقضايا الشباب بالوسط حيث قيمها ٢٨,٣٪ بذلك، فيما قيمها ٢٣٪ بالسيئة و١٨٪ بالسيئة جدا، أي أن هناك ما نسبته ٤١٪ تقيمها سيء فما دون، وبالمحصلة فإن أكثرية واضحة وصلت إلى ٦٩٪ ترى اهتمام الحركات السياسية بقضايا الشباب بأنها دون المطلوب، و٥,٧٪ فقط وصفوها بالجيده جدا، و١٩,٧٪ وصفوها بالجيده.

ودون شك إن التقييم السلبي لاهتمام الأحزاب بقضايا الشباب له دلالاته بالواقع، وأبرز هذه الدلالات أن هناك علاقة يشوبها بعض جوانب خلل عكست نفسها على نظرة الشباب تجاه الأحزاب السياسية وأبرزها: أداء الأحزاب وبرامجها الموجهة للشباب، وعدم اهتمام الأحزاب بتمثيل الشباب في الهيئات القيادية لتلك الأحزاب بشكل منهجي ونظامي وفق أسس ومعايير

قائمه على أساس تعزيز مشاركة الشباب ضمن آلية اتخاذ القرار في الحزب، وسيطرة الإدارة الحزبية على الشباب وعلى سياسات منظماتهم الشبابية وتغييرها برامج شبابيه ونقايه تخدم الشباب وترفع من مستوى وعيهم وتسهم إسهاما فعليا في اندماجهم في المجتمع على مختلف المستويات والمجالات .

وإذا ما ربطنا تقييم الشباب لاهتمام الأحزاب السياسية بقضايا الشباب وتفضيل ٢٧٪ من الشباب للعمل في منظمة شبابية تتبع لحزب سياسي مقابل ٥١٪ يفضلون العمل في منظمة شبابية مستقلة، يتضح أن تردد الشباب وضعف إقبالهم على المنظمات الشبابية التابعة للأحزاب السياسية نابع من تقييمهم لاهتمام الأحزاب بقضايا الشباب والتي يقيمونها بالسيئة أو الضعيفة .

### وزارة الشباب والرياضة تحصل على تقييم وسط فما دون في اهتمامها بقضايا الشباب

بين الاستطلاع أن وزارة الشباب والرياضة تحظى بذات المكانة تقريبا لاهتمام الأحزاب السياسية بقضايا الشباب، حيث وصفها ٢٥٪ بأنها وسط، و ٢١٪ بأنها سيئة، و ١٥٪ بأنها سيئة جدا . فيما وصفها ٢١٪ بأنها جيدة وهي نفس نسبة السيئة، و ٩٪ بالجيده جدا .

وبالمحصلة فإن ٣٠٪ وصفوا اهتمام وزارة الشباب بقضايا الشباب ما بين الجيد والجيد جدا، ووصفها ٦١٪ أي أكثرية واضحة بأنها تتراوح ما بين وسط وسيئة جدا، وامتنع ٨,٧٪ عن إبداء رأيهم .

وبقراءة للنتائج المعلنه يتبين بدون كبير عناء أن وزارة الشباب والرياضة بنظر أكثرية الشباب من عمر ١٧-٢٤ سنة تقع في نطاق السيئ والسيئ جدا؛ وهو ما يعطي نتيجة أولية مفادها أن الشباب غير راضين عن أداء وزارة الشباب . أما عن الأسباب التي أوصلت الشباب إلى هذه القناعة فهذا يحتاج إلى قراءة وتحليل خارج النص كما يقال، أي خارج الاستطلاع وهنا يمكن الاستعاضة عن الإجابة بطرح عدد من الأسئلة لأننا كباحث لست مطالبا بتقديم إجابات

بل أصحاب الشأن هم المعنيون والمطالبون، بذلك، وهذه الأسئلة هي من نوع طيبة العلاقة القائمة ما بين الشباب كقطاع عريض وبين الوزارة، ومدى الرضا الشبابي عن أداء الوزارة وبرامجها الموجهة للشباب، وهل وزارة الشباب تقدم فعلا برامج وترسم سياسات للنهوض بمشاركة الشباب أم إنها تعطي الاهتمام الأكبر بل جل برامجها للرياضة؟ وهل الرياضة هي تعبير عن أحد الاحتياجات لدى الشباب أم كل الاحتياجات؟ وهل هي الأولوية الأولى لديهم؟ وهل وزارة الشباب تبدو متوازنة بتوجهها نحو الشباب أم إنها محكومة برؤية وسياسات الحزب الحاكم؟ في كل الأحوال إجابات الشباب وآراؤهم الواردة في الاستطلاع من المفترض أن تشكل مدخلا لدى الوزارة والقائمين على التخطيط ورسم السياسات فيها تجاه التعامل مع تقييم الشباب ليس بالتبرير أو التوضيح، بل بالمناقشة الجريئة والواضحة والمراجعة النقدية التي تؤسس لعلاقة أكثر موثوقية مع قطاع الشباب.

**الأحزاب السياسية هي المسئول الأول عن ضعف مشاركة الشباب في الحياة العامة والشباب أنفسهم وثقافة المجتمع في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي**

عزا ٣١, ٢٩٪ من الشباب ضعف مشاركة الشباب في الحياة العامة إلى الأحزاب السياسية فيما عزاها ٢٧٪ إلى الشباب أنفسهم، وأرجعها ٧, ٢٦٪ إلى الثقافة الاجتماعية السائدة، و٣, ١٠٪ إلى البيئة التعليمية و فقط ٣٪ لا يرى أن هناك ضعفا في مشاركة الشباب.

إن النتيجة الأولى التي يمكن استخلاصها من الإجابات المتعلقة بضعف مشاركة الشباب في الحياة العامة أن هناك إقرارا من الشباب بضعف المشاركة، حيث أقر ٩٣٪ من المستطلعين بهذا الضعف وإن توزعت الجهات المسؤولة عنه.

وتصدرت الأحزاب السياسية المسؤولية الأولى في الضعف المشار له؛ وهذا يفسر لنا مرة أخرى سبب اختلال العلاقة ما بين الشباب والحزب السياسي، حيث يعتبره الشباب مسئولا عن ضعف مشاركة الشباب بوجه عام ومنها

المشاركة في الحياة العامة والسياسية؛ وتحميل الأحزاب المسؤولية من قبل الشباب نابع بالأساس من الدور الافتراضي لها والذي يجب أن يتجلى في العمل وفق خطة وبرنامج لإدماج الشباب مجتمعيا بشكل منهجي باعتبار الشباب قطاعا اجتماعيا رئيسيا يمثل المستقبل، ويشكل قاطرة التغيير التي يمكن للأحزاب من خلالها الإجابة عن تحديات البناء والتنمية .

وقصور الأحزاب السياسية الفلسطينية في إدارة الشأن الشبابي ساهم ولا يزال يساهم في تبديد طاقات الشباب وتوظيفها في الاتجاهات التي لا تخدم مصالح المجتمع وشروط تقدمه، وهذا التوظيف الفوضوي أو العشوائي يعني أن الأحزاب السياسية ليست بوارد تعزيز مشاركة الشباب من حيث المبدأ على أساس القناعة التامة بالشباب باعتبارهم أهم مورد بشري يخترن طاقة كامنة جبارة لا يمكن الاستغناء عنها في التصدي للأعباء الوطنية المجتمعية؛ وهذا ما ألحق أكبر الضرر بالأحزاب السياسية نفسها التي بدأت بالنزيف من خلال انفضاض الشباب من حول هذه الأحزاب والتجائها إما إلى منظمات أهلية شبابية مستقلة أو الانسحاب من العمل العام والانكفاء، وإذا ما أرادت الأحزاب استعادة ثقتها لدى الشباب فإن اشتراط رئيسيا يجب توفيره من قبلها ويتمثل في امتلاك الأحزاب لرؤية للعمل مع الشباب تقوم على أساس احترام هذا القطاع والتعبير عن خصوصياته بعيدا عن التوظيف الاستخدامي، والاشتراط الثاني الضروري يتمثل في إقرار الأحزاب ومن خلال لوائحها وأنظمتها الداخلية بنسب تمثيل ثابتة للشباب تضمن المشاركة الشبابية في الهيئات القيادية سواء على مستوى هيئات الحزب أم على مستوى مؤسسات المجتمع بطريقة منهجية بعيدا عن التقديرات العامة والمزاجية .

وكان للثقافة الاجتماعية السائدة اثر ملموس بنظر الشباب حيث احتلت المرتبة الثانية في أثرها السلبي على ضعف مشاركة الشباب حيث ما زالت الثقافة السائدة ثقافة أبوية تقوم على أساس النظام الأوامري القائم على نظام الطاعة الأبوية بمفهومها التقليدي وضمن هذه الثقافة؛ فالشباب يبقى بنظر المحيط الاجتماعي على أنه متهور وقليل خبرة ولا يقوى على تحمل أية مسؤولية جدية، ويفسر أي تفكير من قبل الشباب بتجاوز تلك المحددات التقليدية التي

تلعب دورا معوقا في إدماج الشباب وتعزيز مشاركتهم على أنه تمرد وخروج عن المعهود الاجتماعي .

وبالخلاصة يبدو من الصعوبة بمكان الجمع بين مشاركة فاعلة للشباب في الحياة العامة والسياسية وثقافة أبوية تقليدية محافظة تكرر دور الكبار دون حدود وتحد من طموح الشباب إلى أكبر قدر تستطيعه؛ الأمر الذي يعني أن البحث في مشاركة الشباب السياسية يتطلب إدراكا مسبقا بأهمية العمل على تغيير الثقافة السائدة باتجاه ثقافة مشاركة ديمقراطية يمكن من خلالها أفراد مساحات واسعة لمشاركة الشباب بمختلف فئاتها، وإذا كان الرهان في إحداث تغيير في أنماط التفكير والسلوك والقيم يقع في العادة على عاتق منظمات المجتمع المدني، فإن تجربة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ولاسيما الأحزاب والنقابات والمنظمات الجماهيرية والجامعات ووسائل الإعلام قد حققت نجاحات محدودة، وهناك من يشير لها بإصبع الاتهام أنها على عكس ما هو مطلوب منها كرست القديم بدلا من تغييره من خلال تكريسها النموذج التقليدي في الإدارة وغياب تقلد الوظائف العليا من قبل الشباب، وبالتالي فهي بوعي أو بدون وعي كرست الثقافة التقليدية وأعدت إنتاجها بأشكال وحلل جديدة لا تختلف بالمضمون عن البنية التقليدية السائدة والمتقادمة. والأحزاب السياسية التي تشكل دينمو التغيير في المجتمع على حد تعبير لينين لم تقو على لعب هذا الدور لأنها أعادت إنتاج التقليدي من الثقافة ونظم العمل وأساليب القيادة لشرعنة الهيئات القيادية التي فوضت نفسها بإشغالها إلى الأبد، وبالتالي لم تشفع لها كل التنظيرات التي تتحدث عن التغيير ورفد الحزب بالدماء الجديدة، بعد أن فقدت القدرة على أن تشكل نموذجا يحتذى في التغيير والتحديث الدوري للبنى والهيكل القيادية وكذلك للفكر والثقافة التي تنتجها.

وأما أن يأتي الشباب أنفسهم في المقام الثالث من حيث المسؤولية عن ضعف المشاركة في الحياة العامة فهذا الأمر هو الآخر يحتاج إلى مناقشة باتجاهين:

**الاتجاه الأول:** إن الشباب بمختلف فئاتهم وبحكم التعقيدات المتزايدة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وما تفرضه من تحديات، أصبحوا

مطالبين باستحقاقات ومتطلبات حياتية تأخذ جل وقتهم، وهذا يعني أن الشباب سيجدون أنفسهم بشكل أو بآخر مع الوقت خارج نطاق أية مشاركة، وقد باتت تلك الوضعية ملموسة في السنوات الأخيرة في أوساط الشباب نتيجة تزايد حالة الفقر والبطالة، وازدياد الظروف الأمنية سوءا مما دفع بالشباب عموما نحو الانكفاء والتقوقع؛ والفئة التي لم تتأثر كثيرا بهذه المتغيرات هي فئة الشباب الطلاب بحكم خصوصية وضعهم الذي يبدو مريحا نسبيا أكثر من سواهم من فئات الشباب الأخرى.

**الاتجاه الثاني:** المسألة الثانية التي لعبت دورا كابحا أو طاردا للشباب تتعلق بطبيعة المنظمات الشبابية القائمة والقيادات التي تقف على رأس تلك المنظمات، والتي في الغالب الأعم ليست بعمر الشباب أو لا؛ وثانيا أنها ليست بوارد العمل على أساس برامج تقوية وتمكين للشباب بقدر اهتمامها بالاستقطاب السياسي وتحويل منظمات الشباب إلى واجهات حزبية. وهذا الانحراف في الدور والمهامية للمنظمات الشبابية أفسد بشكل أو بآخر أجواء الشباب ودفع الأمور نحو نهايات غير سعيدة تمثلت في الاستنكاف والعزوف بسبب غياب الثقة والمصادقية من قبل الشباب تجاه منظمات الشباب وتجاه مختلف العناوين التي تشكل مدخلا لمشاركة الشباب في الحياة العامة.

وأخيرا، ورغم تدني نسبة الشباب الذين عزوا ضعف مشاركة الشباب في الحياة العامة إلى النظام التعليمي، إلا أن المسألة تستحق التوقف والمناقشة، لأن التغيير الفعلي في المجتمع يمكن أن يبدأ من خلال إصلاح النظام التعليمي ومناهج التعليم، فالنمط التقليدي في التعليم القائم على أساس التلقين والحفظ يخلق شخصية ضعيفة مترددة تعتمد على الآخرين دون أن تقوى في الاعتماد على ذاتها لأنها شخصية تابعة لا تمتلك قدرة على التفكير الحر الإبداعي، وهذا النموذج عموما ليس مؤهلا للمشاركة في الحياة العامة بشكل مناسب حتى ولو أراد أو رغب بذلك؛ الأمر الذي يعني اعتماد منهج تعليم عصري يقوم على أساس أن الطالب هو محور العملية التعليمية، وهذا المنهج في التعليم هو الكفيل بأن يخلق مع الوقت جيلا من الشباب المؤهل والقادر على المشاركة، شريطة أن يسير جنبا إلى جنب مع مناهج عصرية تركز قيما ومفاهيم واتجاهات تفكير

وسلوك تقوم على أساس مبدأ الشراكة والتعددية والتسامح والمواطنة .

## أغلبية الشباب ترى أن هناك حاجة لأن يتولى الشباب مراكز قيادية في الأحزاب السياسية

فقد أفاد ٦٤,٧٪ من الشباب المستطلعة آراؤهم أن هناك حاجة لأن يتولى الشباب مناصب قيادية في الأحزاب السياسية، فيما عبر ٢٨٪ من الشباب أنه لا حاجة أن يتولى الشباب مناصب قيادية في الأحزاب، و٧٪ أجابوا بأنه لا رأي لهم .

وبقراءة النتائج المعلنة يتضح أن الشباب لديهم الرغبة في المشاركة في الهيئات القيادية للأحزاب السياسية، لأن مثل هذه المشاركة حق لهم باعتبارهم شركاء في النضال والتضحية وشركاء في البناء المجتمعي؛ ولكي لا يكونوا شركاء في المغارم فقط فإن مشاركتهم في الهيئات القيادية للأحزاب تعني ببساطة أنهم شركاء في المغارم والمغانم .

والحاجة إلى وجود الشباب في الهيئات القيادية للأحزاب ليست مسألة شكلية أو مفتعلة، بل يعني وجودهم ضمان مشاركتهم في رسم السياسات العامة وتلك التي تتعلق بالشباب أنفسهم وبخاصة لأن تجارب العمل مع الشباب تؤكد أن الأقدر على فهم "شباب مكة" هم أهلها .

## وأغلبية كبيرة من الشباب ترى بأن هناك حاجة لأن يتولى الشباب مناصب قيادية في المؤسسات الإعلامية

فقد عبر الشباب المستطلعة آراؤهم عن حاجة أكيدة في تولي مناصب قيادية في المؤسسات الإعلامية حيث أجاب ٧٧,٣٪ منهم أن هناك حاجة لوجود الشباب في رئاسة تحرير المؤسسات الإعلامية فيما لم ير ١٧,٧٪ منهم أن هناك ضرورة لذلك .

ومما سبق يتبين بكل جلاء أن أكثر من ثلثي الشباب لديهم رغبة واضحة وقوية في التواجد في موقع يستطيعون من خلاله المشاركة في مناقشة السياسات الإعلامية التي تخص الشباب، وهذه الرغبة مربوطة بقناعتهم بأن وسائل الإعلام الفلسطينية لا تهتم بالشباب أو أنها لا تعطي الشباب الأهمية الكافية، ولكي تتبدل هذه الصورة باتجاه إعلام فلسطيني يضع الشباب في أولوياته وعلى أجندة رؤساء التحرير فإنه لا مندوحة من وجودهم في موقع يستطيعون من خلاله التقرير والتقييم بدلا من التلقي والتعامل مع صيغ مسقطة وجاهزة.

### أغلبية الشباب يعتقدون أن هناك حاجة لأن يتولى الشباب مناصب قيادية في المؤسسات الأهلية

وبالنسبة للمؤسسات الأهلية فالأمر لم يكن مختلفا عما سبقها من مؤسسات لها علاقة بقطاع الشباب، حيث أعرب ٦٩٪ من الشباب عن اعتقادهم بأن هناك حاجة لأن يتولى الشباب مناصب إدارية في الهيئات القيادية للمؤسسات الأهلية، فيما أعرب ٢١٪ منهم أنه لا ضرورة لذلك، وبالمحصلة فإن الأكثرية من شباب الجامعات الفلسطينية يعتقدون أن هناك حاجة لأن يتولوا مناصب قيادية في مؤسسات العمل الأهلي، وهو ما يعكس تلمس الشباب لدور هذه المؤسسات الحيوي على مستوى المجتمع بشكل عام وعلى قطاع الشباب على وجه الخصوص، حيث تلعب دورا مهما في بناء القدرات وتمكين الشباب، وبما يؤهلهم لكي يندمجوا في المجتمع ويعززوا من مشاركتهم في مختلف المجالات الميدانية والمجتمعية والسياسية. كما أن وجود الشباب في موقع القرار يعني وجود ضمانات أن الشباب لن يغيبوا عن أجندة تلك المؤسسات.

### يؤيدون وبشكل واضح أن يتولى الشباب مناصب قيادية في المؤسسات الحكومية

فقد أعرب ٥٩,٧٪ من الشباب عن اعتقادهم بأن هناك حاجة لأن يتولى الشباب مناصب قيادية في المؤسسات الحكومية، فيما اعتقد ٣٢٪ بأنه لا ضرورة لذلك، و٨٪ لا رأي لهم.



وهنا يمكن القول إن أغلبية تقرب من الثلثين، وهي نسبة لا يستهان بها، لديها اعتقاد بأن هنالك حاجة لوجود الشباب في الوظائف العليا والتخطيطية في المؤسسات الحكومية والوزارات، وهذا بطبيعة الحال حق مشروع لهم، فضلا عن أن وجود الشباب في الهيئات الحكومية العليا يعني أنهم أصبحوا ضمن دائرة اتخاذ القرار وامتلاك القدرة في التأثير على السياسات والتوجهات الحكومية المختلفة، وإعطاء الشباب المكانة التي يستحقونها في التخطيط والتنفيذ وتقييم الأداء فيها؛ وعدا عن ذلك فإن وجود الشباب فيها يعني تجديد الطاقة البشرية من خلال رفدها بطاقات وكفاءات عالية المستوى والتأهيل مما يضمن تطوير نظم الإدارة والعمل ورفع الإنتاجية بحكم حماسة الشباب وقدراتهم الإبداعية.

### يعتقد الشباب أن هناك حاجة لتولي الشباب مناصب قيادية في المؤسسات الأمنية

وكما بينت الإجابات فإن ٥٩٪ يعتقدون بحاجة الشباب لأن يتولوا مناصب قيادية في المؤسسات الأمنية، و٣٢,٧٪ لا يعتقدون بأن هناك حاجة لذلك، وهذا يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الشباب يدركون أهمية الدور الذي تلعبه تلك المؤسسات في تطبيق سيادة القانون وحفظ النظام العام والحفاظ على أرواح الناس وممتلكاتهم؛ وهذه المهام المعقدة بالتأكيد تحتاج إلى طاقات شابة تخطط وتنفذ وتتابع بشكل منهجي ومهني وبكفاءة عالية، والشباب هم العنوان.

ولدى سؤال الشباب عن المؤسسات التالية: الأحزاب السياسية والمؤسسات الإعلامية، والمؤسسات الأهلية، والمؤسسات الحكومية، والمؤسسات الأمنية هل تشجع مشاركة الشباب في تولي مناصب قيادية؟ كانت إجاباتهم متباينة وهي على النحو التالي:

أكثرية الشباب يعتقدون أن الأحزاب السياسية لا تشجع على مشاركة الشباب لتولي مناصب قيادية

فالشباب الذين أعربوا عن اعتقادهم بأن الأحزاب تشجع كانت نسبتهم

٧, ٣٢٪، بينما الذين أعربوا عن اعتقادهم بأنها لا تشجع وصل إلى ٤٢٪؛ وهو ما يعني أن أكثرية الشباب المستطلعة آراؤهم لا ينظرون بإيجابية إلى دور الأحزاب السياسية تجاه مشاركة الشباب وتوليهم مناصب قيادية فيها؛ وهذا التقييم مستمد في واقع الأمر من خلال التجربة المعيشة، حيث وبالتدقيق في سياسات الأحزاب ومناهج عملها وبرامجها وأنظمتها الداخلية يتبين أنها لا تتضمن ما يؤكد أو على أقل تقدير يطمئن الشباب أنهم شركاء في القرار، وهذا كفيلاً بأن يخلق حالة من عدم اليقينية في أوساط الشباب تجاه تلك الأحزاب.

وما يجب الإشارة له هو أن الذين يعتقدون أن الأحزاب تشجع مشاركة الشباب وتوليهم مناصب قيادية هم ٧, ٣٢٪ وهي نسبة غير قليلة على الإطلاق، ويمكن الاستنتاج من خلالها أن الشباب منقسمون على أنفسهم ما بين التشجيع على المشاركة وتولي مناصب قيادية في الأحزاب وبين عدم التشجيع مع ميل أغلبي غير حاسم بنظرنا باتجاه عدم التشجيع.

### الشباب يعتقدون أن المؤسسات الإعلامية تشجع مشاركة الشباب في مناصب قيادية

أعرب ٤٤٪ من الشباب عن اعتقادهم بأن المؤسسات الإعلامية تشجع على مشاركة الشباب وتوليهم مناصب قيادية، فيما أعرب ٧, ٢٩٪ عن اعتقادهم بأنها لا تشجع الشباب، واعتقد ٧, ٢٠٪ أنها إلى حد ما تشجع.

وبالإجمال، يمكن القول إن الشباب وبنسبة ٧, ٦٤٪ يعتقدون أن المؤسسات الإعلامية تشجع على مشاركة الشباب وتوليهم مناصب قيادية، وإن كان هناك تفاوت في درجة ومستوى هذا التشجيع؛ ويبدو أن إجابات الشباب تجاه القضية أو الموضوع الواحد تحتل أحيانا اختلافات تصل إلى حد التناقض، فعلى سبيل المثال ما اعتقده الشباب هنا وهو أن دور مؤسسات الإعلام إيجابي وبناء تجاه مشاركة الشباب يختلف وبشكل كبير عن إجاباتهم عن سؤال كيف تقيم اهتمام وسائل الإعلام بقضايا الشباب؛ حيث أجاب أكثر من ٤٠٪ من المستطلعين أن اهتمامها سيء إلى سيء جدا، و ٦٩٪ أجابوا بأنه وسط فما دون. صحيح أن

هناك بعض الاختلاف في السؤالين، ومع ذلك فإن هذا الاختلاف لا يفسر الإشكالية القائمة.

### أكثرية الشباب تعتقد أن المؤسسات الأهلية تشجع مشاركة الشباب في تولي مناصب قيادية

عبر ٣٦٪ من الشباب بالإيجاب فيما الذين عبروا بالسلب كانوا ٣٠٪، والذين اعتبروا المؤسسات الأهلية تشجع إلى حد ما مشاركة الشباب ٢١,٣٪؛ وبالمحصلة فإن ٥٨٪ من الشباب تعتقد أن مؤسسات العمل الأهلي الفلسطينية تشجع بشكل كامل أو جزئي الشباب على تولي مناصب قيادية فيها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هناك ثقة للشباب في تلك المنظمات، أو أنهم يرون أن تلك المنظمات هي الأكثر تعبيراً وتواصلاً مع قضايا الشباب سواء بالتوظيف أو البرامج التوعوية والتأهيلية والتدريبية والخدمات التي تستهدف قطاع الشباب.

### المؤسسات الحكومية باعتقاد الشباب لا تشجع مشاركة الشباب في تولي مناصب قيادية

وهذا يمكن تبيته من خلال إجابات الشباب حول المؤسسات الحكومية وتشجيعها مشاركة الشباب في تولي مناصب قيادية، حيث أعرب ٤١٪ من الشباب عن رأيهم بالسلب أي أنها لا تشجع، فيما أعرب ٢٣,٦٪ منهم أنها تشجع، و٢٣,٧٪ أنها على حد ما تشجع.

وبالخلاصة، فإن أكثرية غير حاسمة من الشباب لديها اعتقاد وقناعة أن المؤسسات الحكومية لا تشجع الشباب في تولي وظائف عليا فيها؛ وهذا الاعتقاد لا يجانب الصواب في حقيقة الأمر فالغالبية العظمى من الذين يشغلون وظائف عليا في وزارات ومؤسسات القطاع الحكومي هم خارج سن الشباب والشباب الذين يشغلون وظائف قيادية في المؤسسات الحكومية لم يتجاوزوا الـ ١٪ فقط، وهؤلاء لا يغيرون في المظهر الرئيسي المستبد المتمثل بتركز الوظائف

وبالتأكيد إن تحسين بنية المؤسسات الحكومية والقطاع الحكومي من خلال زيادة حجم مشاركة الشباب في مختلف المستويات ، ولاسيما العليا منها ، يرتبط إلى حد كبير بامتلاك خطة حكومية لإصلاح النظام الوظيفي وتخليصه من عشوائيته التي أوجدت تداخلات ومسميات وظيفية وإدارية كثيرة، ولكنها ليست بذى صلة بالواقع العملي أو الهيكل الوظيفي .

وإذا ما جمعنا إجابتي الذين أجابوا بنعم والذين أجابوا إلى حد ما فإن ٤٧,٤٪ من الشباب أي اقل من نصفهم يعتقد أن المؤسسات الحكومية تشجع مشاركة الشباب لتولي مناصب قيادية ؛ وإذا ما علمنا أن هذه النسبة تنقسم بالتساوي بين النعم الحاسمة والنعم المترددة يتبين أن الشباب ليسوا متيقنين تماما أن المؤسسات الحكومية تساهم في تشجيع مشاركتهم لتولي مناصب قيادية .

### الشباب يعتقدون أن المؤسسة الأمنية تشجع مشاركتهم لتولي مناصب قيادية

حيث أفاد ٣٨٪ من الشباب المستطلعة آراؤهم أنهم لا يعتقدون أن المؤسسة الأمنية تشجع مشاركتهم، بينما أجاب ٣٤٪ أنها تشجع مشاركتهم وتوليهم مناصب قيادية، فيما أعرب ١٦,٣٪ أنها إلى حد ما تشجع على مشاركة الشباب و١١,٣٪ لا رأي لهم .

وبالتقييم العام فإن أكثرية شبابية ضعيفة نسبيا لا تنظر إلى دور المؤسسة الأمنية بإيجاب من حيث تشجيعها مشاركة الشباب وتوليهم مناصب قيادية فيها، وهذا الاعتقاد مبني على أساس ثبات قيادات الصف الأول والمناصب المقررة في تلك المؤسسة، على من هم فوق سن الشباب ؛ ووجود الشباب أو وصولهم بشكل منهجي إلى الصف القيادي أو موقع اتخاذ القرار يحتاج إلى نظام إصلاح وتحديث في تلك المؤسسة ، وهو أمر على الأقل حتى الآن لا يبدو انه متحقق بشكل يدفع الشباب إلى تغيير اعتقادهم تجاه مشاركة الشباب .

أما نسبة الذين يعتقدون بشكل واضح أنها تشجع مشاركة الشباب في تولي مناصب قيادية فهي نسبة قليلة أو هامشية؛ وهو ما يعكس عدم الحسم في أوساط الشباب أنها لا تشجع بشكل مطلق. وإذا ما أضفنا نسبة الذين يعتقدون أنها تشجع ولكن غير جازمين تماما أنها تشجع بشكل منهجي أو أن لهم ملاحظات على سياسات تلك المؤسسات تجاه الشباب وبالتالي يعتبرونها "إلى حد ما" تشجع، فإن النسبة تصل إلى ٥٠٪ وهذه النسبة تعني أن نصف الشباب في الجامعات يميلون للاعتقاد وبدرجات مختلفة أن المؤسسة الأمنية تدعم مشاركة الشباب وتوليهم مناصب قيادية.

### الشباب يعتقدون أن سبب عزوفهم عن المشاركة في الحياة العامة الأحزاب السياسية أولاً وعدم إيجاد ما يناسبهم فيما تطرح المؤسسات والأحزاب ثانياً

أعرب ٣١,٣٪ من شباب الجامعات أن عزوف الشباب يعود إلى الأحزاب السياسية التي لم تعط الشباب فرصة المشاركة الحقيقية، و ٢٥٪ اعتبروا السبب في عزوف الشباب يعود إلى أن الشباب لا يجدون ما يناسبهم فيما تطرحه المؤسسات الشبابية والأحزاب، وبالنتيجة العملية فإن ٥٦,٣٪ من الشباب يرجعون مسؤولية عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة العامة إلى الأحزاب السياسية والمؤسسات التي تعنى بالشباب والتي تطرح برامج وسياسات قاصرة لا يجد فيها الشباب أي شكل من أشكال الجذب أو التحفيز.

وإذا ما قمنا باستجماع الإجابات والنتائج المعطاة في الاستبانة فيما يتعلق بعلاقة الشباب مع المؤسسة الحزبية، يتضح أن احد الأسباب الإضافية التي ساهمت في اعتبار الحزب لا يعكس حاجات الشباب في المشاركة السياسية هو أن الأحزاب لا تعطي الشباب فرصة مناسبة للمشاركة في الحياة العامة؛ وهو ما يتطلب إعادة النظر في طبيعة علاقة المنظمات الشبابية المحيطة في الحزب السياسي مع الأحزاب من حيث تطويعها لتتوافق وطموح الشباب ورغبتهم في وجود منظمات شبابية تعبر بشكل واقعي عن احتياجات الشباب المتجددة في كل مرحلة.

والمشكلة الثانية التي يمكن استخلاصها من إجابات الشباب تتمثل في شعور الشباب بالغبن في العلاقة بينهم وبين الحزب السياسي حيث تبدو وضعية الشباب في الهيئات القيادية غير مريحة وغير متناسقة مع التمثيل القاعدي للشباب، عدا أنها لا ترقى إلى مستوى عطاء الشباب وتضحياتهم والمراهنات المتعلقة عليهم وهم الذين يشكلون دون شك الضمانة المؤتمنة للحزب لكي يلج إلى المستقبل .

أما بالنسبة للأسباب الأخرى الواردة في إجابات الشباب فقد أفاد ٣, ١٦٪ من الشباب أن سبب العزوف عدم الاهتمام بما يحصل في البلد، و ٧, ٩٪ أجابوا أن الشباب غير مهتمين في المشاركة، وكون الإجابتين تعنيان أن سبب العزوف يعود لأسباب ذاتية تتعلق بالشباب واستعداداتهم فإن ٢٧٪ من الشباب يرون أن السبب في العزوف عن المشاركة في الحياة العامة سببه انتشار ثقافة اللامبالاة في أوساط الشباب أو عدم اكتراثهم لما يحصل في المجتمع وهذا أمر يدعو إلى البحث في أسبابه من المعنيين .

### نصف الشباب تقريبا سيشارك في الانتخابات الرئاسية القادمة

أفاد ٤٩٪ من الشباب أنهم سيشاركون في الانتخابات الرئاسية القادمة، فيما الذين أفادوا بأنهم ربما يشاركون ٧, ٢١٪؛ وهذا يعني أن احتمالية المشاركة تتسع لتصبح ٧٠, ٧٪ كحد أقصى وهي في كل الأحوال نسبة مباشرة ومؤشر جيد جدا للاهتمام السياسي لدى أغلبية الشباب، علما أن القانون الانتخابي الفلسطيني المعدل لا يزال يشترط أن يكون مرشح الرئاسة قد أتم أربعين عاما فأكثر في يوم الانتخابات؛ وهو ما يعني موضوعيا أن الشباب هم خارج نطاق المنافسة، وهذا من الممكن والمحتمل أن يلعب دورا سلبيا في المشاركة الشبابية، لأنهم قد يفهمون من تحديد السن الوارد في القانون أن لا مصلحة لهم، ولكن من الجانب الآخر يمكن لمرشح الرئاسة أن يقدم برنامجا للشباب يشكل حافزا لديهم لتعظيم مشاركتهم السياسية . وهذا التوجه من الممكن أن يعوض الإشكالية القائمة في القانون (السن المسموح بها قانونيا للترشح للرئاسة) .

## ما يقارب من نصف الشباب سيشاركون في الانتخابات التشريعية القادمة

أجاب ٤٨,٣٪ من الشباب أنهم سيشاركون في الانتخابات التشريعية، فيما قال ٢٦٪ إنهم لن يشاركوا فيها، بينما أفاد ٢٣٪ أنهم ربما سيشاركون. والباقي لا رأي لهم.

والملاحظة الأولى التي يمكن تسجيلها هي أن نسبة الشباب الذين قالوا إنهم سيشاركون في الانتخابات أقل من النصف بقليل؛ وهذه النسبة تشير إلى تراجع ملموس في مشاركة الشباب المتوقعة قياساً بمشاركتهم في انتخابات ٢٠٠٦ حيث وصلت نسبة مشاركة الشباب فيها حسب مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ٦٦٪؛ وهنا يتطلب الأمر مناقشة أسباب هذا التراجع في مشاركة الشباب والتي باعتقادنا ليست معزولة أو بعيدة بحال من الأحوال عن الإشكالات التي تعيشها الساحة الفلسطينية منذ الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ وحتى الآن في غير مستوى؛ وإن المجلس التشريعي الذي انتخبه الناس وفوضوه لكي يكون صوتهم الجريء والصادق غاب عن الحياة السياسية منذ لحظة انتخابه لأنه غلب الانتماء السياسي على التفويض الشعبي الممنوح له، وبعد أحداث غزة في حزيران ٢٠٠٧ دخل في غرفة الإنعاش ولم يخرج بعد؛ وبالتالي فإن الشباب وعموم المجتمع الفلسطيني بفئاته وشرائحه المختلفة يتساءلون عن جدوى المشاركة ما دامت النتيجة أصبحت واضحة.

صحيح أن هناك نسبة ٢٣٪ من الشباب ما زالوا غير حاسمين في مشاركتهم، وهؤلاء ما زالوا يتأرجحون بين المشاركة وعدم المشاركة، وهو ما يعني أن احتمالية مشاركة بعضهم أو جميعهم واردة مثلما احتمالية عدم مشاركتهم أيضاً واردة؛ وبالتالي من المفترض أن تشكل هذه الكتلة هدفاً للذين سيترشحون لعضوية المجلس التشريعي لكي يجذبوهم نحو المشاركة؛ وأولى الخطوات لجذبهم هي ترشيح أعضاء شباب للمجلس التشريعي بدرجة مرضية ومن فئات عمرية تتوافق مع التعريف الإجرائي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ثم التقدم ببرامج اجتماعية من قبل الأحزاب والكتل الانتخابية يكون في مقدمتها تعزيز مشاركة الشباب السياسية والمجتمعية ثانياً. أما ثالثاً فعلى الكتل البرلمانية

ولاسيما الرئيسية منها أن تبادر إلى إخراج المجلس التشريعي من غرفة الإنعاش لكي يعاود لعب دوره المفترض في التشريع والرقابة والمساءلة وتمثيل الناس على أساس البرامج التي انتخب النواب على أساسها، لكي يستعيد المجلس بنظر الشباب والمواطنين عموما مصداقيته إلى الحد الذي يعيدهم إلى المشاركة السياسية الفاعلة ويبدد اليأس الذي بدأ يتسلل إلى قطاعات متزايدة من الشباب كما تبين الإجابات .

### يرى الشباب أن هناك فائدة ايجابية من المشاركة في الانتخابات

أفاد ٤٧٪ من الشباب أنهم يرون فائدة ايجابية من المشاركة في الانتخابات، فيما أفاد ٣, ٢٤٪ ربما سيشاركون، و ٢٤٪ لا يرون أية فائدة من المشاركة .

وبقراءة سريعة للإجابات يمكن القول إن الاتجاه الرئيسي لدى الشباب ما زال مقتنعا بأن هناك فائدة من المشاركة في الانتخابات . وإذا حسم الذين قالوا ربما سيشاركون فإن نسبة الذين يرون أن هناك فائدة ايجابية قد تصل نظريا إلى ٧٠٪ تقريبا؛ وهي نسبة تدعو إلى التفاؤل وبخاصة لأن الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠٦ لم تحقق إيجابيات يعتد بها، بل إن هناك من يرى أنها جلبت كل أسباب اليأس والإحباط لدى الناس جراء الصراعات التي تولدت عقبها وعلى أساس نتائجها السياسية .

وربع الشباب تقريبا يرون عكس ذلك؛ إذ إنهم لا يرون فائدة تجنى من الانتخابات، ومثلهم ما زالوا مترددين ولم يحسموا أمرهم بعد وهذه الكتلة ليست قليلة وقد تصل إلى ثلث الشباب في حال إضافة الذين لا رأي لهم بالانتخابات .

برأي الشباب أن أهم سبب يدعو بعض الناس إلى عدم المشاركة في الانتخابات هو عدم الثقة في الأحزاب

آراء الشباب حول أهم سبب لعدم مشاركة الناس في الانتخابات كانت عدم ثقة



الناس بالأحزاب والحركات السياسية، حيث احتل المرتبة الأولى في المسؤولية وحصل على ٣٩,٧٪ من آرائهم، تلاه في المرتبة الثانية عدم الثقة بالمرشحين وبنسبة ٢٦٪، وحل في المرتبة الثالثة سبب أن هناك من يعتقد أن الانتخابات دون جدوى وبنسبة ٢٤,٣٪.

وبالتدقيق في الآراء المطروحة من الشباب يمكن استنتاج أن هناك أسبابا وجيهة لمقاطعة الناس للانتخابات أو عدم اقتناعها للمشاركة بها، وهذه الأسباب بالأوزان الواردة فيها من الأعلى إلى الأدنى يجب أن تحظى باهتمام قيادات وهيئات الأحزاب السياسية لأن القضايا الثلاث التي اعتبرها الشباب سببا لعدم المشاركة في الانتخابات مرتبطة بشكل أو بآخر بالأحزاب والحركات السياسية، وبالتالي إذا كانت الأحزاب معنية فعلا بتطوير وتعزيز مشاركة الشباب فهذا يتطلب منها أن تتعامل مع آراء الشباب بمسؤولية وأن تأخذها على محمل الجد من خلال عملية تقييم ومراجعة شاملة ووضع خطط بديلة كفيلة بتفعيل المشاركة.

### برأي الشباب إن أهم سبب يدعو الناس للمشاركة في الانتخابات أهمية الانتخابات في تحديد مستقبل البلد

حيث أفاد ٣١,٧٪ من الشباب أن تحديد مستقبل البلد يشكل برأيهم أهم سبب لمشاركة الناس في الانتخابات، تلا ذلك من حيث الأهمية أن المشاركة تعد حقا دستوريا لكل مواطن يجب استخدامه وبنسبة ٢٧٪، وحل الواجب الوطني في المرتبة الثالثة كدافع للمشاركة في الانتخابات وبنسبة ٢٤٪.

وبتأمل سريع لإجابات الشباب يمكن لحظ أن الشباب متمون إلى بلدهم ولديهم التزام أخلاقي ووطني وسياسي تجاهه ويتأكد الأمر أكثر بتأكيد الشباب وبنسبة الربع أن الدافع الوطني هو سبب كاف لكي يشاركوا في الانتخابات، وبالمحصلة فإن الاتجاه المركزي لدى الشباب في الجامعات ممسك تماما بالاتجاه الصحيح في وقت أصاعت فيه أحزاب رئيسية اتجاهها؛ وهو ما يعني أن مستوى وعي الشباب للأولويات الوطنية لا يشوبه أية شائبة.

واللافت أن ٧, ٢٪ من الشباب اعتبروا أن المشاركة في الانتخابات هي واجب ديني، وهذا التدني في اعتبار الحافز الديني سببا للمشاركة في الانتخابات يسترعي الانتباه والتوقف أمامه من حيث إن التيار الطلابي الملتزم بالایدولوجيا الدينية والمرتبطة بشكل رئيسي بحركة حماس هو تيار عريض ومؤثر في الجامعات، وبالتالي من المفترض أن تنعكس رؤاه ومنطقاته الدينية من خلال آراء الطلبة المؤيدين له، لكن النسب الواردة في الاستطلاع الذي تم تطبيقه على شباب الجامعات ليست مقنعة على الإطلاق، وهو ما يحتاج إلى بحث ودراسة لتقديم تحليل مقنع لهذا التناقض القائم بين أكثرية واقعية ملموسة وهامشية متواضعة في الاستبانة.

الملاحظة الثانية أن الإجابات الرئيسية الثلاث للشباب تعكس بشكل جلي إيمان الشباب وحرصهم على أن يكونوا شركاء في تحديد مستقبل البلد، وأن يكرسوا نمطا من السلوك ينطلق من قاعدة الحقوق الدستورية الممنوحة للمواطنين بالنسوي ودون تمييز، وهذا السلوك يشكل اتجاهها مرغوبا ومرحبا فيه من عموم المجتمع لأنه يشكل بكل أوجهه تعبيراً عن المواطنة السليمة والانتماء الصادق للمجتمع.

### الشباب كأفراد سيشاركون في الانتخابات لأن لها أهمية في تحديد مستقبل البلد

أجاب ٧, ٣٣٪ من الشباب أن سبب مشاركتهم كأفراد أو الدافع الشخصي لكل شاب فيهم هو أهمية الانتخابات في تحديد مستقبل البلد، تلاه في المرتبة الثانية سبب أن الانتخابات حق دستوري يجب استخدامه وبنسبة ١٧٪، بينما الذين اعتبروا دافعهم للمشاركة في الانتخابات منطلقاً من واجب وطني فقد بلغ ٣, ١٣٪ فيما الشباب الذين أفادوا أنهم لن يشاركوا في الانتخابات ٣, ١٨٪، والذين لا رأي لهم ٣, ٥٪، وبالاحصاة هناك ٢٤٪ من الشباب أما أنهم سيقاطعون أو لم يحددوا موقفهم بعد.

اللافت في الإجابات أن دافع المشاركة نابع من أن الانتخابات والمشاركة بها

واجب ديني حظيت بـ ٣, ٣٪ فقط من تأييد الشباب في الجامعات، واللافت أكثر أن ٢٪ فقط من طلبة الجامعات في غزة اعتبروا سبب مشاركتهم الواجب الديني فيما شباب جامعات الضفة ٤٪ ونقول لافت لأننا نعلم حجم حركة حماس والإسلام السياسي في الشارع الغزوي بشكل عام وفي جامعات غزة بشكل خاص الامر الذي يتطلب التعامل مع هذه النسب بنوع من الحذر لأنها لا تعكس الواقع في الجامعات وفي اوساط الشباب، ولا سيما في قطاع غزة حيث حركة حماس هي الحزب الحاكم وبالتالي لا يخشى الشباب المتتمي للحركات اسلامية من الافصاح عن رأيه.

أيضا من اللافت في إجابات الشباب حول أسباب مشاركتهم أن ٧, ٥٪ اعتبروا أنه سيشارك لأن منظمته الحزبية تجبره على المشاركة؛ وبنظرنا إن هذه النسبة لا تعبر حقيقة عن واقع ثقل القرار الحزبي على المنظمات الجماهيرية ولا سيما الشبابية منها، وهو ما يعني أن النسبة الواردة يجب التعامل بها بتحفظ كمؤشر على علاقة الحزبي بالجماهيري.

كذلك من المواضيع المثيرة للجدل أن الذين سيشاركون من الشباب في الانتخابات بدافع أن المرشح قريبهم أو من المنطقة أو صديق هم ٣, ٣٪ فقط؛ وهذه النسبة بتقديرنا لا تصلح كمؤشر لطبيعة الارتباط العشائري والجهوي القائم في المجتمع الفلسطيني والذي يمكن ملاحظته في الكثير من الميادين، وهناك بعض المنظمات الشبابية في الجامعات الفلسطينية تقوم على توزيع المقاعد على أساس الجغرافيا والجهة، وهذه سمة عامة في بنية النظام المؤسسي والحزبي والوظيفي في المجتمع الفلسطيني، وكونها كذلك فهي قطعاً لها ثقل في القرار والتوقعات أكثر بكثير من النسبة الواردة هنا في هذا الاستطلاع.

## قراءة وتحليل لإجابات الشباب المشاركين فيه منظمات شبابية

ويختص هذا القسم بالشباب الذين قالوا إنهم مشاركون في إحدى المنظمات الشبابية المحيطة بالحزب السياسي؛ وقد تم توجيه عدد من الأسئلة لهم بهدف توضيح معالم العلاقة بينهم وبين الحزب السياسي؛ وفيما يلي سنعرض للنتائج والمؤشرات التي أمكن حصرها، وهي على النحو التالي:

### كشف الشباب أن القرارات في منظماتهم تؤخذ بالأغلبية

حيث أفاد ٤٣,٣٪ من الشباب المستطلعة آراؤهم في الجامعات الفلسطينية والمنضوين في منظمات طلابية تتبع الأحزاب السياسية أن القرارات في منظماتهم تؤخذ بالأغلبية، بينما أجاب ٣٢,١٪ منهم أن الكبار هم من يتخذ القرار، وأجاب ١٨,٨٪ أن الشباب أنفسهم يتخذون القرار في المنظمة.

وما يجب ملاحظته هنا أن إجابة ٤٣,٨٪ من الشباب بأن أخذ القرارات بالأغلبية لا يعني أن القرار يتخذ من الشباب بشكل حر، خصوصا إذا ما علمنا أن الهيئات التي تقود منظمات الشباب في الجامعات بغالبيتها هي أصلا عضوية حزبية، ويرر بعض مسؤولي الأحزاب هذه الهيمنة بأن الشباب أنفسهم يتخلون طوعا عن المواقع القيادية في تلك المنظمات؛ وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يتقدم الشباب المتفاني والأكثر استعدادا للعطاء والتضحية وهذه المواصفات لا تتوافر إجمالا إلا في الشباب المنتمي للأحزاب السياسية لا العضو الجماهيري فقط، وقد يكون مثل هذا الأمر حاصلًا فعلا وليس تبريرا، وهو أمر يحتاج إلى معالجة وبحث في الأسباب في كل الأحوال.

وقول الشباب إن الكبار من يتخذ القرارات في المنظمة يعني أن الحزبيين المشرفين على المنظمات الطلابية هم الذين يتخذون القرار نيابة عن الشباب أنفسهم،

وهذا باعتقادنا اقرب إلى الموضوعية؛ حيث إن المنظمات الشبابية الطلابية وإن كانت تدار من قبل أعضاء شباب منتخبين بشكل ديمقراطي، فإن تلك الهيئات ليست بالضرورة هي صاحبة الحل والربط في منظماتها، بل هناك مسؤولون أو هيئات أخرى حزبية تقوم بدور القيادة التوجيهية والتدخل في رسم السياسات وتحديد الأولويات وما إلى هناك من أمور أخرى.

أما إجابة ٨, ١٨٪ أن الشباب أنفسهم يتخذون القرار في المنظمة فهي تصب في ذات الحانة التي أتينا عليها في أعلاه، والقاضية أن الشباب لا يشاركون بأكثر من هذه النسبة التي لا تصل إلى الخمس، وبعبارة أخرى فإن كل (٥) قرارات تتخذ في المنظمات الشبابية قد يشارك الشباب في قرار واحد منها، مع التشديد على أن بعض القرارات لاسيما المتعلقة بأمور رئيسية لا تعرض عادة على المنظمات بل تطرح كقرارات حزبية غير قابلة للنقاش.

### يرى الشباب أن اختيار قيادة المنظمة الحزبية يتم بالانتخاب

فقد أفاد ٨, ٤٣٪ من الشباب المنتمين لمنظمات شبابية أنها تتم بالانتخابات، فيما أجاب ٣, ٣٧٪ أنها تتشكل بالانتخابات والتعيين معا و ١٤٪ أجابوا بأنها تتم بالتعيين.

وبالتدقيق في الإجابات الواردة في أعلاه، فإنه يمكن القول إن النسبة الأعلى من الشباب يرون أنها تتم بالانتخابات وهذا واقعا صحيح من الناحية لنظرية فيما يخص منظمات الشباب الطلاب في الجامعات (باستثناء منظمتي الكتلة الإسلامية والجماعة الإسلامية، حيث تعين قيادة الأولى بالكامل من القيادة السياسية، فيما الثانية تتم مناصفة أي تعين نصفها القيادة السياسية ونصفها الآخر بالانتخاب) التي تتميز عن سواها من منظمات شبابية بأنها الأكثر استتبابا وانتظاما في الممارسة الديمقراطية المتمثلة بدورية الانتخابات واختيار قيادات منظمات الشباب بالانتخاب، ولكنه لا يصلح كقاعدة للتعميم على المنظمات الشبابية الأخرى كالعمال والمرأة، والموظفين... الخ، والتي لم ترتق بعد إلى مستوى منظمات الشباب في الجامعات من عدة جوانب.

والملاحظة الثانية التي تستحق المناقشة تتعلق بنسبة الذين أجابوا بالانتخاب والتعيين والتي كانت ٤, ٣٧٪، وإذا أضفنا لها ٣, ١٤٪ بالتعيين يصبح لدينا أغلبية تصل إلى ٥٢٪ تتراوح بين التعيين والانتخاب؛ وهذه النتيجة يمكن البناء عليها للوصول إلى استنتاج يقول إن الخيار الديمقراطي في المنظمات الشبابية في الجامعات التي تتبع للأحزاب السياسية ليس محسوما تماما، بل إن سياسة التدخل بالتعيين تحت مسمى "تطعيم القيادة"، أي قيادة المنظمة، من أجل تحسين مستوى الأداء فيها أو توسيعها لاستيعاب طاقات جديدة تشكل كلها مسميات من التدخل في خيارات الشباب الديمقراطية إضافة إلى التعيين الكامل لقيادات كتل مؤثرة في الوسط الطلابي. وهذه التدخلات في غالب الأحيان تتم وفقا لخيارات سياسية أو ثقافية مركزية لهذا الحزب أو ذاك بغض النظر عن إن كانت مصلحة المنظمة أو الشباب تتفق أو تختلف مع تلك السياسات والتوجهات القادمة من عل أم لا.

### الكفاءة أساس اختيار المرشحين في المنظمة

تصدر معيار الكفاءة والقدرة على القيادة الإجابات حيث قال ٨, ٦٨٪ من الشباب إنهم يختارون المرشح على أساس الكفاءة، تلاها وبفارق كبير جدا الاختيار على أساس الانتماء الحزبي؛ حيث أجاب ٦, ١١٪ أنهم يعتمدونه كمعيار لانتخاب مرشحهم، فيما قال ٨, ٩٪ إنهم يختارون المرشح على أساس علاقة القربى أو المنطقة الجغرافية، وقال ٣, ٦٪ إن الدافع والمعيار الذي يحدد مرشحهم يعتمد على المصلحة الخاصة.

ويتضح مما سبق أن معيار الكفاءة والقدرة على القيادة يمثل اتجاهها حاسما لدى شباب الجامعات في اختيار مرشحهم لقيادة المنظمة الشبابية، لكن يا ترى هل هذا المعيار يشكل سلوكا دائما لدى الأعضاء الشباب في عموم الانتخابات وليس منظماتهم فحسب؟

وتدني نسبة الذين أجابوا أنهم يحكمون خياراتهم على أساس الانتماء الحزبي

باعتقادنا أنه لا يعكس كمؤشر ما يحصل بالواقع، حيث يبدو الانتماء الحزبي في المنظمات الشبابية أو الجماهيرية المحيطة بالحزب السياسي معيارا رئيسيا في الترشيح والانتخاب، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية هناك من يربط الكفاءة والقدرة القيادية بشكل لصيق بالأعضاء الحزبيين في منظمات الشباب، وبالتالي تأكيد أن الحزبية هي المعيار الأهم إن لم يكن الوحيد في الاختيار والانتخاب لقيادة المنظمة أو سواها.

كما أن إجابة ١٦٪ من الشباب أن الأسس التي يختارون عليها مرشحهم تعتمد على علاقة القربى والمصلحة الخاصة تبدو مؤشرا معقولا، مع تقديرنا أن عوامل أخرى تدخل في هذا المجال مثل: التنافس الحزبي، واعتماد أساليب غير قانونية لكسب الولاء والتأييد، عدا عن ذلك فإنه من غير المتوقع أن يجاهر الذين يقبلون بمعيار المحسوبية والحصول على مكاسب صغيرة بخياراتهم وآرائهم لأنهم يدركون أنها لا تحظى بكثير من الاحترام.

**الشباب يرون أن الأعضاء الحزبيين وغير الحزبيين لا يتساوون أو أنهم يتساوون أحيانا في الترشيح لقيادة المنظمات الشبابية**

أجاب ١٪، ٤١ من الشباب أن الأعضاء الحزبيين وغير الحزبيين يتساوون أحيانا، بينما يرى ٣٥،٧٪ أنهم لا يتساوون في الترشيح للهيئات القيادية للمنظمة الشبابية، فيما الذين أجابوا بنعم كانت نسبتهم ١٦٪؛ وهي نسبة متدنية وتعكس أن الشباب المنتمين لمنظمات شبابية تتبع الأحزاب في الجامعات ليسوا راضين عن المعايير التي يتم على أساسها اختيار المرشح لتولي مهام قيادية في منظماتهم الشبابية.

بالمحصلة يمكن القول إن رأي الشباب في مساواة الأعضاء الحزبيين من غير الحزبيين يميل إلى السلب وعدم الرضا والافتقار بوجود أكثر من معيار؛ برغم أن الذين يقولون إن هناك تساويا وأولئك الذين يقولون بالتساوي أحيانا يزيد على نصف الشباب إلا أن هذه النسبة الحاسمة نوعا ما لا تكفي للحسم في قضية أن هناك مساواة.

## الشباب يصفون علاقة منظماتهم الشبابية مع الحزب السياسي علاقة ديمقراطية وفي المرتبة الثانية بأنها علاقة تبعية

وصف ٤٨, ٢٪ من الشباب علاقة منظماتهم مع الحزب السياسي بأنها علاقة ديمقراطية تشاركية، ووصفها ٢٢, ٣٪ بأنها علاقة تبعية، و ١٢, ٥٪ بأنها علاقة نفعيه، فيما أجاب ٨, ٩٪ من الشباب أنه لا توجد أية علاقة مع أحزاب سياسيه .

على أية حال إن قراءة الإجابات هنا تحتاج إلى بعض التدقيق من حيث الربط بين تلك الإجابات وما قبلها حتى لا يبدو أن هناك تناقضا في الإجابات ولا تجد تفسيراً، ومنها على سبيل المثال إجابة ٨, ٩٪ من شباب الجامعات أن منظماتهم ليس لها علاقة بأي حزب؛ ومعلوم أن كافة الكتل الطلابية في الجامعات مرتبطة بأحزاب سياسية فلسطينية، وأن هؤلاء الطلبة قالوا إنهم أعضاء في منظمات شبابية، إلا إذا كان الحديث يدور عن انتمائهم لمنظمات شبابية أهلية خارج الجامعات، وهذا ممكن بطبيعة الحال .

المسألة الثانية التي تحتاج إلى مناقشة تتعلق بقول ٤٢, ٢٪ من الشباب إن علاقة منظماتهم في الحزب السياسي علاقة ديمقراطية تشاركية؛ وهذا يعني أن هناك ٥٧٪ من الشباب تقريبا يرى عكس ذلك أي يرونها علاقة غير ديمقراطية أو تشاركية، وهذه النسبة هي الأوسع والأكثر تمثيلاً ربما لأنها تنسجم مع كل السياق الذي تم فيه التعرض لعلاقة المنظمات الشبابية بالحزب السياسي .

### برأي الشباب إن قيادات الأحزاب أحيانا تعطي الشباب اهتماما كافيا

أعرب ٤٦, ٤٪ من الشباب عن رأيهم بأن قيادة حزبهم تعطيهم اهتماما كافيا أحيانا، وهو ما يعني ان الثلثين من الشباب لا يوافقون على أن أحزابهم تعطيهم الاهتمام الكافي، وهذا يمكن تبينه من خلال جمع نتيجة الذين قالوا أحيانا ٤٦, ٤٪ أي ليس دائما والذين قالوا لا تعطي أي اهتمام ١٨, ٨٪؛ إذ يتبين أن ٦٥٪ من الشباب تتراوح قناعاتهم بين عدم الرضا والرضا الجزئي،



وهو ما يتطلب بذل المزيد من قبل تلك الأحزاب لكي تحسن من الرضا الشبابي تجاهها .

### برأي الشباب إن البرامج السياسية تطغى على البرامج الشبابية

ردا على سؤال هل يطغى الموضوع السياسي في منظماتك الشبابية على البرامج الأخرى؟ أجاب ٦, ٣٦٪ من الشباب أنها تطغى، فيما قال ٩, ٣٣٪ أنها تطغى أحيانا، فيما أجاب ٢, ٢٣٪ أنها لا تطغى، و٣, ٦٪ لا رأي لهم .

ومن خلال هذه المعطيات يجزم الشباب وبنسبة عالية تقترب من الثلث تقريبا أن البرامج السياسية تطغى على البرامج الشبابية في منظمات الشباب التابعة للأحزاب؛ لأن الأحزاب السياسية ولأكثر من اعتبار غلبت أولوياتها على أولويات منظمات الشباب، وصبغت تلك المنظمات بصبغتها الحزبية الضيقة، وغيت بشكل كلي أو جزئي البرامج النقابية والشبابية التي تشكل مضمون المنظمات الشبابية .

### أكثرية الشباب المتمين لمنظمات شبابية عبروا عن رضاهم من وجودهم في منظماتهم الشبابية

رد ٧, ٥٢٪ من الشباب لدى سؤالهم هل أنت راض عن وجودك في منظماتك الشبابية بالإيجاب، فيما قال ٦, ٣٦٪ إنهم راضون إلى حد ما، و٩, ٨٪ ليسوا راضين .

وبالنتيجة العامة فإن أكثرية شبابية تتجاوز نصف الشباب إلى ما يزيد على الثلث أحيانا راضون عن وجودهم في منظمة شبابية؛ وهذه النسبة تعكس رضا عاليا وتمسكا من الشباب بعضويتهم في منظمات تعبر عن مصالحهم وتطلعاتهم كشباب وطنيين. ولكن هذه النتيجة من جانب آخر تفتتح على تساؤل مهم هو: ما دامت هذه النسبة من الرضا بين الشباب المتمين لمنظمة شبابية محيطة بالحزب السياسي موجودة فلماذا، لدى المفاضلة بين منظمة شبابية تتبع للحزب

السياسي وبين منظمة شبابية أهلية، اختار أكثر من نصف الشباب المنظمة الأهلية؛ والشيء ذاته يمكن أن يقال بالنسبة لعامل الثقة، حيث عبر الشباب عن ثقة أعلى بكثير بمنظمات العمل الأهلي قياساً بالأحزاب السياسية؟

### القسم الثالث

## إلمام الشباب في مصطلحات عامة

تضمن القسم الثالث من الاستمارة مجموعة من المصطلحات التي ترتبط بشكل أو بآخر بثقافة المشاركة بوجه عام والمشاركة السياسية بوجه خاص، بهدف التأكد من إلمام الشباب بمضمون تلك المصطلحات والتي يمكن أخذها كمؤشرات لقياس المستوى الثقافي للشباب ولاسيما أننا نتعامل مع فئة شباب على صلة وثيقة بالثقافة والمعرفة والسياسة ألا وهي فئة الشباب طلبة الجامعات. وفيما يلي حصيلة معرفتهم بالمصطلحات التالية؟

### أولاً: الدستور

كانت الإجابات أن اعتبر ٢٦٪ من الشباب أنه القانون الأساسي فيما اعتبره ٣، ٢٣٪ من الشباب أنه قانون يهتم بالعمل الدستوري والحكومي، و ٣، ٢١٪ من الشباب اعتبروه أحد القوانين الأساسية، فيما قال ١٢٪ إنهم لا يعرفون ولا رأي لهم.

وبالتدقيق في فحوى الإجابات يتبين أن لدى الشباب إلمام بمعنى الدستور، لكنه لم يرق إلى مستوى المعرفة التامة أو الواضحة؛ حيث ظهر قدر غير قليل من التشويش والخلط في المفاهيم من خلال الإجابات، ولاسيما الإجابة التي تقول إنه أحد القوانين الأساسية أو إنه قانون يهتم بالعمل الدستوري والحكومي، وهؤلاء الذين أجابوا بهاتين الإجابتين نسبتهن تتجاوز ٤٠٪ من إجابات الشباب.

ويمكن الجزم إن نسبة الـ ١٧,٣٪ من الشباب الذين أجابوا أن الدستور هو القانون الأسمى في البلاد هي الإجابة الأدق، ومع ذلك فالذين أجابوا أنه القانون الأساسي وهو تعريف آخر للدستور كانوا أيضاً مصيبين في إجاباتهم إلى حد كبير؛ وبالتالي هناك أيضاً حوالي ٤٤٪ من الشباب اظهروا معرفة جيدة بالدستور.

### ثانياً: الشراكة السياسية

جاءت الإجابات على الشكل التالي: ٣,٣٥٪ من الشباب أجابوا بان الشراكة السياسية تعني الاتفاق على برنامج سياسي مشترك وبشكل ديمقراطي، وأجاب ٧,٢١٪ منهم بأنها تعني ائتلاف القوى السياسية، فيما اعتبرها ١٢٪ من الشباب بأنها جبهة وطنية تقاد من قبل الحزب الأكبر، و ١٠٪ اعتبروا الشراكة هي المشاركة في الانتخابات دون المشاركة في الحكومة، وقال ١٨٪ من الشباب إنهم لا يعرفون ولا رأي لهم.

وبقراءة الإجابات المعطاة من الشباب يمكن استنتاج أن نسبة عالية تصل إلى خمس الشباب لا تعرف شيئاً عن الموضوع وهذا أمر مثير حقا خاصة لفئة شبابية جامعية.

المسألة الثانية أن الاتجاه المركزي في الوسط الشبابي وإن كان لا يتجاوز الثلث كان مدركا بشكل جيد لمفهوم الشراكة السياسية، و ٧,٢٤٪ من الشباب أعطوا إجابات ليست بعيدة عن الشراكة السياسية.

### ثالثاً: المواطنة

أجاب ١٨٪ من الشباب أنها تعني علاقة بين المواطن والدولة، وأجاب ٧,١٧٪ بأنها علاقة تبادلية بين المواطن والدولة، و ١٨٪ أجابوا بأنها حقوق وواجبات تجاه الوطن، فيما أجاب ٣٠٪ جميع ما ذكر، و ٨٪ قالوا إنهم لا يعرفون ولا رأي لهم.

وبالتدقيق في الإجابات فإن الإجابة الأدق هي التي تقول إنها علاقة تبادلية بين المواطن والدولة، وهذه الإجابة فقط حظيت بـ ١٧٪ من إجابات الشباب؛ وهنا يتبين أن التشويش كان كبيرا لدى الشباب وهذا ليس أمرا غريبا، بل يبدو أنه أمر اقرب إلى الواقع لأن الأحزاب السياسية ببساطة لا تبدي في خطابها السياسي أو الفكري أو الثقافي أو الإعلامي أي اهتمام يذكر بمفهوم المواطنة، بل إنها لا تذكرها في خطابها الإعلامي إلا لماما، أما في خطابها التعبوي الداخلي فإنها تعطي اهتماما اكبر للتعبئة القائمة على أساس فئوي، والثقافة التقليدية تعطي اهتماما اكبر بالعشيرة والجهة؛ وبالتالي فإن الشباب هم نتاج تلك الثقافات المتباينة إلى حد التناقض فلماذا نلومهم على عدم معرفتهم أو إلمامهم بشكل دقيق بمفهوم المواطنة؟

واللافت أن أكثرية الشباب ٣٠٪ أجابت أن المواطنة تعني جميع ما ذكر، وهو أمر غير صحيح؛ لأن المواطنة لا تعني علاقة بين المواطن والدولة هكذا بدون توصيف لمضمون هذه العلاقة، فمضمون العلاقة هو الأساس وليس العلاقة بحد ذاتها، أي أن علاقة المواطن مع الدولة المستبدة هي علاقة ولكنها علاقة إخضاع وهيمنة بالقوة على المواطن وتغييب لدوره ومشاركته وحقوقه الأساسية فهل هذه العلاقة هي علاقة مواطنة؟ قطعاً لا.

#### رابعاً: الديمقراطية

أجاب ٧٤,٧٪ من الشباب أن الديمقراطية تعني أن الشعب مصدر السلطات، وأجاب ١٩,٧٪ على أنها سيطرة الأكثرية على الأغلبية على أساس انتخابي، فيما عرفها ١٠٪ بأنها نظام سياسي، و ١٣٪ قالوا إنهم لا يعرفون ولا رأي لهم.

ومن خلال الإجابات يمكن استنتاج أن الاتجاه الرئيسي لدى الشباب كان مدركا لجوهر الديمقراطية التي تعني أن الشعب مصدر السلطات أو أنها حكم الشعب، وإذا أضفنا إلى هذا التعريف أنها فصل السلطات وتوزيع للصلاحيات

يصبح لدينا أكثر من ٦٠٪ من الشباب الملمين بشكل جيد بمضمون الديمقراطية وتحليلاتها في الحياة السياسية وهو أمر يدعو إلى الارتياح .

ابعد الإجابات وهي التي حظيت بـ ١٦,٧٪، كانت أن الديمقراطية هي سيطرة الأكثرية على الأقلية على أساس انتخابي، ونقول أبعد لأن الديمقراطية كنظام حكم ومنهج شامل في الحياة من المفترض أنه أبعد ما يكون عن السيطرة أو الإخضاع غير الإرادي أو غصب للحريات ومصادرتها. لذا، من المهم التفريق بين مفهوم حكم الأكثرية وسيطرة الأكثرية، فالحكم من قبل الأكثرية واحترام الأقلية لإرادة الأكثرية القادمة بطريقة دستورية لا يعني بحال سيطرة الأكثرية أو استبدالها بالحكم ومنع الأقلية من التعبير الكامل عن رأيها علانية وعبر كل المنابر المتوافرة، ولا يعني منعها من معارضة الحكومة بشكل حر ودونما قيود من خلال الصحافة ووسائل الإعلام وكافة المنابر الممكنة والمتاحة، لأن الأقلية من حقها أن تخاطب الناس برأيها كي تصل لهم وتقنعهم برأيها وتتحول إلى أكثرية في انتخابات قادمة، وهكذا دواليك .

### خامساً: التسامح

أجاب ٣, ٣٠٪ إن التسامح يعني الانسجام في إطار الاختلاف فيما عرفه ٢٢٪ بأنه التنازل والتساهل في الحقوق، وبنسبة ١٦,٣٪ من الشباب فالتسامح يعني قبول الآخر كما هو . فيما عرفه ١٤,٣٪ بأنه القبول بالاختلاف ثقافياً وعدم القبول به سياسياً، وقال ١٧٪ إنه لا رأي لهم ولا يعرفون معنى التسامح .

وبالتدقيق في الإجابات يمكن تسجيل جملة من الملاحظات : الملاحظة الأولى أن ١٦٪ من الشباب لا يعرف معنى المصطلح وهي نسبة لا يستهان بها تجهل معنى المصطلح ارتباطاً بطبيعة العينة، وإن كنا نجد بعض العذر لهم في أن المصطلح عموماً جديد التداول في الميادين الثقافية والسياسية والإعلامية الفلسطينية .

الملاحظة الثانية: اللافت أن أكثر من خمس الشباب ٢٢٪ عرفوا التسامح باعتباره تنازلاً عن الحقوق وتساهلاً فيها وهذا خطأ جسيم؛ إذ إن التسامح لا

يعني تهوين شأن الحقوق أو التنازل عنها ولاسيما الحقوق القومية أو الوطنية، فهذا فهم مغلوط تماما عن التسامح، وترويجه أو تسويقه بهذا المعنى من قبل بعض الجهات يهدف إلى تضليل الناس وتشويشهم لأهداف واعتبارات إما إيديولوجية أو مصلحة ضيقة، هدفها إقصاء أي فكر أو أي ثقافة تدعو للانفتاح والحوار وقبول الآخر المختلف.

لكن إجابة ٦، ٤٦٪ من الشباب أن التسامح يعني الانسجام في إطار الاختلاف ويعني قبول الآخر كما هو، أمر يدعو إلى الارتياح لأنها تعكس وجود اتجاه رئيسي يقترب من نصف الشباب تقريبا مدرك تماما لمضمون ثقافة ومبادئ التسامح. والتجربة المعيشة فلسطينيا وتساعد الخلاف السياسي وثقافة الكراهية والإقصاء عززت الاعتقاد والقناعة بأن المجتمع الفلسطيني بحاجة ماسة إلى نموذج ثقافي وفكري يختلف عن النموذج القائم والذي لا يتسع للآخر إطلاقا بل يسعى لإلغائه واجتثاثه وهذا النموذج هو ثقافة التسامح.

### سادساً: العلمانية

أجاب الشباب وبنسبة ٦١٪ أن العلمانية تعني الحكم على أساس فصل الدين عن الدولة. و١٦٪ اعتبروا العلمانية نظاما لا يحترم الأديان، فيما عرفها ١٠٪ بأنها نظام يحترم الأديان، و١٣٪ أجابوا أنهم لا يعرفون معناها.

وما يمكن ملاحظته من خلال الإجابات السابقة أن أكثرية الشباب لديهم إلمام جيد بمفهوم العلمانية باعتبارها نظام حكم يقوم على أساس فصل الدين عن السياسة، واعتماد المنهج العقلاني في التفكير، والفصل بين السلطات الثلاث؛ وبالتالي النظام العلماني هو نظام يقوم على أساس احترام كافة المعتقدات والآراء ويعتبرها جزء من الحريات العامة للأفراد التي يجب احترامها. وعموما ربط العلمانية بالإلحاد أو معاداة الدين من قبل بعض التيارات السياسية أو الإيديولوجية في المجتمع الفلسطيني ليس ربطا بريئا على ما نعتقد بل هو مقصود تماما، لان العلمانية ببساطة لا تسمح لهيمنة سلطات أو طواغيت على المجتمع تحت مسمى المقدس، فهي تحترم المقدس وتحميه بالقانون وفي الوقت ذاته لا

### سابعاً: التعصب

إجابات الشباب حول مفهوم التعصب عكست أن اتجاهها رئيسياً في الشباب لديه إدراك جيد بمضمون التعصب، ويتبين ذلك من خلال قول ٣٤٪ من الشباب أن التعصب يعني أن معتقداتي صحيحة وسأعمل على إقناع الآخرين بها، و ٢٤,٧٪ عرفوه بأنه لكي يكون الآخر صحيحاً يجب أن يكون مثلي . واعتبر ١٨٪ من الشباب أن التعصب يعني معتقداتي قد تكون صحيحة سأناقش الآخرين بها، و ١١٪ أجابوا بأنها لكي يكون الآخر صحيحاً ليس بالضرورة أن يكون مثلي، و ١٢٪ قالوا لا رأي لي ولا اعرف .

وأبرز ملاحظة على هذا العنوان تتمثل في أن ٥٨,٧٪ من الشباب أجابوا في صلب الموضوع حين اعتبروا التعصب عدم رؤية الآخر المختلف أو الاعتراف به، وهو امتداد لمفهوم احتكار الحقيقة المطلقة من قبل فرد أو مجموعة أو حزب وهو التماثل المطلق في كل شيء؛ ولهذا فالتعصب كنهج تفكير يشكل خطراً كبيراً على المجتمع لأنه لا يرى سوى ظله ونفسه ويرى الآخر باعتباره صدى له . وبالتالي لا يرى أية قواسم مشتركة مع الآخر لكي يلتقي معه على أساسها، وإن كان قد فعل ذلك أحياناً فهذا لا يعني أن يقبل بها كمبدأ لأنه لا يعترف أصلاً بالآخر إلا إذا كان كما أسلفنا صورة مشوهة عنه وبالتالي لا يصبح آخر .

أجاب ٢٦٪ من الشباب بأن التعصب يعني معتقداتي قد تكون صحيحة سأناقش الآخرين بها ولكي يكون الآخر صحيحاً ليس بالضرورة أن يكون مثلي، وهذا المفهوم ابعدهما ما يكون عن التعصب، وهو مفهوم منفتح على الآخر بشكل جلي بدليل أنه لا يعتبر الآخر صحيحاً بقدر ارتباطه به، كما أن لديه استعداداً للمراجعة موافقه في ضوء النقاش؛ بهذا فهو يناقش بعقل مفتوح وليس بمفهوم عنزة ولو طارت .

## المشاركة السياسية للشباب: عرض وتحليل

---





ثمة قناعة لدى الباحث، بأن البحث في المشاركة السياسية للشباب يحتاج إلى أكثر من استبانته ومسح آراء الشباب الجامعيين بشكل عشوائي، لذا ومن باب توسيع قاعدة الحوار والوصول الى اكبر قدر من المعطيات والمعلومة المتعلقة بالمشاركة السياسية، فقد تم إجراء مقابلات مختارة مع مسؤولين في أحزاب وفصائل سياسية، لكي نقف على آرائهم فيما يتعلق بمشاركة الشباب السياسية، وبغض النظر إن كانت إجابات من قابلناهم قد جاءت بما هو جديد أم لا، والجديد هنا ما كنا نطمح الحصول عليه من معطيات تلقي إضاءات على بعض الجوانب التي اعتبرت بنظر الباحث بعد الاستبانة والمسح المعلوماتي أنها لازالت تتضمن بعض النقاط الرمادية التي تحتاج إلى إضاءات أكثر لكي تتضح على الأقل معالمها الرئيسية.

وبموازاة اللقاءات مع المسؤولين السياسيين تم أيضا إجراء مقابلات ولقاءات مع مسؤولي المنظمات الشبابية أو من شغل مثل هذا المنصب سابقا، لعله من خلال تلك اللقاءات يمكن في الوصول إلى وجهة نظر ممن لهم صلة مباشرة بالعمل مع الشباب ويتولون مسؤوليات إدارة المنظمات الشبابية المحيطة بالحزب السياسي؛ ومن خلال جملة اللقاءات التي قمنا بها، حصلنا على بعض ما كنا نبحث عنه والذي نعتقد أنه كاف لرسم معالم صورة المشاركة السياسية للشباب.

الأحزاب السياسية التي التقينا مسؤولين حزبيين ومسؤولي منظمات شبابية فيها هي:

- حركة التحرر الوطني الفلسطيني فتح .
- حزب الشعب الفلسطيني .
- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين .
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
- حركة الجهاد الإسلامي - غزة
- حركة المقاومة الإسلامية حماس .

## المنظمات الشبابية التي تتبع الأحزاب والفصائل

المنظمات الشبابية المحيطة بحركة فتح هي :

حركة الشبيبة الطلابية : وهي منظمة شبابية تختص بطلبة الجامعات والمعاهد العليا بفلسطين .

يتم اختيار قيادة المنظمة أو "الكتلة" كما يسمونها أيضا من خلال انتخابات ديمقراطية دورية . تعقد منظمة الشبيبة الطلابية في الجامعات مؤتمراتها بانتظام ، وهي المنظمة الشبابية الأكثر انتظاما في المسار الديمقراطي وهي الأكثر نشاطا وفعالية في مستوى المنظمات الجماهيرية والشبابية في حركة فتح ، وتعتبر من أكبر المنظمات الشبابية الطلابية في الجامعات الفلسطينية .

منظمة الشبيبة الفتحاوية : تشكلت عام ١٩٩٥ بقرار من قبل الرئيس ياسر عرفات ، وتم تشكيلها بهدف التواصل مع الخارج وتأسيس بنية تحتية للعمل الشبابي الفتحاوي . وهناك وجهتا نظر حولها في أوساط الحركة حاليا :

**الأولى** : تقول إنها لم تنجح في بلورة هوية شبابية وقادتها أصبحوا قادة سياسيين أكثر منهم قادة شباب ، وقد فقدت مرجعيتها بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات ، ولم تحدد بعد وفاته مرجعية أخرى لها . وأصحاب وجهة النظر هذه يقولون إنهم تقدموا بمذكرة إلى اللجنة المركزية ومكتب التعبئة والتنظيم من اجل الحسم في أمرها في المؤتمر السادس للحركة المزمع عقده في الأشهر القادمة .

**الثانية** : ممن شاركوا في التشكيل ، يعتبرونها تجربة ناجحة بغض النظر عن التعثرات الحاصلة ، وتحتاج إلى تنشيط وتفعيل من خلال الانتخابات ؛ ونظرا لعدم القدرة على عقد مؤتمراتها وصولا إلى المؤتمر العام لانتخاب قيادة جديدة لها ، تم في بعض المحافظات توسيع الهيئة الأولى وتطعيمها بشباب عبر التعيين لاستنهاضها ريثما تستكمل إجراءات المؤتمر .

منظمة الشبيبة الثانويين في المدارس الثانوية: وهذه المنظمة تتشكل من شقين، شق نقابي له علاقة بالطلبة الثانويين في المدارس، وآخر تنظيمي يدار من طاقم مهني مكلف بإدارتها والإشراف عليها من إدارة التعبئة والتنظيم.

### المنظمات الشبابية المحيطة بحركة الجهاد الإسلامي :

الرابطة الشبابية: وهي الإطار الطلابي لحركة الجهاد الإسلامي في الجامعات والمعاهد العليا الفلسطينية. وهي من حيث الحجم يمكن تصنيفها بأنها من الكتل صغيرة الحجم نسبياً.

اتحاد الشباب الإسلامي الفلسطيني: وهو إطار يهتم بالنشاطات الشبابية عامة وفق البرامج المعدة من الحركة للشباب. يتم اختيار قيادة هذه المنظمات على أساس ٥٠% بالانتخاب و ٥٠% بالتعيين. ويتساوى جميع الأعضاء في فرص الترشيح للهيئات القيادية الشبابية مع تقدير الكفاءة والانتماء.

### المنظمات الشبابية المحيطة بالجهة الشعبية لتحرير فلسطين :

اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني: تأسس عام ١٩٩٦ وهو إطار شبابي يضم الشباب من كل الفئات ما بين ١٥-٣٥ عاماً. يتم اختيار سكرتاريا الاتحاد بالانتخاب الحر وبشكل ديمقراطي من خلال المؤتمر الذي يعقد كل ثلاث سنوات.

جبهة العمل الطلابي التقدمية: وهي الإطار الطلابي الشبابي في الجامعات والمعاهد الفلسطينية. الانتخابات دورية ومنتظمة وتتم على أساس الكفاءة ولا يوجد تمايز بين حزبي وغير حزبي في الترشيح للهيئات القيادية للمنظمة؛ لها تواجد في كافة الجامعات والمعاهد الفلسطينية، ومن حيث الوزن تعد من الكتل الطلابية صغيرة الحجم نسبياً.

اتحاد الطلبة الثانويين: وهو اتحاد شبابي يوجد في المدارس الثانوية ويعمل على

## المنظمات الشبابية المحيطة بالجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

اتحاد الشباب الديمقراطي: تأسس الاتحاد في العام ١٩٩٨ . ينبثق عنه كتلة الوحدة الطلابية في الجامعات والمعاهد واتحاد الطلبة الثانويين . شروط العضوية فيه : كل الشباب من فئة ١٥ - ٣٥ عاماً .

كتلة الوحدة الطلابية: تتواجد في كافة الجامعات والمعاهد الفلسطينية . تعتبر الإطار الشبابي الأنشط والأكثر انتظاماً في فئات الشباب الأخرى في الحياة الداخلية، وقيادة الإطار تتم بالانتخاب الديمقراطي، أما قيادة المنظمة أو الكتلة بالكامل فهي من الحزبيين لأن من يتم انتخابهم يعتبرون بنظر مسؤولي الإطار والجهة الديمقراطية قادة طلاب . تعد هذه الكتلة من الكتل الطلابية صغيرة الحجم نسبياً .

اتحاد الطلبة الثانوية في المدارس الثانوية: وهو إطار طلابي يهتم بالطلبة في المدارس الثانوية

## المنظمات الشبابية المحيطة بحزب الشعب الفلسطيني

لا يوجد في حزب الشعب قطاع شبابي مستقل عن بنية الحزب، وقد تم اتخاذ قرار بتشكيل منظمة شبابية قائمة بذاتها هذا العام ٢٠٠٨ في مؤتمر الحزب الذي عقد في آذار ٢٠٠٨ . الفئة الأهم في القطاع الشبابي في الحزب هم شباب الجامعات أو ما يعرف بكتلة الاتحاد الطلابية ولجان الطلبة الثانوية .

كتلة الاتحاد الطلابية: لها تواجد في الجامعات والمعاهد العليا الفلسطينية، وهي تعقد مؤتمرها سنوياً وتختار قيادتها بالانتخاب . لا يوجد تفضيل للحزبي على الجماهيري في الترشح لقيادة الكتلة، ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من أعضاء قيادة الكتلة هم من الحزبيين . من حيث الوزن الجماهيري تعد هذه الكتلة

اتحاد الطلبة الثانويين : يتواجد في المدارس الثانوية .

## المنظمات الشبابية المحيطة بحركة المقاومة الإسلامية حماس

الإطار الطلابي الجامعي المعروف بالكتلة الإسلامية : له تواجد في الجامعات والمعاهد العليا الفلسطينية . يتم اختيار قيادة الإطار في كل جامعة بالتعيين ؛ ومن حيث الوزن الجماهيري يعد من أكبر الكتل الطلابية في الجامعات ويتنافس مع حركة الشبيبة الطلابية على تشكيل مجالس الطلبة .

الحركة الإسلامية في المدارس : لها تواجد في المدارس الثانوية .

شباب المساجد : إطار محيط بالحركة الإسلامية ويتشكل من الشباب الذين يرودون المساجد . يتركز نشاط هذا الإطار في الميادين الاجتماعية والدعوية والثقافية .

عموماً يمكن تحديد أربع مسميات للمنظمات الشبابية في فلسطين ، وهي :

١- منظمات شبابية طلابية في الجامعات والمعاهد : تتبع الحزب السياسي وغالبا ما يطلق عليها الأطر الطلابية . وهي بشكل عام الأطر الشبابية الأكثر جماهيرية ونشاطية من بين جميع فئات الشباب الأخرى . وهذه المنظمات أو الكتل الطلابية يصل عددها إلى ١٢ كتلة منها الكتل الست الرئيسية التي تم ذكرها ، إضافة إلى كتل أخرى أكثر صغرا تتبع لحزب "فدا" والمبادرة الوطنية ، وجبهة النضال ، وكتل أخرى غيرها أقل جماهيرية .

٢- منظمات شبابية تتبع للأحزاب من غير الطلاب : وهي منظمات ضعيفة النشاط والفعل ولا تتمتع بذات القدر الذي تتمتع

به المنظمات الطلابية، من حيث الحراك الداخلي الديمقراطي وانتظام تغيير الهيئات القيادية.

### ٣- منظمات شبابية أهلية :

وهي اقرب إلى المؤسسات المهنية منها إلى المؤسسات الجماهيرية . وتركز في أنشطتها على مواضيع تقنية بالغالب من نوع تدريب وإكساب مهارات ونشاطات توعوية مرتبطة بالحقوق والتشريعات من منظور مبادئ الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وأنشطة هذه المؤسسات هي أنشطة ممولة وهي برامج لها بداية ونهاية . تحظى هذه المنظمات بثقة أعلى لدى الشباب كما بينت كافة المسوحات واستطلاعات الرأي ونتائج الاستبانة التي أجريناها في هذه الدراسة؛ أما إشكالية هذه المؤسسات الشبابية فهي خضوعها لمزاجية الممول وعدم وضوح أجندتها مما يجعل عملها يفتقر إلى التراكم والاستمرارية .

### ٤- مراكز و نوادي شبابية تتبع وزارة الشباب والرياضة الفلسطينية :

وقد حصل عليها تحسينات بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية من حيث الكم والنوع، لكن نشاطها الأساسي ما زال يتسم بالنشاط الرياضي على حساب النشاط الشبابي متعدد الأوجه الذي من ضمنه تعزيز المشاركة السياسية للشباب .

## المشاركة السياسية للشباب: عرض وتحليل

واقع العلاقة ما بين المنظمات الشبابية والأحزاب واقع مضطرب أبرزت نتائج الاستبانة التي أجريناها أن العلاقة بين المنظمة الشبابية والحزب السياسي ليست علاقة سوية بل يعترها جوانب خلل عكست نفسها على مستوى الثقة القائمة بينها وبين الحزب السياسي . ماذا يقول قادة الأحزاب والمنظمات الشبابية في هذا الأمر لنرى :

هل تتدخل الأحزاب السياسية في اختيار مسؤولي وقادة المنظمات الطلابية

مسؤول الشبيبة في حركة الجهاد الإسلامي أوضح في مقابلة أجريناها معه بشأن الدراسة أن الحركة تتدخل في اختيار القيادات الشبابية من "خلال تعيين ٥٠٪ من عضوية الهيئات القيادية للمنظمات الشبابية في حين أن الـ ٥٠٪ المتبقين يتم انتخابهم من المنظمة أو الكتلة الشبابية . وتراوح الفئة العمرية للأعضاء ما بين ١٨-٣٥ سنة"<sup>٥٩</sup>.

أما عبد المنعم وهذان أحد القيادات الشبابية في حركة فتح فيقول: "بالنسبة لمنظمة الشبيبة فإننا لا نتدخل في انتخابات الهيئة القيادية بل نترك للمنظمة نفسها اختيار قيادتها بشكل ديمقراطي ، وإن كنا نحاول المزاوجة ما بين الانتماء المخلص لفتح وعضوية الشبيبة ، أما بالنسبة لمنظمة الشبيبة الفتحاوية التي تأسست بقرار من الرئيس الراحل ياسر عرفات فقد كانت محاولة تهدف إلى تشكيل بنية تحتية للعمل الشبابي الفتحاوي والتواصل مع الخارج ؛ لكن فكرتها لم تنجح تماما ، وهناك مطالبات بإعادة النظر بهذه الصيغة لأنها لم تبلور هوية شبابية فتحاوية على مدار عشر سنوات من عمرها"<sup>٦٠</sup>.

أما جهاد رمضان وهو أحد القيادات الفتحاوية في محافظة نابلس والذي شغل مواقع قيادية طلابية وشبابية سابقا وعضو سكرتاريا منظمة الشبيبة الفتحاوية فيقول: "الشبيبة الفتحاوية تم تشكيلها بقرار قيادي من الرئيس الراحل ياسر عرفات لتضم الشباب من عمر ١٦-٣٥ عاما ، وحسب النظام الداخلي فالهيئات يجب أن تتم بالانتخاب ؛ إلا أنها ومنذ ٨ سنوات لم تنتظم الحياة الديمقراطية فيها بسبب الانتفاضة ، والسكرتاريا التي تم تعيينها بالكامل أصبحت تتجاوز أعمارهم الأربعين عاما ، وهي أقرب إلى القيادة السياسية منها إلى القيادة الشبابية"<sup>٦١</sup>.

ويرى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية عبد الرحيم ملوح "أن الجبهة الشعبية في المرحلة الأولى لتشكل المنظمة الشبابية المرتبطة بها كانت تتدخل بطريقة واضحة في اختيار قيادة المنظمة ، وفي سياسات المنظمة وتحالفاتها الوطنية أيضا ، ولكن



في السنوات الأخيرة أصبح هناك مرونة أعلى في اختيار المؤسسات لقياداتها وهذا له ارتباط بالتطورات السياسية والتنظيمية أيضا<sup>٦٢</sup>.

أما وائل الفقيه مسؤول اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني المحيط بالجبهة الشعبية، فهو يقر بأن اختيار الهيئة القيادية لاتحاد الشباب يتم بشكل ديمقراطي انتخابي دون تدخل من الهيئات الحزبية؛ لكنه يقر أيضا بأن المنظمة الشبابية تعطي التوجيهات الحزبية الأولوية، حيث يقول: ”في حال الاختلاف في تحديد الأولويات ما بين اتحاد الشباب والقرار الحزبي عادة ما يتم إجازة القرار الحزبي“<sup>٦٣</sup>.

وما قاله الفقيه لا يتناقض بالجوهري مع ما قاله القيادي في الجبهة عبد الرحيم ملوح، لكنه يؤكد أن المرونة المعطاة لا تصل إلى حد إعطاء المنظمة الاستقلالية الكافية لاتخاذ قراراتها بحرية دون تدخل من الحزب السياسي.

وبالنسبة لحزب الشعب الفلسطيني فإنه لا يوجد في الحزب قطاع شبابي مستقل لمنظمة شبابية قائمة بذاتها بل ”إن بنية الشباب هي جزء من بنية الحزب المركزية“ كما يقول القيادي في حزب الشعب الفلسطيني ومسؤول الشبيبة فيه يوسف زيادة، مضيفا ”إن الحزب لا يتدخل في انتخابات منظمة الشباب الطلابية في الجامعات المعروفة باسم كتلة الاتحاد وإن كان الحزبين غالبا من يفوز في انتخابات الهيئات القيادية. والسبب أن الحزبين في المنظمات الجماهيرية تتجاوز نسبتهم الـ ٩٠٪؛ وهذا التحول بدأ مع بروز التيار الإسلامي وارتفاع منطلق الحزب“<sup>٦٤</sup>.

وماذا يقول محمد سلامة عضو الهيئة التنفيذية للاتحاد العام لطلبة فلسطين وسكرتير اتحاد الشباب الديمقراطي ”أشد“ بفلسطين الذي يتبع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؟

”في الحقيقة لا يوجد فصل أو استقلالية تامة للمنظمات الجماهيرية المحيطة بالجبهة؛ القرار للمنظمة لكن هل يسبق ذلك توصية معينة أو صياغات معينة؟

بالتأكيد علما بأنه في مؤتمرات المنظمات الشبابية لا تطرح قضية من هو حزبي ومن هو غير حزبي، ولكن المنطق يقول إن الحزبي فعال واستعداداته أعلى لذلك يترشح ويتولى القيادة". ويضيف سلامة: "القيادة الأولى للمنظمة الطلابية كلها من الحزبيين والسبب أننا ننتخب قادة طلابيين"<sup>٦٥</sup>.

أما المسؤول الشبابي السابق في الكتلة الإسلامية المحيطة بحركة حماس منذر مشاقي فيقول: "إن الهيئة التي تقود الكتلة الإسلامية في كل جامعة ومعهد يتم تعيينها بشكل كامل"<sup>٦٦</sup>.

إذن، نخلص من كل ما سبق حول عنوان العلاقة بين الشبابي والحزبي إلى استنتاج أن هناك تدخلا من قبل الحزب السياسي في قرار المنظمات الشبابية بغض النظر عن درجة ومستوى هذا التدخل، حيث يبدأ من تبعية كاملة للقرار المركزي كما في حزب الشعب الذي قرر تغيير هذه البنية في مؤتمره الرابع هذا العام، مروراً بالتدخل في اختيار أعضاء الهيئات بشكل كامل كما في منظمة حماس الطلابية الشبابية، أو مناصفة كما في الشبيبة الطلابية المحيطة بحركة الجهاد، أو بالتوجيه المباشر وغير المباشر كما تفعل بقية الأحزاب.

وهنا تجب الإشارة إلى أن التدخل في سياسات المنظمة الشبابية لا يعد بنظر المسؤولين الحزبيين أو حتى مسؤولي المنظمات الشبابية أمراً غير ديمقراطي؛ لأن هدف المنظمات الشبابية هو التربية السياسية واختيار الشباب الطلائعيين منهم والترويج لموقف الحزب، كما يقول القيادي عبد الرحيم ملوح"<sup>٦٧</sup>.

وتوافق معه ماجدة المصري عضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية بالتأكيد بقولها "إن منظمات الشباب تشكلت بالأساس من منطلق وطني سياسي والبعد الشبابي المطلي لم يكن واضحاً أو ملموساً في البداية"<sup>٦٨</sup>.

ولا تبعد هذه القراءة عن مفهوم حركة فتح لحركة الشبيبة الطلابية التي يراها القيادي الشبابي عبد المنعم وهدان "بأنها الأكثر تعبيراً عن العمل الشبابي

الفتحاوي في الماضي والحاضر لأنها قدمت شهداء وجرحى وأسرى وربطت نفسها بالروح الوطنية وخرجت العديد من القادة الفتحاويين أمثال مروان البرغوثي<sup>٦٩</sup>.

## قيادات غير شابة تقف على رأس المنظمات الشبابية

امتدادا لذات الفكرة أي مدى استقلالية المنظمات الشبابية ومدى تعبيرها عن الشباب كبرنامج عمل ورؤية، يتوجب علينا فحص واقع قيادات هذه المنظمات ومحدداتها الشبابية.

”لا يوجد نظام داخلي لحركة الشبيبة والمعمول به لائحة تنفيذية، وهذا ليس حال الشبيبة بل حال العديد من الكتل النقابية والقطاعات التي ليس لها نظام داخلي مقر من المؤتمر العام للحركة والذي لم يعقد بعد وفي حال انعقاده سيصادق على مشروع النظام الداخلي المعد“<sup>٧٠</sup>.

أما بالنسبة للقيادة، فقيادات الشبيبة الطلابية هي قيادات شابة بحكم أن قيادة المنظمة يجب أن تكون من الطلاب الشباب في الجامعات، أما بالنسبة لاتحاد الطلبة الثانويين فإنها تتشكل من شقين: نقابي وآخر تنظيمي يتولى الإشراف والإدارة بتكليف من إدارة التعبئة والتنظيم المركزية<sup>٧١</sup>.

وبالنسبة لمعايير الشباب فمنظمة الشبيبة الفتحاوية تتحدد العضوية فيها بالفئة العمرية ١٦-٣٥ عاما، وقياده المنظمة الآن تتجاوز غالبيتهم سن الأربعين.

أما الشبيبة التابعة لحزب الشعب فهي ليست مستقلة بل هي جزء من البنية المركزية للحزب وتدار من قبل مسؤول حزبي تتجاوز عمره الأربعين عاما، بما يعني أن المنظمة تدار من مسؤول حزبي متجاوز لسن الشباب ويشغل منصبه كمسؤول للشبيبة منذ ٢٠ عاما.

واتحاد الشباب التقدمي أيضا يتولى مسؤوليته مسؤول عمره أربعون عاما؛

وبالنتيجة فإنه متجاوز لسن الشباب علما بأن النظام الداخلي للاتحاد "يحدد العضوية في الفئة العمرية ١٥-٣٥ سنة، ويستثنى من هذا التحديد ذوي الخبرة ومسؤول الاتحاد"<sup>٧٢</sup>.

وذات الشيء يقال بشأن منظمة "أشد" الشبابية حيث يقول محمد سلامة إن المنظمة أو اتحاد الشباب الديمقراطي له نظام داخلي مقر وعلى أساسه تعتمد العضوية التي تنحصر في الفئة العمرية ١٦ - ٣٥ عاما كحد أقصى"<sup>٧٣</sup>. لكن ما أغفله سلامة أن سكرتير الاتحاد عمره ٤٥ سنة ومضى على وجوده في مسؤولية الهيئة عشر سنوات، وهذا يعني أن التجديد في الهيئات يبقى دون مسؤول الهيئة الشبابية.

بالمحصلة فإن المنظمات الشبابية تدار من قبل مسؤولين حزبيين يتجاوز سنهم ما نصت عليه الأنظمة الداخلية لمنظماتهم والتي حددها بحددها الأقصى ٣٥ عاما.

وهذا يعني أن المهم لدى الأحزاب السياسية ليس المنظمة الشبابية ولا برنامجها وسياساتها بقدر اهتمامهم بضمان سيطرة الحزب على المنظمة من خلال مسؤولين يعينهم الحزب أو يزيكهم من أجل المصادقة عليهم في المنظمات الشبابية، وفي كلا الحالتين تبقى الكلمة الأخيرة للحزب السياسي وليس للمنظمة؛ وهذا بشكل أو بآخر خلق حالة من الازدواجية لدى المنظمات الشبابية ولدى أعضائها على حد سواء إلى الحد الذي بدا فيه الشباب يغادرون تلك المنظمات؛ وبالتالي فإنها انقلبت إلى الضد من أهدافها وفي مقدمتها تعزيز مشاركة الشباب السياسية.

## مشاركة متفاوتة وضعيفة للشباب في الهيئات القيادية

كيف تبدو صورة مشاركة الشباب في الهيئات القيادية للأحزاب؟ وهل تتماثل المشاركة الشبابية القيادية مع التمثيل القاعدي؟ وهل الأحزاب السياسية لديها برامج واضحة للشباب؟

من الطبيعي الافتراض بأنه لا يوجد أي تمثيل شبابي في اللجنة المركزية لحركة فتح وهي أعلى هيئة قيادية فتحاوية؛ وذلك لأنه مضى على مؤتمرها ما يقارب العشرين عاما ولو كان كل أعضائها من الشباب لأصبحوا الآن خارج عمر الشباب ضمن التحديد الإجرائي لعمر الشباب ١٥-٣٥ عاما.

وفي المجلس الثوري نلمح النتيجة نفسها؛ إذ لا يوجد عضوية شابة في المجلس الثوري لأنه انتخب في المؤتمر الخامس قبل عشرين عاما تقريبا، ومن تم تعيينهم من قبل الرئيس الراحل ياسر عرفات ليسوا استثناء.

أما "في المستويات الدنيا (الشعب، والمناطق) فقد كانت نسبة الشباب ٣٠ سنة فما دون تفوق الـ ٨٠٪، وفي لجان الأقاليم وبمحدد ٣٥ عاما فما دون فإن نسبة مشاركة الشباب قريبة من النسبة المذكورة في أعلاه، وكلما صعدنا في السلم القيادي تتراجع نسبة مشاركة الشباب في الهيئات بشكل ملحوظ بسبب التباعد الكبير بين المؤتمرات وبسبب الثقافة التقليدية التي ما زالت تحول دون تولي الشباب مواقع قيادية وبسبب حرص القيادات القديمة (الحرس القديم) على البقاء في مواقعهم القيادية"<sup>٧٤</sup>.

وحول مشاركة الشباب في حركة فتح، يقول القيادي الشبابي جهاد رمضان: "لا يوجد تقليد في حركة فتح بتحديد نسب معينة (كوتا) للشباب أو النساء في النظام الداخلي، والمشروع الجديد للنظام الداخلي المعد لعرضه على المؤتمر السادس لا يتضمن مثل هذه الاقتراحات مثلما لا يتضمن نسبة تجديد إجبارية في كل مؤتمر في الهيئات القيادية الأولى في الحركة"<sup>٧٥</sup>.

والحديث هنا عن التجديد بنسب معينة وثابتة في الهيئات القيادية ليس دون هدف، بل هدفه إعطاء فرصة نظامية للشباب للعودة إلى السلم القيادي دون مزاحمة أو انتظار قد يطول بهم إلى حد تجاوزهم عمر الشباب.

وبخصوص شببية حزب الشعب الفلسطيني فالحزب لم يكن له برنامج شبابي، "وما يختص بالشباب هو جزء من البرنامج السياسي للحزب، وفي المؤتمر

ويجمع كل من عضو لجنة الرقابة في حزب الشعب معتر السيد ومسؤول الشبيبة يوسف زيادة على أنه لا يوجد في النظام الداخلي المقر من مؤتمر الحزب (٢٠٠٨) أي نص يضمن حصة معينة للشباب أو اشتراط نسبة تغيير دورية في الهيئات القيادية<sup>٧٧</sup>. كتحديد نسبة (٢٠٪، ٣٠٪) مثلا والتي تشكل مدخلا منهجيا للشباب للوصول إلى هيئات القيادة.

وحول واقع مشاركة الشباب في هيئات الحزب القيادية خصوصا للجنة المركزية والمكتب السياسي "في اللجنة المركزية ١٧ عضوا من أصل ٦١ عضوا هم من الشباب أي أن "الشباب" يصل تمثيلهم إلى ٣٥٪ من عضوية اللجنة المركزية للحزب"<sup>٧٨</sup>، ولكن هذه المعطيات بهذه الطريقة تبدو خادعة لأنها تتحدث عن معايير للشباب لا تتفق والمعايير الدولية أو حتى الفلسطينية المعتمدة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ب ١٥-٢٩ سنة ويتجاوز العمر الثلاثين ويتم الحديث عن ٣٥-٤٠ سنة وهو ما يعيدنا إلى نقطة البداية ألا وهي من هم الشباب في الحزب السياسي وما هو معيار تمثيل الشباب؟

"وفي المكتب السياسي دون ال ٣٥ عاما لا يوجد أي عضو أما إذا رفعنا الفئة العمرية إلى ٤٥ سنة فأعلى فإن نسبة عالية تصل إلى ٨٠٪ من العضوية هم شباب"<sup>٧٩</sup>، كما قال يوسف زيادة المسؤول الشبائي والقيادي في حزب الشعب الفلسطيني.

وبتحليل المعطيات المتعلقة بتمثيل الشباب ومشاركتهم في الهيئات القيادية لحزب الشعب الذي عقد مؤتمره في نيسان ٢٠٠٨، فإن المشاركة تبدو محدودة جدا وقد تصل إلى نسبة بسيطة بحيث لا تتجاوز عضوا واحدا في اللجنة المركزية دون سن الثلاثين، أما في المكتب السياسي فالمشاركة الشبائية بمعايير ١٥-٣٥ وليس بمعايير ١٥-٢٤ عاما؛ إذ إنها تصل إلى صفر. وبالتالي الحديث عن مشاركة شبائية في المكتب السياسي الذي يشكل القيادة اليومية للحزب والمنتخبة من اللجنة المركزية هو حديث إعلامي خارجي ولكنه واقعا غير مجسد.

أما بالنسبة للجهة الشعبية "فالنظام الداخلي للجهة يشترط نسبة تغيير دورية في الهيئات القيادية لدى انعقاد المؤتمر الوطني وهذه النسبة محددة بـ ٢٥٪، كما يمنع التجديد لعضو المكتب السياسي والأمين العام لأكثر من دورتين متتاليتين كل دوره مدتها ٥ سنوات، وهذا يعني موضوعياً فتح الطريق أمام الشباب للوصول إلى الهيئات القيادية بشكل منهجي"<sup>٨٠</sup>. كما قال نائب الأمين العام للجهة عبد الرحيم ملوح. وفيما يتعلق بواقع الهيئات الحالي في الجهة ومشاركة الشباب فيها فان واقع الهيئات الراهنة (اللجنة المركزية والمكتب السياسي) لا يوجد شباب بمحددات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أي اقل من سن ٣٠، والكتلة الأكبر في اللجنة المركزية هي في عمر الأربعينات، ومنذ ٨ سنوات (أي منذ انعقاد المؤتمر الوطني السادس للجنة) كانت نسبة تمثيل الشباب تتجاوز الـ ٢٥٪ من عضوية اللجنة المركزية وبمحدد زمني ينحصر في الفئة العمرية من ٣٠-٣٥ سنة"<sup>٨١</sup>.

وحول مشاركة الشباب في حركة حماس يقول منذر مشاقي: "إن الحركة تعد حركة شابة ونسبة الشباب في الهيئات القيادية ملحوظة لكنني اعتقد أن مشاركة الشباب في الهيئات القيادية لا تخضع لبرنامج وتوجه مدروس"<sup>٨٢</sup>. وما يفهم من حديث المسؤول الشبابي السابق بحماس هو أن الحركة ورغم تمايزها عن الفصائل الأخرى على مستوى مشاركة الشباب السياسية إلا أنها لا تطرح أي برنامج معلن للشباب في ميثاقها الأساسي على سبيل المثال.

وفيما يتعلق بحركة الجهاد الإسلامي "فالحركة لديها برنامج خاص بالشباب يهتم بالمجالات التالية: المجال الثقافي، والمجال الإعلامي، والمجال الاجتماعي، والمجال الرياضي، والتربوي، وهذا البرنامج تم إقراره منذ بدايات تكوين حركة الجهاد الإسلامي في بداية الثمانينات حيث تم إقراره من قبل الدكتور الشهيد المعلم فتحي الشقاقي رحمه الله"<sup>٨٣</sup>.

وحول مشاركة الشباب في الهيئات القيادية "فان التمثيل القيادي للشباب في الهيئات القيادية يتماثل مع العضوية القاعدية ونسبة تمثيل الشباب في الهيئات القيادية للحركة ٣٥٪، ونسبه تمثيل المرأة الشابة تصل إلى ٢٥٪"<sup>٨٤</sup>.

وهنا يمكن القول استنادا لمعطيات حركة الجهاد الإسلامي إنها من الحركات الفلسطينية السياسية التي تمثل الشباب ببعديه الذكوري والأنثوي بنسبة تعد بالنسبة لباقي التشكيلات السياسية الفلسطينية هي الأفضل، ولاسيما أن التعريف الإجرائي لفئة الشباب محدد لدى حركة الجهاد وبالفئة العمرية ١٨-٣٥ وهي نسبة تقترب من التحديد الإجرائي المثبت في منظمات الشباب الفلسطينية كافة .

وبالنسبة لمشاركة الشباب في الهيئات القيادية للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فبرأي المسؤول الشبابي محمد سلامة " أن التمثيل الشبابي في الهيئات القيادية يجب أن يتم على أساس برنامج شبابي والتمثيل العددي للشباب بنظري لا يشكل مشاركة شبابية بالضرورة"<sup>٨٥</sup>.

أما القيادة ماجدة المصري فأوضحت "أن النظام الداخلي المقر في المؤتمر الخامس الذي أنهى أعماله في آب ٢٠٠٧ لا يتضمن أية نصوص تحدد نسبة للتغيير الإجباري في الهيئات القيادية لدى انعقاد المؤتمر الوطني وتمثيل الشباب في الهيئات القيادية غير مراقب كنسب ثابتة ومع هذا كانت مشاركة الشباب جيدة"، وتضيف: "انه لم تقدم نسب تمثيل محددة للمرأة الشابة في المؤتمر الخامس للجهة لكن المؤتمر قلص من دور الحرس القديم في الهيئات"<sup>٨٦</sup>.

ومن خلال ما تقدم من أطروحات ومواقف لمسؤولي الأحزاب ومسؤولي المنظمات الشبابية المحيطة بالأحزاب يمكن استنتاج ما يلي:

أولاً: ما زالت الأحزاب السياسية بشكل عام تتعامل مع مشاركة الشباب بطريقة عشوائية، ولا تجد البرمجة الوثيق والاحتفاظ بقاعدة بيانات عن الشباب أو غيرهم على ما يبدو أي مكان لها في نظام عمل الأحزاب وإدارتها؛ وهو ما يمكن البناء عليه بالقول إن حديث الأحزاب السياسية عن تعزيز مشاركة الشباب لا تعدو أكثر من كونها شعارات تطلق ضمن الخطاب الإعلامي والسياسي لتلك الأحزاب، لكنها في الواقع لا يوجد ما يسندها أو يزيكها .

ثانياً: لا يوجد في الأفق القريب ما يبشر بأن سياسات الأحزاب وتوجهاتها



وبرامجها ستشهد تغييرا واعدا على صعيد المشاركة السياسية للشباب، وهذا الاستنتاج لا يحمل أي قدر من التجني على الأحزاب، بدليل أن حزب الشعب الفلسطيني الذي وإن قرر فصل الشباب في جسم مستقل عن بنية الحزب المركزية وهي خطوه ضرورية على أية حال، لكنه لم يضمن نظامه الداخلي المقرر في مؤتمره الأخير الذي عقد في نيسان ٢٠٠٨ أية نصوص أو تشريع يميز فيه الشباب أو على الأقل يضمن للشباب مشاركة سلسلة من خلال تدوير القيادة واشترط نسبة تغيير في الهيئات القيادية تشكل موضوعيا مدخلا لتحسين أو تعزيز مشاركة الشباب في موقع اتخاذ القرار.

والشيء نفسه يقال عن الجبهة الديمقراطية التي عقدت مؤتمرها العام الماضي، ومع هذا لم يلحظ أي تغيير على المستوى التشريعي داخل الجبهة يعزز من مشاركة الشباب أو يلزم الهيئات بنسب تمثيل محددة لهم في الهيئات القيادية.

وحال حركة فتح على صعيد مشاركة الشباب في الهيئات القيادية ليس أفضل هو أيضا وبخاصة لأنه لا يوجد أدنى تصور محدد عن مشاركة الشباب في الهيئات القيادية الأولى تحديدا، ولا توجد مشاريع تصورات أو تعديلات للنظام الداخلي تحدد نسب تمثيل معينة للشباب في الهيئات القيادية في المؤتمر القادم للحركة والذي من المتوقع أن يعقد في نهاية هذا العام.

وإذا ما كانت النسب المقدمة من قبل حركة الجهاد الإسلامي دقيقة فإنها ستكون الحركة السياسية الفلسطينية الأكثر إنصافا للشباب مع الإشارة إلى أن حركة الجهاد حديثة التشكيل نسبيا وهي بشكل أو بآخر تعد حركة شابة، والتوصيف نفسه ينطبق أيضا على حركة حماس التي لم يرد أي ذكر للشباب في ميثاقها الأساسي ولم يأت برنامجه الانتخابي على ذكر الشباب؛ وهو ما يجعل حركة حماس كسواها من الأحزاب السياسية لا يوجد عندها توجه منهجي مدروس لتعزيز مشاركة الشباب؛ وهذه الملاحظة لا تلغي على الإطلاق الجانب الإيجابي لدى الحركة والمتمثل بوجود قيادات شابة في موقع القرار وفي الهيئات القيادية بنسبة جيدة، ولكن يجب التذكير أيضا بأن فصائل سياسية كفتوح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب الفلسطيني كانت قياداتها الأولى في مرحلة

التشكل الأولى هي من الشباب الجامعي، وها هي الآن تتشكل من بنى وهيئات تفتقر للشباب بشكل واضح؛ وبالتالي العبرة في القدرة على التجدد والحفاظ على تمثيل شبابي ثابت ومنتام وهذا الأمر لا يمكن أن يصبح مضمونا في الحزب - مطلق حزب - سياسي إلا إذا كان توجهها مبرمجا .

ثالثا: قضية أخرى تستحق المناقشة تتعلق بمسؤولي المنظمات الشبابية والذين هم في جميع المنظمات الشبابية المحيطة بالفصائل السياسية ليسوا في عمر الشباب، ومنهم من بقى عقدين في منصبه، وهذا يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن الأحزاب السياسية تدير منظمات الشباب بمنطق الوصاية والتبعية للحزب السياسي على حساب البعد النقابي المطلي والتمكيني لمنظمات الشباب .

رابعا: إن معايير الأحزاب السياسية لفئة الشباب تتعارض في واقع الأمر مع التعريف الإجرائي المعتمد لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والذي تم تحديده بالفئة العمرية ١٥-٢٩ عاما؛ وهو بعيد كليا عن التعريف الإجرائي المعتمد في الأمم المتحدة للشباب والمحدد بالفئة العمرية ١٥-٢٤ عاما . قديدا هناك بعض المنطق في تمديد عمر الشباب إلى ٣٠ عاما كحد أقصى أو ٣٥ عاما نظرا لتداخل البعد الوطني بالبعد الاجتماعي في الوضع الفلسطيني ارتباطا بخصوصية الوضع الفلسطيني، ولكن إصرار الأحزاب السياسية على سريان سن الشباب إلى ٤٠ أو ٤٥ سنة لا يحمل سوى تفسير واحد هو أن الأحزاب السياسية تنطلق من منظور ثقافي تقليدي أبوي، لا يرى في الشباب الأهلية التي تمكنهم من تولي مسؤوليات قيادية؛ وتوارث الخبرة كما يحلو للسياسيين التأكيد عليها لا تعني إبقاء القديم على قدمه أو التمديد للقيادات التي شاخت بل يعني برمجة التغيير ومشاركة الشباب دون انقطاعات ومطبات .

## الأحزاب السياسية المسؤولة الأول عن عزوف الشباب عن المشاركة السياسية

عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية والعامة له أسبابه المختلفة، منها ما هو ذاتي، أي مرتبط باستعدادات الشباب للمشاركة وأولوياتهم التي يتقدمها

العمل والوظيفة والدراسة والاستقرار ومن ثم أولويات أخرى كالمشاركة؛ ومنها ما هو موضوعي ويرتبط بالمحيط العام بعيدا عن رغبات الشباب .

في كل الأحوال من قابلناهم كان لهم اجتهادات وأبدوا آراءهم في عزوف الشباب عن المشاركة السياسية وهي على النحو التالي :  
العضو القيادي في حزب الشعب يوسف زيادة يقول إن ”هناك أسبابا عديدة وراء عزوف الشباب عن المشاركة أبرزها: التحول الذي حصل في المجتمع الفلسطيني بشكل أساسي والمتمثل بزيادة المد الأصولي، ونشوء منظمات جديدة تهتم بقطاع الشباب، ثم افتقار الأحزاب لبرامج جذابة، فسابقا كان الجانب الإيديولوجي له بريق لدى الشباب وبعد اختفائه وغياب برامج واضحة للشباب تراجع الإقبال الشبابي . ومن المؤثرات السلبية التي لعبت دورا في عزوف الشباب عن التسييس المبالغ فيه في الحركات الشبابية، والذي لعب دورا ملحوظا في إضعاف المنظمات الشبابية، حيث أصبحت مساحة الفعل السياسي تتجاوز ٨٠٪ من الحياة الطلابية الأكاديمية؛ وبالتالي فإن الأحزاب السياسية لم تنجح في خلق اطر شبابية بالمفهوم العلمي والمنظمات الطلابية تسمي نفسها ذراع كذا وكذا من الأحزاب“<sup>٨٧</sup>.

ويؤكد معتز السيد عضو الرقابة الحزبية في حزب الشعب الفلسطيني ما قاله رفيقه بالقول: إن عزوف الشباب عن المشاركة السياسية بشكل عام وعن المشاركة في المنظمات الشبابية المحيطة بالأحزاب، سببه اضمحلال مفهوم العمل العام وامتتهان العمل السياسي من قبل المنظمات الشبابية“<sup>٨٨</sup> .

ماجدة المصري تعتبر أن المسؤول عن عزوف الشباب عن المشاركة السياسية الأحزاب نفسها، وتضيف: ”في مراحل المد الوطني تكون مشاركة الشباب هي الأوسع، ومع تشكل المنظمات الجماهيرية ومنها منظمات الشباب بطبيعة الحال لم يكن البعد الشبابي المطلبى ملموسا والتنافس الانتخابي أثر سلبا على أدوار الشباب، وكان من المفترض بنا كيسار أن نبلور البعد المطلبى الاجتماعي في الإطار الوطني وليس العكس“<sup>٨٩</sup>.

ولا يتعد محمد سلامة سكرتير اتحاد الشباب الديمقراطي عما ذكرته رفيقته المصري فيما يتعلق بعزوف الشباب، إذ يعتبر أن المتغيرات التي حصلت أثرت بشكل سلبي على دور الشباب؛ إذ أصبحت المنظمات الشبابية بعيدة عن هموم الشباب والتأطير لا يتم على أساس شبابي بل سياسي؛ والمنتديات الطلابية الفنية أو الثقافية التي بدأت بالظهور في الجامعات سببها النواقص في الأطر الطلابية التي لم تعد تعمل على أساس التحشيد باتجاه مصالح الطلبة واحتياجاتهم<sup>٩٠</sup>.

أما القيادي جهاد رمضان عضو سكرتاريا منظمة الشبيبة الفتاوية فيرى أن هناك أسبابا عدة ساهمت في عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، أبرزها: "الابتعاد عن هموم الشباب سواء من قبل الأحزاب أو المنظمات الشبابية، وتراجع دور وفعاليات الحركات الشبابية الطلابية في الحياة العامة والسياسية مما أفقد هذه الحركات بريقها وجاذبيتها، كما أن جمود البرامج الموجهة للشباب وقصورها وعدم قدرتها على مواكبة وتلمس احتياجات الشباب المتجددة أيضا كانت من أهم العوامل التي جعلت الشباب يبتعدون عن المشاركة؛ وينتهي رمضان حديثه بالتأكيد أن الانقسام السياسي وما تولد عنه من أجواء صراع حادة وثقافة تحريض وكرامية، ساهما في عزوف الشباب بشكل لا يمكن تجاهله"<sup>٩١</sup>.

ويعتقد عبد الرحيم ملوح أن عزوف الشباب عن المشاركة السياسية يقف وراءه أسباب مختلفة، أبرزها: "أن الشباب لم يأخذوا موقعهم المناسب في التشكيل السياسي الفلسطيني الرسمي والحزبي، كما أن انتشار الفساد كثقافة وسلوك لعب دورا لا يستهان به في إضعاف مشاركة الشباب؛ فشراء الذم والتوظيف على أساس الولاء السياسي خلق عقلية لدى الشباب تقوم على المراوغة وعدم الثبات والبحث عن المصلحة والمعنى الضيق للكلمة مقابل أي عمل أو مساهمة في العمل العام، أي إن روحية المبادرة للانخراط في الحياة العامة تراجعت بشكل خطير وحل محلها المصلحة الفردية والسلوك الفهلوي"<sup>٩٢</sup>.

وأشار ملوح إلى أن هناك وجها آخر لإشكالية مشاركة الشباب تتمثل في "إشكالية تبوء المسؤولية" وهي إشكالية من بعدين: الأول، إن الشباب

المحتملين لإشغال مناصب قيادية يستنكفون عن الترشيح لأنهم لا يرغبون في تحمل المسؤولية القيادية في هذه المرحلة، والثاني، يتمثل في التأثر في الثقافة التقليدية التي تعتبر الشباب الجدد عديمي الخبرة والتجربة؛ ولهذا يفضلون انتخاب القديم من غير الشباب في الهيئات القيادية للأحزاب، ويضيف: "اليسار الفلسطيني يتميز بشكل نسبي في ثقافة التغيير، وبالعموم الحركة السياسية الفلسطينية لم تنتج ثقافة تجديد وهذه إشكالية برأيي وبخاصة لأن معركتنا طويلة وهناك حاجة دائمة لحمل الراية ويجب أن يتوافر عنصر الكفاءة فيمن سيحملها"<sup>٩٣</sup>.

وبالنسبة لوائال الفقيه سكرتير اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني، فإن العزوف عن المشاركة السياسية للشباب "ناجم عن أجواء الإحباط التي تولدت في أوساط الشباب بعد اتفاقات اوسلو وعدم تمثيل الشباب في هيئات الحكم وفي الحياة العامة بشكل ملائم، وناجم أيضا عن أزمة الثقة القائمة بين الشباب والأطر التابعة للأحزاب، والأحزاب ذاتها، بسبب طرائق عملها المتقدمة التي لا تحتوي على أي عامل جذب للشباب بل هي على العكس تلعب دورا منفرا باستمرار"<sup>٩٤</sup>.

وبحسب وجهة نظر مسؤول الشبيبة في حركة الجهاد الإسلامي، فإن العزوف عن المشاركة السياسية يعود إلى كثرة الوعود من كل الأطراف لكن أيا من الأحزاب لم يحقق احتياجات الشباب وعاش الشباب في ظل الحصار والقهر والشقاء؛ مما جعلهم يفقدون الثقة في كل شيء"<sup>٩٥</sup>.

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن ثمة توافقا وإلى حد كبير ما بين كافة مسؤولي المنظمات الشبائية على أن إسقاط برامج غير شبائية على المنظمات الشبائية، والإصرار على إدارة عمل المنظمات بأدوات قديمة وبرامج متقدمة، والتمسك برؤيتها النفعية القائمة على أساس أن الوظيفة الرئيسية للمنظمات الشبائية هي التعبير عن سياسات الحزب السياسي، أدت إلى تراجع مشاركة الشباب السياسية، لأنهم لم يجدوا ما يبحثون عنه في تلك المنظمات.

المسألة الثانية تتعلق بالوضع السياسي وانعكاساته السلبية على الشباب، وان كان هذا الانقسام قد تم قبل عام أو أكثر قليلا وأزمة انفضاض الشباب عن المشاركة السياسية هي في واقع الأمر أقدم كثيرا من هذا التاريخ؛ وبالتالي فإن إلقاء كل المسؤولية على الانقسام السياسي الأخير بتقديرنا أنه إسقاط ارادوي وهدفه التبرير وعدم البحث جديا في مسؤولية الأحزاب السياسية عن الخلل الحاصل، والمتعلق بطبيعة العلاقة القائمة بين منظمات الشباب والحزب السياسي والبرامج والسياسات الموجهة للشباب ومدى ملاءمتها لاحتياجاتهم الفكرية والثقافية والحياتية.

في كل الأحوال عزوف الشباب له أسباب أخرى غير التي تم ذكرها هنا؛ وفي مقدمتها انشغالات الشباب وأولوياتهم التي ليست بالضرورة ثابتة أو تقع في مقدمتها المشاركة السياسية، فالاهتمام بتأمين لقمة العيش بسبب حالة الفقر العام تشكل سببا لعزوف الشباب عن المشاركة السياسية إضافة إلى ما سبق فهناك المخاطر الأمنية التي تلعب دورا في عزوف شريحة ليست قليلة من الشباب عن المشاركة خشية من المترتبات التي قد تتولد عن خلفية المشاركة السياسية، وهنا زاد الانقسام السياسي بعد ١٤ حزيران ٢٠٠٧ من التعقيدات والمحاذير في أوساط الشباب وبما يعني تعزيز العزوف.

كما يجب أن لا يغيب عن أذهاننا ولو للحظة أن الفساد في الطبقة السياسية انعكس سلبا على الشباب ومشاركتهم بشكل عام وعلى منظمات الشباب والمشاركة السياسية لهم بشكل خاص، وتجلت في العزوف والانسحاب من الحياة العامة وترك المنظمات الشبابية التي تحولت إلى واجهات عرض سياسية أكثر منها منظمات نقابية قطاعية، فضلا عن أن التنافس السياسي أدى بالأحزاب السياسية إلى إتباع أساليب عمل غير بناءة لاستقطاب الأصوات الانتخابية؛ وهو ما أدى في النهاية إلى غياب أية ملامح تغييريه للحركة الطلابية وتحولت إلى أجسام هلامية رخوة وهشة تشكلها إدارات الجامعات كما تشتهي وتريد.

كذلك يجب ألا ننسى أن عزوف الشباب عن المشاركة في المنظمات الشبابية المحيطة بالحزب السياسي ارتبط بنشوء ما عرف بمنظمات شبابية أهلية؛ وهذه

المنظمات من خلال البرامج الممولة وتحررها من التبعية الحزبية أخذت تستحوذ على اهتمام الشباب أكثر من سواها؛ واليوم يرى فيها الشباب كما بينت نتائج الاستبانة التي تم تطبيقها على الشباب الجامعي منظمات شبابية أكثر تنوعاً وأكثر جذباً؛ لأنها تمتلك إمكانيات وبرامج قادرة على تلبية احتياجات الشباب وتعزيز قدراتهم، ومحاسنهم عبر مقاربات ثقافية ومعرفية تنسجم وروح الشباب التي تفتح إلى الانفتاح الجامح على الحياة والإبداع، بعيداً عن تدجين السياسيين الذين قد يفهمون الاستقلالية تمرداً أو شقاً لعصا الطاعة.

## عقلية التجزئة التي أنتجتها الأحزاب وراء غياب منظمة وطنية للشباب

لماذا غاب العنوان الموحد للشباب؟ ومن المسؤول عن هذا الغياب؟ قضية تحتاج إلى قراءة وتحليل لتظهير حقيقة الإشكالية القائمة والتي بدون شك لعبت دوراً في شرذمة وتهميش مشاركة الشباب السياسية.

برأي معتز السيد فإن غياب المنظمة الوطنية الجامعة للشباب "سببها عقلية التجزئة التي أنتجتها الأحزاب السياسية والتي تعززت الآن أكثر مع وجود حالة الانقسام السياسي الحاصلة بين الضفة الغربية وقطاع غزة"<sup>٩٦</sup>.

أما ماجدة المصري فتري أن غياب المنظمة الشبابية الوطنية الواحدة سببه وجود هياكل بدون مضمون، "فالالاتحاد العام لطلبة فلسطين كان سابقاً بمثابة المنظمة الشبابية الموحدة؛ ولكنه الآن لا يفعل أي شيء، ومجلس الشباب الفلسطيني هو مسمى بدون مضمون"<sup>٩٧</sup>.

أما محمد سلامة المسؤول الشبابي في اتحاد الشباب الديمقراطي فيرى "المسؤولين في المنظمات الشبابية مربوطين في مركز القرار السياسي وهذا أساس شرعيتهم ونفوذهم وليس تميزهم أو كفاءتهم"، ويضيف: "إشكالية الاتحاد العام لطلبة فلسطين تتمثل في عدم قدرته على تجديد نفسه ونظامه الداخلي وتجديد هيئاته التي مضى عليها ١٨ عاماً حيث جرت آخر انتخابات له في العام ١٩٩٠،

وتداخل أعضاء الهيئة التنفيذية للاتحاد مع بنى السلطة الوطنية الفلسطينية<sup>٩٨</sup>.

ويضيف جهاد رمضان أبعاد جديدة للإشكالية القائمة بخصوص المنظمة الوطنية الموحدة للشباب، فهو يعتقد أن الإشكالية تتمثل في "أن اتحاد طلبة فلسطين لم يتواصل مع الداخل الفلسطيني حتى بعد مجيء السلطة الوطنية وبقي محصوراً في الخارج، وهو الآن لا يمارس دوره كجسم تمثيلي للطلبة والشباب الفلسطيني كما ينص نظامه الأساسي، ويعزو السبب في عدم الاتفاق على كيان موحد للشباب إلى عدم نضج فصائل العمل الوطني حيث لا زالت تلك الفصائل مشدودة إلى اعتباراتها الذاتية وخلال عشرين عاماً تقريباً لم تجر انتخابات في الاتحاد العام لطلبة فلسطين وهذا يعني تغييب ثلاثة أجيال من الشباب"<sup>٩٩</sup>.

ويحمل عبد الرحيم ملوح مسؤولية غياب المنظمة الشبابية الموحدة إلى حركة فتح؛ لأنها اعتبرت اتحاد طلبة فلسطين هو نفسه ممثلاً للشباب الفلسطيني، بينما قوى اليسار كانت تطالب بفصل المهمتين وتشكيل اتحاد شباب مستقل عن اتحاد الطلبة، وتابع بالقول: "إن اتحاد طلبة فلسطين كان في المرحلة الأولى يمثل الهم الجمعي للفلسطينيين الشباب لكنه بعد دخول الكتل السياسية أصبح التوظيف السياسي واضحاً فيه، وما هو مطلوب اليوم مؤسسة شبابية وطنية تتجاوز الخلافات والصراعات الداخلية"<sup>١٠٠</sup>.

ويتفق وائل الفقيه إلى حد كبير مع ما يطرحه عبد الرحيم ملوح بقوله: "إن اتحاد طلبة فلسطين مشلول الآن ونتمنى أن يتم تفعيله من جديد كإطار نقابي موحد للشباب وهذا الأمر ممكن ولكنه يتطلب إعادة إحياء لبرامجه النقابية، وتعديل لنظامه الداخلي، وإلغاء "الكوتا" السياسية والاستعاضة عنها بالديمقراطية المفتوحة على أساس النسبية الكاملة. أما بالنسبة للمنظمة الشبابية الموحدة فهي أمنية، ولكن مشكلة الأطر الشبابية هي امتداد لمشكلة الأحزاب السياسية، وفي حال استمر التعثر على المستوى الوطني سنسعى لبلورة إطار شبابي على مستوى القوى اليسارية"<sup>١٠١</sup>.

وبرأي عبد المنعم وهدان "فإن غياب المنظمة الشبابية الوطنية الجامعة نقیصة



كبرى واتحاد طلبة فلسطين مع احترامنا للدور الذي لعبه تاريخيا فإنه الآن يشكل عبئا على الشباب وأضحى يعكس توجهات أشخاص أكثر منه جسما تمثيلا للشباب، عدا عن أن قياداته انخرطت في العمل السياسي والوظيفي الحكومي وغيب العمل النقابي تماما، لقد جرت محاولات لإيجاد اتحاد شبابي موحد قبل عدة سنوات إلا أن تلك المحاولات فشلت، لأن الاتحاد لا يتم بقرار إجرائي وإنما يحتاج إلى إرادة ورغبة صادقة وأجواء مناسبة، وهذه مسؤولية السلطة الوطنية والأحزاب السياسية على حد سواء<sup>١٠٢</sup>.

ويحمل يوسف زيادة مسؤولية غياب جسم موحد للشباب الفلسطيني لحركة فتح "لأنها هيمنت خارج منطق الشراكة على كل المؤسسات بما فيها اتحاد الطلبة فلسطين وهذا الوضع خلق حالة من العزوف، وكشف عن طرح مبادرة لتشكيل مجلس وطني للشباب ولكن حتى الآن لا تبدو الآفاق واضحة ولا الاتجاهات"<sup>١٠٣</sup>.

## بماذا تتقف المنظمات الشبابية أعضائها ولماذا تبدو منظمات الشباب اليوم أكثر تعصبا من ذي قبل؟

إشكالية التعصب ورفض الآخر وغياب التسامح السياسي أضحت اليوم معلما ثابتا من معالم المشهد السياسي الفلسطيني الذي يبدو أنه دخل في نفق مظلم جراء حالة الانقسام والخطاب الانقسامى الذي يغذيها ويشير إلى مواقف أطرافها. ما يهمننا في الأمر هو المنظمات الشبابية هل غرقت في وحل الخطاب العصبوي أم إنها نأت بنفسها عنه وبقيت طرفا محايدا؟

منذر مشاقي يقر أن هناك "ثقافة كراهية تنتجها الأحزاب السياسية ضمن خطابها الإعلامي والسياسي وهو انعكاس للضرورة السياسية الداخلية، وبالنسبة لحركة حماس فإن عملية التثقيف الداخلية تنطلق من اعتبارات إسلامية أعمية وبطبيعة الحال وطنية، مع اقتناعي أن على حركة حماس أن تعطي اهتماما أكبر للبعد الوطني والمواطنة في تثقيفها الداخلي خصوصا للشباب"<sup>١٠٤</sup>. واستنادا إلى ما قاله المسؤول الشبائي السابق في الكتلة الإسلامية منذر مشاقي وإلى المتابعة

والرصد لخطاب حركة حماس يمكن القول إن الأولوية في التثقيف لدى الحركة بغض النظر عن الأزمنة الراهنة ما زال ينحو نحو البعد الاممي الإسلامي، وفي الدرجة الثانية البعد الفلسطيني مع التأكيد أن البعد الفلسطيني بمفهومه المستند لمبدأ المواطنة لا يبدو انه حاضر في التثقيف الداخلي وما زال الإيديولوجي يعلو على الوطني في ترتيب الأولويات الثقافية.

من جانبها ترى ماجدة المصري أن "هناك غيابا للتربية السليمة في أوساط الشباب تقوم على أساس المواطنة وهو ما ساهم في زعزعة قناعاتهم ودفع بهم نحو الهجرة، الشباب عموما يحتاج إلى خطاب ديمقراطي منفتح ونحن لم نقدم لهم هذا الخطاب ولم تقدمه الحركة الإسلامية أيضا". وهنا تضع ماجدة المصري الأصبغ على الجرح وتقول بشكل واضح إن إشكالية الشباب ناجمة من نوعية الثقافة التي أنتجتها الأحزاب السياسية الفلسطينية بمختلف مشاربها الفكرية والثقافية ولا تعني حزبها أو اليسار عموما من مسؤوليته في تعقيب الخطاب الديمقراطي المنفتح المستند لمعيار المواطنة.

ولا يتعد كثيرا يوسف زيادة عما طرح في أعلاه؛ إذ يعتقد أن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بشكل عام وأحزاب اليسار الفلسطيني بشكل خاص فشلت في تأصيل ثقافة تتناسب وواقع المجتمع الفلسطيني وهو ما ساهم في إضعاف قدرتها على الوصول إلى الشباب واستقطابهم<sup>١١٥</sup>. وهذا لا يختلف في المضمون عما طرحته ماجدة المصري ولكنه يخصص أكثر في النقد تجاه مضمون الخطاب المفترض إنتاجه من قوى اليسار والمتمثل بخطاب حدائثي يعزز الهوية الثقافية وينفتح على العالم ضمن رؤية واضحة ومحددة المعالم.

مسؤول الرابطة الإسلامية المقربة من حركة الجهاد الإسلامي لا يرى «أي عيب في وجود منظمات شبابية مختلفة داخل الوطن ولكن أن يتحول الخلاف إلى شقاق وكره وتربية ثقافية حزبية ضيقة فهذا لا نرضى به أبدا»<sup>١١٦</sup>. والمضمون الذي حدده المسؤول الشبابي المقرب من الجهاد الإسلامي يشكل قاسما مشتركا لكل المنظمات والأطياف الفكرية والسياسية وهو ما يفتح أفقا مستقبليا للحوار واللقاء بعيدا عن منهج الإقصاء.

ويلخص عبد الرحيم ملوح الإشكالية الثقافية بالقول إن المؤسسات الشبابية أصبحت في الفترة الأخيرة مؤسسات متضاربة مع مفهوم المؤسسة الوطنية الجامعة البعيدة عن الصراعات الحزبية وأضحت تنتج ثقافة فئوية حلقية ضيقة ؛ وهذه المنظمات بالنتيجة غير مفيدة لا للشباب ولا للعمل الوطني<sup>١٠٧</sup> . وبناء عليه يصبح من الأولويات في منظمات الشباب أن يعدلوا وضع منظماتهم على السكة الصحيحة والتي تتمثل بوجود منظمات نقابية مهنية مطلبيه وسياسات تثقيف تنطلق من مفهوم المواطنة .

وبصدد أولويات التثقيف الداخلي لمنظمات الشبيبة الفتحاوية يقول عبد المنعم وهدان : ”نحاول أن نربي أعضاء الشبيبة على احترام نتائج صندوق الانتخابات وقواعد اللعبة الديمقراطية ، ونوضح لهم أن صندوق الاقتراع ليس كل الديمقراطية بل هو إحدى آلياتها المهمة ، وبعد الانقسام السياسي الأخير قمنا كشيبة بإنشاء وحدة حقوق إنسان لتربية الطلبة على الحوار والتسامح وقبول الآخر ، وهذه المبادئ نعتبرها ضماناً للمستقبل“<sup>١٠٨</sup> .

وما قاله وهدان في غاية الأهمية باعتباره اتجاهاً تصحيحياً وتربوياً يصب في خدمة الشباب كدور ومشاركة ويصب في خدمة المجتمع الفلسطيني في المحصلة ، لأن مبادئ حقوق الإنسان تشكل أحد الضمانات الرئيسية والقواعد الناظمة لمجتمع فلسطيني يحترم الحريات ويشجع على مشاركة الشباب السياسية ويعمل على مأسستها من خلال تشريعات داعمة ومساندة تعمل مع الوقت على تغيير الثقافة السائدة باتجاه ثقافة شراكة ديمقراطية .

- ٥٩ مقابلة مع مسؤول المنظمة الشبابية افي حركة الجهاد الإسلامي في غزة بهدف الدراسة، تموز ٢٠٠٨
- ٦٠ مقابلة مع عبد المنعم وهدان، احد القيادات الشابة في حركة فتح في الضفة الغربية، اجريت خصيصا من اجل الدراسة، تموز ٢٠٠٨
- ٦١ مقابلة مع جهاد رمضان، احد اعضاء سكرتاريا منظمة الشبيبة الفتحاوية في محافظة نابلس، اجريت خصيصا من اجل الدراسة، تموز ٢٠٠٨
- ٦٢ مقابلة مع عبد الرحيم ملوح نائب الأمين العام للمجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أجريت خصيصا معه بهدف الدراسة. تموز ٢٠٠٨
- ٦٣ مقابلة مع وائل الفقيه، سكرتير اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني أجريت خصيصا بهدف الدراسة، تموز ٢٠٠٨
- ٦٤ مقابلة مع يوسف زيادة، سكرتير المنظمة الشبابية الطلابية في الجامعات أجريت خصيصا بهدف الدراسة، تموز ٢٠٠٨.
- ٦٥ مقابلة مع محمد سلامة، سكرتير اتحاد الشباب الديمقراطي في فلسطين أجريت خصيصا بهدف الدراسة، تموز ٢٠٠٨.
- ٦٦ مقابلة مع منذر مشاقي احد القيادات السابقة في الكتلة الإسلامية. أجريت خصيصا بهدف الدراسة، آب ٢٠٠٨.
- ٦٧ مقابلة مع عبد الرحيم ملوح، مصدر سبق ذكره
- ٦٨ مقابلة مع ماجدة المصري عضو المكتب السياسي للمجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أجريت بهدف الدراسة حزيران ٢٠٠٨
- ٦٩ مقابلة مع عبد المنعم وهدان، مصدر سبق ذكره
- ٧٠ المصدر السابق.
- ٧١ نفس المصدر.
- ٧٢ مقابلة مع وائل الفقيه، مصدر سبق ذكره
- ٧٣ مقابلة مع محمد سلامة
- ٧٤ مقابلة مع عبد المنعم وهدان
- ٧٥ مقابلة مع جهاد رمضان، عضو منظمة الشبيبة الفتحاوية بهدف الدراسة، تموز ٢٠٠٨
- ٧٦ مقابلة مع معتز السيد، عضو لجنة الرقابة المركزية بحزب الشعب الفلسطيني بهدف الدراسة، آب ٢٠٠٨
- ٧٧ مقابلة مع يوسف زيادة ومعتز السيد.
- ٧٨ مقابلة مع يوسف زيادة
- ٧٩ المصدر السابق
- ٨٠ مقابلة مع عبد الرحيم ملوح
- ٨١ مقابلة عبد الرحيم ملوح
- ٨٢ مقابلة منذر مشاقي
- ٨٣ مقابلة مع احد قيادات الجهاد الإسلامي
- ٨٤ مقابلة مع احد قيادات الجهاد الإسلامي في غزة
- ٨٥ مقابلة مع محمد سلامة

- ٨٦ مقابلة مع ماجدة المصري  
٨٧ يوسف زيادة مقابلة خاصة  
٨٨ مقابلة مع معتز السيد  
٨٩ ماجده المصري مقابلة خاصة  
٩٠ مقابلة مع محمد سلامة  
٩١ مقابلة مع جهاد رمضان  
٩٢ مقابلة مع عبد الرحيم ملوح  
٩٣ المصدر السابق  
٩٤ وائل الفقيه مقابلة خاصة  
٩٥ مقابلة مع حركة الجهاد الإسلامي  
٩٦ مقابلة مع معتز السيد  
٩٧ مقابلة مع ماجدة المصري  
٩٨ مقابلة مع محمد سلامة  
٩٩ مقابلة مع جهاد رمضان  
١٠٠ مقابلة مع عبد الرحيم ملوح  
١٠١ وائل الفقه مقابلة خاصة  
١٠٢ عبد المنعم وهدان، مقابلة خاصة  
١٠٣ يوسف زيادة مقابلة خاصة  
١٠٤ مقابلة خاصة مع منذر مشاقي  
١٠٥ مقابلة مع يوسف زيادة  
١٠٦ مقابلة مع مسؤول الرابطة الطلابية الإسلامية/ حركة الجهاد الإسلامي  
١٠٧ مقابلة مع عبد الرحيم ملوح  
١٠٨ مقابلة مع عبد المنعم وهدان





١- هناك اختلاف واضح وجلي في معايير ومقاييس سن الشباب بين كل من : الأحزاب السياسية الفلسطينية التي تعتمد لمد عمر الشباب حتى ٤٥ عاما وأكثر منها قليلا ، والمنظمات الشبابية المحيطة بالحزب السياسي التي في غالبيتها تتبنى مفهوما محددًا للشباب يقع في نطاق الفئة العمرية ١٥ - ٣٥ عاما ، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي يتبنى تعريفا إجرائيا للشباب ضمن الفئة العمرية ١٥-٢٩ عاما ، والتعريف الدولي للشباب المقر من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يتبنى تعريفا إجرائيا يتحدد بالفئة العمرية من ١٥- ٢٤ عاما ، وبالتدقيق في الفئات العمرية الواردة في هذه التعريفات يتأكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك تبايناً ليس قليلاً فيما بينها خصوصاً بين محددات الأحزاب للشباب ومحددات الأجهزة المهنية ومؤسسات الشريعة الدولية ، وهذا التباين باعتقادنا ليس عفويا كما قد يبدو للوهلة الأولى بل هو نابع من اعتبارات عدة أهمها :

الاعتبار الأول ، أن هذا التباين قائم بصفته انعكاس لتباين في منظومات الثقافة والفكر والواقع الاجتماعي الاقتصادي ومستوى تطور المجتمع ؛ إذ إن الأحزاب والنخب السياسية الفلسطينية هي نتاج لواقعها المتعين وهي ما زالت بشكل إجمالي تتعامل مع مفهوم الشباب من منظور الثقافة التقليدية الأبوية التي تعمل على إدامة ومد نفوذ الكبار وهيمنتهم إلى أقصى مدى ممكن زمنياً ، لاعتقادها أنها تصلح لكل زمان ومكان غير آبهة بالمأثور الشعبي القائل : « لكل زمان دولة ورجال » .

السبب الثاني الذي يقف وراء اعتماد معايير سائخة للشباب من قبل الطبقة السياسية الفلسطينية هو تشبهاً بدفة القيادة تحت مسميات «التجدد» و«الخبرة النادرة» و«القيادة التاريخية» و«الرمزية» التي تصل إلى حد القدسية أحياناً ، ولشروعها هذه السياسات لم يكن بد من تعويم مفهوم الشباب وتمييع معالمة وبما يسهل على النخب السياسية التي تدافع عن مصالحها وامتيازاتها بان تسوق نفسها تحت مسميات عدة كالشباب الدائم والمسميات الواردة في أعلاه .



السبب الثالث يتمثل في نسبية الأشياء، ونتيجة احتجاز التطور الطبيعي للشباب داخل الأحزاب أصبح الصف الأول والصف الثاني من القيادات والنخب السياسية في سن متقدمة بعضها تجاوز العقد السابع، وبمعايير هؤلاء القادة يصبح الشباب من هم دون العقد السادس أو السابع. بكلمات أخرى فإن شيخوخة الحزب السياسي الفلسطيني وتقدم وترهل هيئاته وبناء القيادة سحبت نفسها على المعايير كافة، حيث أصبحت معايير محافظة ومقاومة للتجديد الذي لو أضحى نظاميا ومنهجيا فسوف يذهب بها إلى التقاعد أو خارج دائرة القرار.

٢- بالاستناد إلى النتائج التي تم استخلاصها من الاستبانة ومن المقابلات الميدانية فإن حصيلة القراءات والتحليلات تبين أن المشاركة السياسية للشباب في الحزب السياسي بالإجمال هي مشاركة متباينة ان في مستوى الاحزاب فيما بينها او في مستوى الحزب الواحد .

فعلى المستوى القيادي أي في الهيئات القيادية الاولى فالمشاركة السياسية ضعيفة وتصل الى الصفر في كافة الاحزاب بدون استثناء بمعيار الفئة العمرية ١٥-٢٩ وترتفع النسبة قليلا في المستوى القيادي الثاني والثالث ولكنها لا تخرج عن نطاق دائرة المشاركة الضعيفة. وبمعايير ١٥-٣٥ فإن الأمور تتعدل نسبيا لتصبح الصورة أقل قتامة لكنها ليست ناصعة البياض أيضا ولا تخرج عن نطاق التقييم الضعيف، وربما في حركتي حماس والجهاد الإسلامي اللتين يتمثل فيهما صف قيادي شاب تتعدل الصورة نوعا ما بحكم أنهما فصيلان سياسيان جديدان نسبيا والصفة الشبابية تكون ظاهرة فيهما، حتى لو لم يكن لديهما سياسات وبرامج موجهة للشباب بصفته قطاعا اجتماعيا رئيسيا في المجتمع يجب النهوض به وبمكائنه بغض النظر عن الميول السياسية أو القناعات السياسية والفكرية.

أما في مستوى الهيئات الدنيا للأحزاب والتي تكون في العادة هيئات محلية أو مناطقية محدودة الصلاحية، فالصورة تكاد تكون مغايرة للصورة في الهيئة الأولى والثانية، حيث نجد نسبة التمثيل الشبابي جيدة، وعلى ما

يبدو إن محدودية دور تلك الهيئات في رسم السياسات الحزبية على النطاق الوطني تجعل من التنافس عليها اقل شأنًا مما في الهيئات المقررة .

وفي مستوى المشاركة في الحياة السياسية فان مشاركة الشباب تبدو صورتها مغايرة للواقع الحزبي والرسمي حيث كانت مشاركة الشباب في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عامي ١٩٦ و٢٠٠٦ مشاركة واسعة ورائعة وتجاوزت بالاجمال نسبة الـ ٦٠٪ كمتعدل عام والذين قالوا انهم سيشاركوا في الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة ايضا تتجاوز نسبتهم الـ ٥٠٪، وهي نسبة جيدة في ظل حالة الاحباط التي يعيشها الشباب سواء من انعكاسات الوضع السياسي العام او جراء الوضع المعيشي وغياب الرعاية الكافية لهم من الاطر الرسمية او الاطر الحزبية ، واذا ما اضفنا الدور المتميز للشباب في مستوى المشاركة الوطنية متعددة المستويات في كل مراحل المسيرة الوطنية، نصل الى نتيجة ان مشاركة الشباب الوطنية وفي الحياة السياسية تتخطى دائرة الجيد، لكنه لم ينعكس بذات القدر في الاحزاب ومؤسسات الحكم .

وفي مستوى الأطر الرسمية، فاصورة باهتة، ونسبة التمثيل الشبابي تراجعت في المجلس التشريعي الثاني عما كانت عليه في المجلس التشريعي الأول، فضلا عن أن الذين صنفوا شبابا من أعضاء المجلس التشريعي الأول والثاني كانوا متجاوزين لفئة الشباب ضمن المعايير الدولية ومعايير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

أما في مستوى الحكومات الفلسطينية فإن الوزراء الثلاثة الذين شغلوا مناصب في ١٣ حكومة فلسطينية على أساس أنهم شباب هم في الواقع متجاوزون لسن الشباب، ولنفترض جدلا أنهم فعليا ضمن فئة الشباب فإنهم يشكلون نسبة لا يعتد بها وهم يمثل هذا التمثيل أشبه بالغياب لأنهم لم يشكلوا سياقاً .

وبالخلاصة فان مشاركة الشباب بالمحصلة لا تبدو على صورة واحدة أو مستوى ثابت بل هي متباينة هبوطا وصعودا، ولكن إذا ما ربطنا الأمر

بآلية اتخاذ القرار على المستوى العام أو الوطني وحضور الشباب في رسم السياسات ومراقبة تنفيذها وتقييمها، فإن مشاركة الشباب ضعيفة وغير مقررّة علماً بأن المعايير الدولية للمشاركة الجيدة تتراوح ما بين نسبة ٣٠-٣٥٪ من مجمل البنى والهيئات والتشكيلات القائمة في عموم المجتمع .

٣- ليست كل معوقات المشاركة السياسية للشباب نابعة من اعتبارات مصلحة ، بل هناك العامل الثقافي الذي يلعب دوراً معوقاً لتقدم الشباب نحو المشاركة السياسية . فالمنظور التقليدي المتمثل بالثقافة السائدة ينحو على الدوام لتضييق مساحة مشاركة الشباب موضوعياً عبر معايير المحافظة التي تعمل على توهين قدرات الشباب وتثبيط أي جهد لاضطلاعهم بمهمات قيادية في ريعان العمر ، بحجة قلة الخبرة والحشية من الفشل ونزق الشباب ، والمشكلة هي أن هذه الثقافة التي تعوق مشاركة الشباب بشكل عام على مختلف المستويات والميادين ، لم تجد بديلاً ثورياً لها خصوصاً من قبل الأحزاب السياسية التي يفترض أن تمثل اتجاهها تغييرياً شاملاً وحادثاً في المجتمع والسياسة ، وأن تنتج ثقافة تغيير ومشاركة ديمقراطية وتعمل على تكريسها في الوعي العام للمجتمع بشكل يمكن الشباب من المشاركة الطوعية الحرة بعيداً عن الانتماءات الأثرية الإلزامية وغير الاختيارية . خلاصة القول : إن الأحزاب السياسية التي طرحت نفسها كحامل مشروع تغيير على صعيد الحكم والمجتمع ونتيجة لتردها ومهادنتها للثقافة التقليدية في طرح رؤيتها بوضوح وجرأة ، أعطت للثقافة التقليدية وحواملها الاجتماعية الفرصة الكاملة لكي تعيد هيمنتها على المجتمع ثقافياً وسياسياً ، وتعيد شرعنة دورها ومكانتها في الوعي العام ؛ وعليه يمكن المجازفة بالقول أن إشراك هذه الأحزاب للشباب لا ينبع من منظور متحيز للشباب ولا هو للتغيير بل من منظور استخدامي ليس أكثر .

٤- منظمات الشباب المحيطة بالأحزاب تسير نحو الانحسار والتراجع الخطير في جماهيريتها وبعضها مسميات بدون أي مضمون ، وبعضها لا يحمل من المنظمات الجماهيرية إلا الاسم بينما هي بالمضمون منظمة حزبية بكل المعايير ؛ ومنظمات الشباب التي ما زالت تحظى ببعض الجماهيرية والنشاط

وللخروج من هذه الوضعية باتجاه الوضعية الصحيحة والصحية فإنه مطلوب منها العمل على إعادة النظر في صيغة هذه المنظمات وآليات عملها وبرامجها «مسبقة الصنع» وطبيعة علاقتها بالحزب السياسي ، ولاسيما أن النتائج المستقاة من الاستبانة والمقابلات بينت بوضوح تام أن ثقة الشباب بالمنظمات الشبابية المحيطة بالحزب السياسي ضعيفة بينما هي أعلى في المنظمات الشبابية الأهلية بدرجة ملحوظة .

٥- إن أبرز الإشكاليات التي تواجه الشباب وتحد من مشاركتهم السياسية تتمثل في الخطاب السياسي الاقصائي الذي يكرس ثقافة التعصب والكرهية ورفض قبول الآخر المختلف ، وهذا الخطاب من الخطورة بمكان إلى الحد الذي يتهدد وحدة المجتمع والسلم الأهلي فيه ؛ وبالتالي فإن الاتفاق على تجاوز هذا الخطاب يشكل أولوية وطنية يجب العمل على تحقيقها بالسرعة الممكنة ، وبما يجنب المجتمع الفلسطيني المزيد من الأزمات والإشكالات ، ويحرر الشباب أو يخرجهم من حالة التقوقع التي أصيبوا بها جراء هذه الوضعية غير السليمة . وبهذا الصدد إن توحيد خطاب الأحزاب السياسية على أساس مفهوم المواطنة الفلسطينية هو الأساس المنهجي الذي يمكن من خلاله إعادة بناء نموذج سياسي جذاب ويتسع لمشاركة سياسية شبابية .

٦- رغم الحديث المكرر من الأحزاب السياسية عن الشباب وأهمية هذا القطاع في التغيير والتنمية إلا أنه على ما يبدو لا يعير الشباب أي اهتمام لا عادي ولا استثنائي ، وهو ما يعني أن كل الشعارات الصاخبة التي تطلق حول الشباب ليست أكثر من شعارات للاستهلاك المحلي والتنافس الانتخابي ؛ وأبرز دليل على هذا الاستنتاج أن الأحزاب السياسية كافة لا تحتفظ بقاعدة معلومات وبيانات عن الشباب أو سواهم ؛ وإذا كان التبرير الأمني في السابق هو الشماعة التي يعلق عليها قصور الأحزاب في هذا العنوان ، فإن هذا الاعتبار لم يعد اليوم قائما بحدود كبيرة ، بعد أن أضحت غالبية بنى الفصائل السياسية علنية ومكشوفة ، وعموما ما هو مطلوب من الأحزاب

معطيات ونسب مشاركة للشباب لكي يقوم الدارسون بالمقارنة والتحليل وضع التصورات الأولية فيما تقوم الجهات المعنية بالشباب بالاستناد إليها في رسم السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها تعزيز مشاركة الشباب السياسية، والتي بغيابها يبقى الحديث عن تعزيز وتطوير لمشاركة الشباب جمعجة دون طحن .

٧- قيل سابقا «أهل مكة أدرى بشعابها» وهو ما يعني أن الشباب أدرى بشؤونهم من غيرهم مهما ادعى أو اعتقد «هذا الغير» أنه الأعراف، وكون قادة المنظمات الشبابية ليسوا من الشباب نقيصة كبرى تدلل على سياسة الإلحاق الحزبية التي تمارسها الأحزاب السياسية تجاه المنظمات الشبابية التابعة لها؛ وذلك لان إصرارها على تعيين حزبيين ومن أعمار فوق أو ما بعد شبابية يعني أنها تغلب مصلحتها الخاصة كأحزاب على حساب المنظمة والشباب الممثلين أو المنضوين في إطارها .

٨- لم تشكل التشريعات الفلسطينية التي تم إقرارها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بيئة مناسبة تماما لمشاركة الشباب السياسية؛ فالنظام الأساسي الفلسطيني الذي هو بمثابة الدستور المؤقت لم يأت على ذكر الشباب في أي من بنوده، حاله بذلك حال غالبية الدساتير العربية التي تجاهلت الشباب حتى ذكرهم فيها .

أما ثانيا فيتمثل في وجود تشريعات تمنع مشاركة الشباب بشكل مطلق وخصوصا الترشح لمنصب الرئيس، حيث يشترط قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ أن يكون المرشح لمنصب الرئيس قد أتم الأربعين عاما يوم الانتخابات أو أكثر . وحتى تحديد سن عضو المجلس التشريعي الذي يشترط القانون أن يكون قد أتم سن الثامنة والعشرين يوم الانتخابات فإن مثل هذا النص أيضا يعوق مشاركة الشباب؛ ومن المفترض أن يهبط سن الترشيح لعضوية المجلس التشريعي الى ٢٥ عاما . عدا عن ان هناك من يعتبر تحديد الحد الأدنى لسن المشاركة في الانتخابات ببلوغه سن ١٨ هو تعويق لمشاركة الشباب، حيث باتت الكثير من الدول تحدد السن ب ١٦ سنة بدلا من ١٨ وهو ما يساعد على

٩- في البعد التشريعي المرتبط بالأحزاب السياسية، والمقصود هنا الأنظمة الداخلية لهذه الأحزاب والتي بوضعيتها الحالية لا يمكن من خلالها ضمان تحقق أي تقدم إيجابي تجاه الشباب ومشاركتهم السياسية والمجتمعية، وهو ما يتطلب إعادة تأهيل لهذه الأنظمة وبما يضمن وجود نصوص تشريعية مشاركة الشباب ضمن نسب معينة في الهيئات الأولى، وكذا الأمر بالنسبة لدورية التجديد وتحديد عدد الدورات التي يحق للعضو القيادي إشغال ذات المنصب وبما يفسح المجال للشباب للوصول إلى الهيئات القيادية وكسر حالة الاحتكار التي تحصل بالعرف والتقليد. إضافة إلى ما سبق فإن الحد من الاشتراطات الزمنية لتقدم الأعضاء الشباب في الهيئات القيادية والحد من التراتبية الهرمية المقيتة التي ثبت باللموس أنه لا قيمة ترجى منها سوى مرض البيروقراطية وتكلس قيادات الأحزاب، واحتجاز تطور الشباب في الحزب، مثلما مطلوب من الأحزاب السياسية احترام الأنظمة الداخلية لها خصوصاً عند انتظام انعقاد مؤتمراتها الدورية بشكل نظامي دون مطمطة غير مبررة لأن في انعقادها انتظام لمنظور التغيير والتدوير وفرصة مناسبة لتجديد شباب الهيئات عبر الدماء الشابة .



## ثانياً: التوصيات

١٥١

أولاً: هناك أهمية استثنائية لمسألة توحيد المعايير والتعريفات الإجرائية للشباب على المستوى الفلسطيني، لأنه لا يعقل أن تبقى الأمور متروكة بهذه العشوائية والمزاجية كما هو الحال الآن، حيث يوجد أكثر من معيار ومحدد وتعريف؛ وهذه الحالة يستفاد منها للتملص من دفع استحقاق مشاركة الشباب والالتزام بمعايير محددة ملزمة.

وبهذا الصدد نشير إلى أن التعريف الإجرائي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يبقى هو المعيار والتعريف الأنسب من بين كافة التعريفات المعمول بها حزبياً وعلى مستوى المجال العام، وينبغي أن تدشن منظمات الشباب الأهلية والمحيطية بالحزب السياسي على حد سواء توحيد معايير الشباب في الأراضي الفلسطينية، من خلال تعديل أنظمتها الداخلية وتحديد سقف العضوية فيها بسن ٢٩؛ ومن ثم الضغط على الأحزاب السياسية لتطبيق ذات المعيار في أنظمتها وهيئاتها.

ثانياً: العمل على إعادة النظر في صيغة المنظمات الشبابية المحيطية بالحزب السياسي بصورتها القائمة راهنا وذلك لأكثر من اعتبار، أهمها: أن تلك المنظمات استنفذت مبررات وجودها ولم تعد تقوم بوظيفتها الأساس التي وجدت من أجلها باعتبارها إطاراً نقابياً مطلبياً يعبر عن خصوصية القطاع المحدد الذي يمثله، وتحولت إلى منظمات حزبية بامتياز أكثر منها منظمات ديمقراطية نقابية مطلبية خصوصاً وان قيادتها من الحزبيين و٩٠٪ من عضويتها هم من الأعضاء الحزبيين، فما هم الرابط الذي يربطها بعد كل ما ذكر بالشباب؟ اقدر ان مثل هذه التوصية قد يصفها البعض بالخطيرة وما الى ذلك من اوصاف وستواجه بعاصفة من النقد وستؤول في غير موضعها، ومع هذا اضعها امام صانعي القرار للتفكير والنقاش خاصة ان الصيغة القائمة من العمل الشبابي اوضحت صيغة مازومة وجامدة ولا تقو على تشكيل نموذج جاذب للشباب بل بدت منفرة ومحبط وقاصرة عن تلبية ادنى الاحتياجات للشباب.



اذن مطلوب اعادة النظر بالصيغة القائمة باتجاه منظمات شبابية مستقلة في بنيتها وبرنامجها النقابي الديمقراطي بدرجة كافية تمكنها من ادارة شؤونها ورسم سياساتها بعيدا عن وصاية الحزب السياسي دون ان تفقد صلتها معه بشكل كامل ، أي علاقة قائمة على اساس شراكة متوازنة يضع اسسها واولوياتها طرفي الشراكة .

ثالثاً: إن تعزيز مشاركة الشباب السياسية يعني منح اهتمام أكبر بالشباب في الإعلام الفلسطيني بكل مسمياته وذلك بعدة طرق منها: تخصيص منابر إعلامية تعنى بالشباب بشكل أوسع مما هو قائم حالياً، إضافة إلى إعطاء الشباب في الإعلام الرسمي والحزبي مساحة أوسع للتعبير عن آرائهم وهمومهم وتطلعاتهم واحتياجاتهم وشروط تحقيق مشاركة سياسية فاعلة لهم .

وعلى مستوى الإعلام الحكومي أو الرسمي إعطاء الشباب الفرصة للمشاركة في إعداد البرامج الشبابية ورسم السياسات الإعلامية التي من شأنها التأثير في الوعي العام، وشده باتجاه دعم مشاركة الشباب السياسية والمجتمعية والاقتصادية وغيرها .

رابعاً: توجيه الجهد لبناء منظمة شبابية وطنية موحدة تمثل شباب فلسطين أينما كانوا وتكتلهم وتعظم من دورهم لتجعل منهم قوة تغيير حقيقية يحسب لها حساب في المجتمع ، وتستطيع فرض المشاركة التي يستحقها الشباب من خلال أدواتها الخاصة ، وليس بأدوات الغير الذي لا يبدو انه دائما يكون مؤمنا على حقوق الشباب ومشاركتهم كما الشباب أنفسهم .

خامساً: ينبغي الاهتمام بتحديث لوائح وأنظمة العمل في المنظمات الشبابية وبما يجعلها تقترب أكثر من المعايير المهنية للشباب وتنسجم مع نفسها في تأكيد رؤية شبابية مستقلة غير مجيرة لاعتبارات وحسابات أخرى .

سادساً: من الضروري تغيير نصوص بعض التشريعات الفلسطينية التي تعوق

أو تحد من مشاركة الشباب السياسية، والعمل على إدخال تعديلات على سن حق المشاركة في الانتخابات وتوحيد سن الترشيح ب ٢٥ عاما لكل من الرئيس وعضو المجلس التشريعي .

سابعاً: ضمن التوجهات القاضية بتحسين وتطوير البيئة التشريعية لكي ترتقي في مشاركة الشباب السياسية، فإن إقرار قانون رعاية الشباب الفلسطيني يشكل خطوة مهمة في هذا الاتجاه؛ هذا مع إدراكنا أن إقرار قانون لرعاية الشباب لا يعني أن الأمور ستتغير بمجرد إقراره نحو الأفضل بضرورة عصا، بل إنها تحتاج إلى سياق متكامل يعمل على مراكمة الانجازات المتحققة على مستوى الوعي العام وعلى المستوى الثقافي، وصولاً إلى حالة القطع التاريخي الايجابي المتمثل بإحداث التغيير المنشود والمرغوب ووضعها في حيز التنفيذ الفعلي . ويجب أن نشير إلى أن اتجاهها لا يستهان به من المفكرين والمهتمين في المشاركة السياسية للشباب لا يعلقون الكثير من الآمال على سن تشريع خاص بالشباب؛ بل إن هناك من يعارض هذه الفكرة بشكل واضح اعتقاداً منه أن تنمية مشاركة الشباب ليست مربوطة أو مقصورة على قانون رعاية الشباب، مثلما إن العقبات ليس سببها القوانين والتشريعات الفلسطينية السارية حتى وإن كنا نسجل عليها بعض الملاحظات والاعتراضات، بل سببها العقلية الموجودة والتي تستند إلى موروث ثقافي تقليدي لا يعتبر مشاركة الشباب أمراً مهماً بل يراه مكملًا وتابعاً لدور الكبار ليس أكثر .







## قائمة بأسماء القيادات السياسية والشبابية التي تم مقابلتها :

- ١ . عبد الرحيم ملوح ، نائب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .
- ٢ . عبد المنعم وهدان ، احد القيادات السياسية الفتحاوية الشابة في الضفة الغربية .
- ٣ . ماجدة المصري ، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين .
- ٤ . يوسف زيادة ، رئيس لجنة الرقابة الحزبية في حزب الشعب الفلسطيني .
- ٥ . جهاد رمضان ، عضو قيادة منظمة الشبيبة الفتحاوية في محافظة نابلس .
- ٦ . منذر مشاقي ، احد القيادات الشابة سابقا في حركة حماس .
- ٧ . معتز السيد ، عضو لجنة الرقابة الحزبية في حزب لشعب الفلسطيني .
- ٨ . وائل الفقيه ، سكرتير اتحاد الشباب التقدمي الفلسطيني .
- ٩ . محمد سلامة ، سكرتير اتحاد الشباب الديمقراطي في فلسطين .
- ١٠ . مسؤول منظمة الشبيبة التابعة لحركة الجهاد الاسلامي ، فضل عدم ذكر اسمه .



## ملحق رقم (٢)

مسح حول : مشاركة الشباب في الحياة السياسية  
حزيران ٢٠٠٨

## ملاحظة : البيانات سرية

الجزء الأول : معلومات عامة

V1 منطقة الإقامة :

٢- قطاع غزة

١ - الضفة الغربية

V2 المحافظة :

٢- جنين  
٤- طولكرم  
٦- سلفيت  
٨- القدس  
١٠- بيت لحم  
١٢- شمال غزة  
١٤- خان يونس  
١٦- رفح

١- نابلس  
٣- طوباس  
٥- قلقيلية  
٧- رام الله  
٩- أريحا  
١١- الخليل  
١٣- مدينة غزة  
١٥- دير البلح

V3 مكان السكن :

٢- بلدة  
٤- مخيم

١- مدينة  
٣- قرية



V4 العمر : ( يكتب كما هو \_\_\_\_\_ )

V5 الجنس :

٢- أنثى

١- ذكر

V6 المستوى التعليمي :

٢- ملم  
٤- إعدادي  
٦- معهد (كلية)  
٨- دراسات عليا

١- أمي  
٣- ابتدائي  
٥- ثانوي  
٧- بكالوريوس

V7 هل أنت لاجئ؟ :

٢- لا

١- نعم

## الجزء الثاني : الأسئلة

Q1- ماذا تعني المشاركة السياسية بالنسبة لك؟

- ١- وجود إطار لمناقشة المشكلات التي تعترضني
- ٢- اشعر أنني جزء من مجموعة من أقراني
- ٣- الاندماج في قضايا المجتمع السياسية والتنمية
- ٤- أن أشارك في اتخاذ القرار ورسم السياسات
- ٥- أخرى (حدد \_\_\_\_\_)
- ٦- لا رأي/ لا أعرف

Q2- هل لك تجارب سابقة في المشاركة السياسية؟

- ١- نعم (انتقل إلى Q4)
- ٢- لا

Q3- لا يوجد لدي تجارب سابقة في المشاركة السياسية بسبب (أذكر أهم سبب)؟

- ١- لا يوجد منظمة شبابية
- ٢- لم اقتنع بالمنظمات القائمة
- ٣- لأسباب أمنية
- ٤- معارضة الأسرة
- ٥- ليس لي اهتمامات سياسية
- ٦- أخرى (حدد \_\_\_\_\_)
- ٧- لا رأي/ لا أعرف

Q4- هل ترى فروقا بين المنظمات الشبابية المختلفة؟

- ١- نعم  
٢- ربما  
٣- لا  
٤- لا رأي/ لا أعرف

Q5- هل تفضل أن تكون في منظمة شبابية تابعة لتنظيم سياسي ما أم في منظمة شبابية أهلية مستقلة؟

- ١- في منظمة شبابية تابعة لتنظيم سياسي  
٢- في منظمة شبابية أهلية مستقلة  
٣- لا رأي/ لا أعرف

Q6- برأيك أنت ، من يخدم قضايا الشباب أكثر؟

- ١- منظمة شبابية تابعة لتنظيم سياسي  
٢- منظمة شبابية أهلية مستقلة  
٣- منظمة شبابية تابعة لمؤسسة حكومية  
٤- كل المنظمات الشبابية غير فاعلة ولا تخدم الشباب  
٥- لا رأي/ لا أعرف

Q7- ما هي أهم البرامج التي تتابعها في التلفزيون أكثر من غيرها؟

- ١- نشرت الأخبار  
٢- برامج ثقافية  
٣- برامج ترفيهية  
٤- برامج سياسية  
٥- رياضة  
٦- برامج دينية  
٧- أخرى (حدد \_\_\_\_\_)  
٨- لا رأي/ لا أعرف

Q8- ما هي أهم المواضيع التي تحرص على قراءتها في الصحف الفلسطينية؟

- |                     |                  |
|---------------------|------------------|
| ١- الأخبار          | ٢- مواضيع ثقافية |
| ٣- مواضيع ترفيهية   | ٤- مواضيع سياسية |
| ٥- مواضيع دينية     | ٦- رياضة         |
| ٧- أخرى (حدد _____) |                  |
| ٨- لا رأي/ لا أعرف  |                  |

Q9- كيف تقيم اهتمام وسائل الإعلام الفلسطينية بقضايا الشباب؟

- |              |                    |
|--------------|--------------------|
| ١- جيدة جداً | ٢- جيدة            |
| ٣- وسط       | ٤- سيئة            |
| ٥- سيئة جداً | ٦- لا رأي/ لا أعرف |

Q10- كيف تقيم اهتمام الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية بقضايا الشباب؟

- |              |                    |
|--------------|--------------------|
| ١- جيدة جداً | ٢- جيدة            |
| ٣- وسط       | ٤- سيئة            |
| ٥- سيئة جداً | ٦- لا رأي/ لا أعرف |

Q11- كيف تقيم اهتمام وزارة الشباب والرياضة الفلسطينية بقضايا الشباب؟

- |              |                    |
|--------------|--------------------|
| ١- جيدة جداً | ٢- جيدة            |
| ٣- وسط       | ٤- سيئة            |
| ٥- سيئة جداً | ٦- لا رأي/ لا أعرف |

Q12- كيف تقيم اهتمام المؤسسات الأهلية الفلسطينية بقضايا الشباب؟

- ١- جيدة جداً  
٢- جيدة  
٣- وسط  
٤- سيئة  
٥- سيئة جداً  
٦- لا رأي/ لا أعرف

Q13- برأيك، من هو المسؤول عن ضعف مشاركة الشباب في الحياة العامة؟

- ١- الثقافة الاجتماعية السائدة  
٢- الأحزاب السياسية  
٣- الشباب أنفسهم  
٤- البيئة التعليمية  
٥- لا يوجد هناك ضعف في مشاركة الشباب  
٦- أخرى (حدد \_\_\_\_\_)  
٧- لا رأي/ لا أعرف

Q14- هل تعتقد بأن هناك حاجة لان يتولى الشباب مناصب قيادية في :

- ١- نعم  
٢- لا  
٣- لا رأي

Q14a

الأحزاب السياسية

Q14b

المؤسسات الإعلامية

Q14c

المؤسسات الأهلية

Q14d

المؤسسات الحكومية

Q14e

(المؤسسة الأمنية \_\_\_\_\_)

٧- لا رأي/ لا أعرف

Q4- هل ترى فروقا بين المنظمات الشبابية المختلفة؟

١- نعم

٢- ربما

٣- لا

٤- لا رأي/ لا أعرف

Q5- هل تفضل أن تكون في منظمة شبابية تابعة لتنظيم سياسي ما أم في منظمة شبابية أهلية مستقلة؟

١- في منظمة شبابية تابعة لتنظيم سياسي

٢- في منظمة شبابية أهلية مستقلة

٣- لا رأي/ لا أعرف

Q6- برأيك أنت، من يخدم قضايا الشباب أكثر؟

١- منظمة شبابية تابعة لتنظيم سياسي

٢- منظمة شبابية أهلية مستقلة

٣- منظمة شبابية تابعة لمؤسسة حكومية

٤- كل المنظمات الشبابية غير فاعلة ولا تخدم الشباب

٥- لا رأي/ لا أعرف

Q7- ما هي أهم البرامج التي تتابعها في التلفزيون أكثر من غيرها؟

- |                     |                 |
|---------------------|-----------------|
| ١- نشرت الأخبار     | ٢- برامج ثقافية |
| ٣- برامج ترفيهية    | ٤- برامج سياسية |
| ٥- رياضة            | ٦- برامج دينية  |
| ٧- أخرى (حدد _____) |                 |
| ٨- لا رأي/ لا أعرف  |                 |

Q8- ما هي أهم المواضيع التي تحرص على قراءتها في الصحف الفلسطينية؟

- |                     |                  |
|---------------------|------------------|
| ١- الأخبار          | ٢- مواضيع ثقافية |
| ٣- مواضيع ترفيهية   | ٤- مواضيع سياسية |
| ٥- مواضيع دينية     | ٦- رياضة         |
| ٧- أخرى (حدد _____) |                  |
| ٨- لا رأي/ لا أعرف  |                  |

Q9- كيف تقيم اهتمام وسائل الإعلام الفلسطينية بقضايا الشباب؟

- |              |                    |
|--------------|--------------------|
| ١- جيدة جداً | ٢- جيدة            |
| ٣- وسط       | ٤- سيئة            |
| ٥- سيئة جداً | ٦- لا رأي/ لا أعرف |

Q10- كيف تقيم اهتمام الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية بقضايا الشباب؟

- |              |                    |
|--------------|--------------------|
| ١- جيدة جداً | ٢- جيدة            |
| ٣- وسط       | ٤- سيئة            |
| ٥- سيئة جداً | ٦- لا رأي/ لا أعرف |

Q11- كيف تقيم اهتمام وزارة الشباب والرياضة الفلسطينية بقضايا الشباب ؟

- |              |                    |
|--------------|--------------------|
| ١- جيدة جداً | ٢- جيدة            |
| ٣- وسط       | ٤- سيئة            |
| ٥- سيئة جداً | ٦- لا رأي/ لا أعرف |

Q12- كيف تقيم اهتمام المؤسسات الأهلية الفلسطينية بقضايا الشباب ؟

- |              |                    |
|--------------|--------------------|
| ١- جيدة جداً | ٢- جيدة            |
| ٣- وسط       | ٤- سيئة            |
| ٥- سيئة جداً | ٦- لا رأي/ لا أعرف |

Q13- برأيك ، من هو المسؤول عن ضعف مشاركة الشباب في الحياة العامة؟

- ١- الثقافة الاجتماعية السائدة
- ٢- الأحزاب السياسية
- ٣- الشباب أنفسهم
- ٤- البيئة التعليمية
- ٥- لا يوجد هناك ضعف في مشاركة الشباب
- ٦- أخرى (حدد \_\_\_\_\_)
- ٧- لا رأي/ لا أعرف



Q14- هل تعتقد بأن هناك حاجة لان يتولى الشباب مناصب قيادية في :

٣- لا رأي	٢- لا	١- نعم		
			الأحزاب السياسية	Q14a
			المؤسسات الإعلامية	Q14b
			المؤسسات الأهلية	Q14c
			المؤسسات الحكومية	Q14d
			المؤسسة الأمنية	Q14e

Q15- هل تعتقد بأن المؤسسات التالية تشجع مشاركة الشباب في مناصب  
قيادية :

٣- لا رأي	٢- لا	١- نعم		
			الأحزاب السياسية	Q14a
			المؤسسات الإعلامية	Q14b
			المؤسسات الأهلية	Q14c
			المؤسسات الحكومية	Q14d
			المؤسسة الأمنية	Q14e

Q16- برأيك، ما هو سبب عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة العامة؟

- ١- الشباب غير مهتم في المشاركة
- ٢- الشباب لا يجدوا ما يناسبهم فيما تطرحه المؤسسات والأحزاب

- ٣- الشباب غير مهتم بما يحصل في البلد  
 ٤- الأحزاب السياسية لا تعطي الشباب فرصة المشاركة الحقيقية  
 ٥- الثقافة السائدة تمنع الشباب من المشاركة  
 ٦- أخرى (حدد \_\_\_\_\_)  
 ٧- لا رأي/ لا أعرف

Q17- هل ستشارك في الانتخابات الرئاسية القادمة؟

- ١- نعم  
 ٢- ربما  
 ٣- لا  
 ٤- لا رأي/ لا أعرف

Q18- هل ستشارك في الانتخابات التشريعية القادمة؟

- ١- نعم  
 ٢- ربما  
 ٣- لا  
 ٤- لا رأي/ لا أعرف

Q19- هل ترى بأن هناك فائدة ايجابية من المشاركة في الانتخابات؟

- ١- نعم  
 ٢- ربما  
 ٣- لا  
 ٤- لا رأي/ لا أعرف

Q20- برأيك، ما هو أهم سبب يدعو بعض الناس إلى عدم المشاركة في الانتخابات؟

- ١- عدم الثقة بالمرشحين  
 ٢- الانتخابات بدون جدوى  
 ٣- عدم الثقة بالأحزاب والحركات السياسية  
 ٤- أخرى (حدد \_\_\_\_\_)  
 ٥- لا رأي/ لا أعرف

Q21- برأيك، ما هو أهم سبب يدعو الناس إلى المشاركة في الانتخابات؟

- ١- أهمية الانتخابات في تحديد مستقبل البلد
- ٢- حق دستوري يجب استخدامه
- ٣- واجب وطني
- ٤- واجب ديني
- ٥- أخرى (حدد \_\_\_\_\_)
- ٦- لا رأي لا أعرف

Q22- لماذا أنت ستشارك في الانتخابات (أذكر أهم سبب)؟

- ١- أهمية الانتخابات في تحديد مستقبل البلد
- ٢- حق دستوري يجب استخدامه
- ٣- واجب وطني
- ٤- واجب ديني
- ٥- منظمتي الحزبية تجبرني على المشاركة
- ٦- أحد المرشحين من منطقتي / قريبي / صاحبي
- ٧- لن أشارك في الانتخابات
- ٨- لا رأي / لا أعرف

Q23- ماذا تعني لك المصطلحات التالية؟

Q23a- الدستور :

- ١- القانون الأسمى
- ٢- أحد القوانين الأساسية
- ٣- قانون يهتم بالعمل الدستوري والحكومي
- ٤- القانون الأساسي
- ٥- لا رأي / لا أعرف

## Q23b- الشراكة السياسية :

- ١- ائتلاف القوى السياسية
- ٢- جبهة وطنية تقاد من قبل الحزب الأكبر
- ٣- المشاركة في الانتخابات دون المشاركة في الحكومة
- ٤- الاتفاق على برنامج سياسي مشترك
- ٥- لا أعرف

## Q23c- المواطنة :

- ١- علاقة بين المواطن والدولة
- ٢- علاقة تبادلية بين المواطن والدولة
- ٣- علاقة حقوقية وانتماء وجداني
- ٤- حقوق وواجبات تجاه الوطن
- ٥- جميع ما ذكر
- ٦- لا رأي / لا أعرف

## Q23d- الديمقراطية :

- ١- الشعب مصدر السلطات
- ٢- سيطرة الأغلبية على أساس انتخابي
- ٣- نظام سياسي
- ٤- فصل السلطات وتوزيع الصلاحيات
- ٥- لا رأي / لا أعرف

## Q23e- التسامح :

- ١- التساهل والتنازل عن الحقوق
- ٢- الانسجام في إطار الاختلاف
- ٣- قبول الآخر كما هو
- ٤- القبول بالاختلاف ثقافيا وعدم القبول به سياسيا
- ٥- لا أعرف

## Q23f- العلمانية :

- ١- الحكم على أساس فصل الدين عن الدولة
- ٢- نظام يحترم الأديان
- ٣- نظام لا يحترم الأديان
- ٤- لا رأي / لا أعرف

Q23g- التعصب :

- ١- معتقداتي صحيحة سأعمل على إقناع الآخرين بها
- ٢- معتقداتي قد تكون صحيحة سأناقش الآخرين بها
- ٣- لكي يكون الآخر صحيح يجب أن يكون مثلي
- ٤- لكي يكون الآخر صحيح ليس بالضرورة أن يكون مثلي
- ٥- لا رأي / لا أعرف

=====

هذه الأسئلة خاصة بالأشخاص اللذين قالوا بأنهم يشاركون في أحد  
الإطر الشبابة

Q24- من يتخذ القرارات ويحدد الأنشطة في منطمتك الكبار أم الشباب؟

- |              |                     |
|--------------|---------------------|
| ١- الشباب    | ٢- الكبار           |
| ٣- بالأغلبية | ٤- لا رأي / لا أعرف |

Q25- هل يتم اختيار قيادة المنظمة الشبابة أو الإطار الشبابي بالانتخاب أم  
بالتعيين؟

- |                       |                     |
|-----------------------|---------------------|
| ١- بالانتخاب          | ٢- بالتعيين         |
| ٣- بالانتخاب والتعيين | ٤- لا رأي / لا أعرف |

Q26- في حال وجود الانتخابات في منطمتك الشبابة على أي أساس تختار  
المرشحين؟

- ١- الكفاءة والقدرة على القيادة
- ٢- علاقة القربى / الجغرافيا
- ٣- المصلحة الخاصة
- ٤- الانتماء الحزبي
- ٥- لا يوجد انتخابات
- ٦- لا رأي / لا أعرف

Q27- هل تعتبر أن الأعضاء غير الحزبيين والأعضاء الحزبيين متساوون في  
الترشح للهيئات القيادية في منطمتك الشبابة؟

- |        |                     |
|--------|---------------------|
| ١- نعم | ٢- ربما             |
| ٣- لا  | ٤- لا رأي / لا أعرف |

Q28- كيف تصف العلاقة بين منطمتك الشبابية والحزب السياسي؟

- ١- علاقة تبعية  
 ٢- علاقة ديمقراطية تشاركية  
 ٣- علاقة نفعية  
 ٤- لا يوجد علاقة مع أحزاب  
 ٥- لا رأي لا أعرف

Q29- برأيك هل قيادات الأحزاب بما فيها قيادة حزبك تعطي الشباب اهتماما كافيا؟

- ١- نعم  
 ٢- ربما  
 ٣- لا  
 ٤- لا رأي/ لا أعرف

Q30- هل يطغى الموضوع السياسي في منطمتك الشبابية على البرامج الأخرى؟

- ١- نعم  
 ٢- ربما  
 ٣- لا  
 ٤- لا رأي/ لا أعرف

Q31- هل أنت راض عن وجودك في منطمتك الشبابية؟

- ١- نعم  
 ٢- ربما  
 ٣- لا  
 ٤- لا رأي/ لا أعرف





are adopted, they could advance youth participation in political life and enhance the existing involvement.

## **Conclusion**

The study "The political participation of Palestinian youth: Shades of the past recapturing the future" is a significant and timely contribution to the knowledge of political participation in Palestine. The research raises important issues and inspires public discussion on the concern of political participation. Importantly, it includes a segment of the population which is often marginalized in the public discourse: youth. It is hoped that this can in turn improve the participation of and conditions for young Palestinians in political life in Palestine.

Focusing on the Palestinian context, the chapter discusses the recent situation for Palestinian youth and their political participation throughout recent Palestinian history. The chapter concentrates on two stages:

- 1) the Palestinian Liberation Organization (PLO) phase, a period representing the political and moral expression of the Palestinian people in the Diaspora, and
- 2) the time following the creation of the Palestinian National Authority (PNA). In this chapter, the book also examines the Palestinian legislative environment in order to identify issues related to youth and their role in enhancing or hindering the political participation of Palestinian youth. The chapter also analyzes available data and indicators on the political participation of youth.

Chapter two first presents the questionnaire which was designed for the study and issued to the study's sample group. The second part of the chapter introduces the main findings of the questionnaire. This is followed by an analysis of the results of the empirical research.

Chapter three analyses interviews with Palestinian party officials and leaders of youth organizations affiliated with political parties. The analysis focuses on the major issues contained in the questionnaire. This includes a comparison of what young Palestinians say to what their politicians express; local politicians do not necessarily have viewpoints comparable to international counterparts on questions regarding the political participation of youth, particularly the age limit of youth participation.

The results section presents the main outcome of the study and provides its recommendations in the form of measures and procedures. It is concluded that if these recommendations

## **Abstract**

### **The Political participation of Palestinian youth Shades of the Past Recapturing the Future**

The main objective of this study is to comprehensively examine and document the current reality of political participation amongst Palestinian youth at the official level and within the structures of the Palestinian political system formed after 1994, including their involvement in political parties. The aim of the study is to attain scientific certainty regarding youth participation in Palestine, as there exist significant speculation and insecurity regarding this subject. To know more about this topic is not only important for the present, but also for the future; it is difficult to initiate a process to stimulate political participation among young people in a methodological and informed way without supporting facts and figures. Thus, the study fills a gap in knowledge and is consequently predicted to support the development of policies capable of promoting youth participation in various fields in Palestinian political and social life.

The book contains a general introduction, three chapters, a conclusion, recommendations and an annex with tables.

Chapter one includes an introduction on participation and its historic development and a definition of the concept of political participation, including the aims, challenges and reasons (internal and external) for participation. The chapter also contains a definition of the concept of youth and introduces the different understandings of the concept and its practical applications. It presents data on youth in general and on Arab youth and their current situation in particular.





Ramallah Center for Human Rights Studies  
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

# **The Political Participation of Palestinian Youth**

## **Shades of the Past Recapturing the Future**

Ziyad Othman  
2008

Supported by:



Westminster Foundation for Democracy